سعر النسخة 10,000 ليرة سورية

العدد 708 – الأحد 14 أيلول/ سبتمبر 2025 – السنة الرابعة عشرة

www.enabbaladi.net

عنب بلدي

enab baladi

من كرْم الثورة

جريدة أسبوعية
تأسست في داريا

التراخيص الجديدة ترفع المنافسة في سوق الصرافة

16

مدارس مدمـــرة ومناهج متعددة

عام دراسي جديد من فوق الركام

ملف خاص

عمليات ترميم مدارس سوق الغنم بريف حماة – 12 أيلول 2025 (عنب بلدي / إياد عبد الجواد)

أخبار سوريا 02

الشرع إلى نيويورك..
زيارة مؤكدة وشكوك حول الخطاب

أخبار سوريا 04

بعيدًا عن خطوط المواجهة..
أنفاق "قسد" تتوسع شمالي سوريا

شؤون محلية 08

ردًا على الشكاوى حول أداء شرطة المرور
مدير إدارة المرور:
800 عنصر فقط في دمشق

شؤون محلية 09

بينها جامع "العادلية"
تركيا تعتزم ترميم آثار عثمانية بحلب

ثقافة وفن 20

فضل شاكر "يعيد التوازن" إلى الأغنية العربية

رياضة 23

إقبال على رياضة "كمال الأجسام" في دير الزور

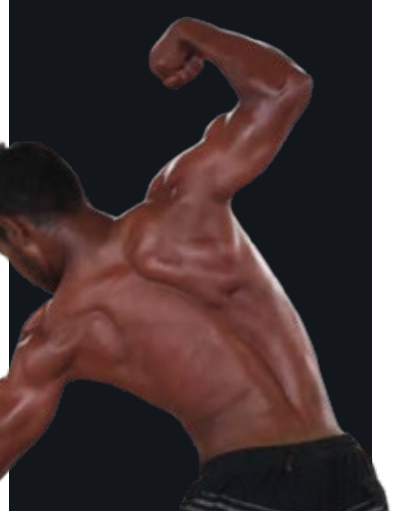

قوانين رادعة أم محو "أمية إعلامية"

السوريون يواجهون طوفان التضليل الرقمي

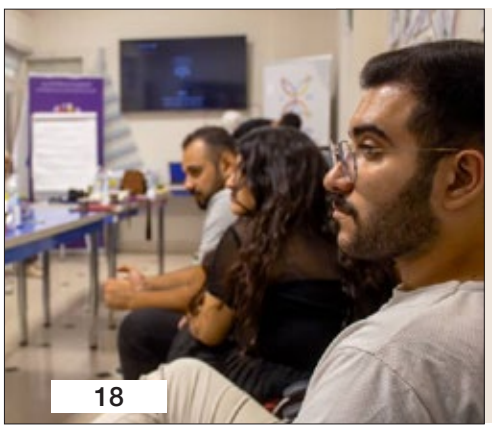

18

مع ثورة تكنولوجيا المعلومات، بات معظم السوريين يعتمدون على الفضاء الرقمي كمصدر لتلقي الأخبار، فتحول الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي إلى مساحة رئيسة للتعبير والتفاعل ومتابعة آخر الاحداث.
لكن هذا الحضور المكثف ترافق مع تحديات متصاعدة، أبرزها انتشار المعلومات المضللة وخطابات الكراهية التي تهدد النسيج الاجتماعي.
وفي ظل غياب سياسات رقمية فعالة لحماية الأفراد وضمان استخدام آمن للتكنولوجيا، أصبحت المخاطر الرقمية تهدد الأمن النفسي والاجتماعي وفرص بناء السلام في المجتمع السوري.

نظرة على العقوبات والعقبات

الشرع إلى نيويورك..
زيارة مؤكدة وشكوك حول الخطاب

عنب بلدي – عمر علاء الدين

بعد جدل حول مشاركة الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، في الدورة الـ80 من اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، أعلنت سوريا بشكل رسمي عن زيارة الشرع إلى نيويورك كأول رئيس سوري يشارك في هذا الحدث منذ عام 1967، وفق ما ذكرته وكالة الأنباء السورية (سانا) في 10 من أيلول الحالي.

وقبل أن يجري تأكيدة بشكل رسمي، طرح هذا الحدث على أهميته ومفصليته تساؤلات عدة حول آلية حضور الرئيس السوري، والعقبات التي كانت في طريقه، باعتباره على لائحة العقوبات الأممية.

وفي آب الماضي، كانت أمريكا تضغط من أجل رفع العقوبات التي فرضها مجلس الأمن الدولي على الرئيس السوري و"هيئة تحرير الشام" (المنحلة حاليًا)، وفق ما قاله موقع "المونيتور" الأمريكي.

وأشار إلى أن المسودة الأصلية تسعى إلى رفع تصنيف "هيئة تحرير الشام" ككيان إرهابي، لكنها توقعت معارضة من أعضاء مجلس الأمن مثل الصين، فقامت بإزالة هذا البند من النص المحدّث، وتسعى بدلًا من ذلك لشطب اسم الجماعة عبر لجنة العقوبات الأممية المعنية، التي تعمل خلف أبواب مغلقة.

تسلط عنب بلدي، في هذا التقرير، الضوء على العقبات التي كانت تواجه الرئيس السوري لحضور هذا الحدث، وبواعث القلق الصينية وكيف تصرفت سوريا والولايات المتحدة تجاهها.

الوضع القانوني للشرع

يحتاج الرئيس السوري، ووزير داخليته أنس خطاب، إلى موافقات خاصة من الأمم المتحدة من أجل السماح له بالتنقل عبر الطيران إلى الدول الأخرى، وفق ما لفت إليه موقع "المونيتور".

وبالعودة إلى نص العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على الشرع، تبين أنه أدرج على لائحة العقوبات في تموز 2013 وفق الرقم "QDI.317"

وفرض المجلس على الشرع سابقًا عقوبات لارتباطه بتنظيم "القاعدة"، وذلك بعد أن بايع زعيم "جبهة النصرة"، أيمن الظواهري، أحد مؤسسي تنظيم "القاعدة"، وثاني أمير له خلفًا لأسامة بن لادن.

وفي كانون الثاني 2017، بحسب اللجنة الخاصة بالعقوبات المتعلقة بـ"القاعدة"، قامت "جبهة النصرة" بإنشاء "هيئة تحرير الشام"، كـ"وسيلة لتعزيز موقعها بين حركات التمرد السورية والمضي قدمًا في تحقيق أهدافها كتنظيم تابع لتنظيم (القاعدة) في سوريا".

وعلى الرغم من أن ظهور "هيئة تحرير الشام" وُصف بطرق عدّة (أنه اندماج بجبهة النصرة أو تغيير لاسمها، على سبيل المثال)، واصلت بسط هيمنتها وعملت من خلال "هيئة تحرير الشام" سعيًا إلى تحقيق أهدافها، وفق بيان الأمم المتحدة المرفق بقائمة العقوبات.

وبحسب القائمة التي تضم أسماء 254 شخصًا و89 كيانًا، من بينهم الشرع، فإن الخول برفع اسم من هذه الأسماء عن قائمة العقوبات وفق النص القانوني هو:

• الدول الأعضاء في مجلس الأمن: حيث يجوز لها أن تقدم إلى اللجنة (القائمة على العقوبات) في أي وقت طلبات لرفع أسماء أفراد وكيانات مدرجة على قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم "الدولة الإسلامية" وتنظيم "القاعدة".

• الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات المدرجة أسماؤهم في القائمة: حيث يمكن لصاحب الطلب الذي يرغب في تقديم طلب للرفع أن يفعل ذلك بصورة مباشرة، أو بواسطة أحد الممثلين، عن طريق الاتصال بمكتب أمينة المظالم الخاصة باللجنة.

ينبغي أن تتضمن طلبات رفع الأسماء من القائمة توضيحًا للسبب في أن الإدراج "لا يفي أو لم يعد يفي بمعايير الإدراج في القائمة، وذلك عن طريق الاعتراض على أسباب الإدراج كما وردت في قيد القائمة الخاص بذلك الفرد أو الكيان".

كما ينبغي أن تتوفر معلومات حول المهنة أو الأنشطة الحالية للشخص المدرج، وأي معلومات أخرى ذات صلة.

وهناك حالتان للموافقة على رفع الاسم من قائمة العقوبات وهي:

• إذا كان طلب الرفع مقدمًا من دولة لم تقترح الاسم المعني لإدراجه على قائمة العقوبات، تطبّق عندئذ الإجراءات المعتادة لاتخاذ القرارات في اللجنة، ويُتخذ القرار بتوافق الآراء.

• إذا كان طلب الرفع مقدمًا من دولة اقترحت الاسم المعني لرفعه من القائمة، أو إذا تعددت الدول صاحبة اقتراح الإدراج، فتقدم جميع الدول المعنية طلب الرفع بصورة مشتركة، يُرفع عندئذ الاسم من القائمة بعد فترة محددة من الزمن.

وينفذ إجراء رفع الاسم في الحالة الثانية، "ما لم يؤيد جميع أعضاء اللجنة الـ15 إبقاء الاسم مدرجًا في القائمة"، أو "ما لم تتم إحالة المسألة إلى مجلس الأمن لاتخاذ قرار بشأنها".

اتفاقية "المقر" مخرج قانوني

قال المحامي والخبير في القانون الدولي يسام طبلية، إن اسم الرئيس السوري، أحمد الشرع، ما زال موجودًا على قائمة العقوبات بالنسبة للأمم المتحدة، وبالتالي فإن رفع اسمه لا يكون إلا بإجماع لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن.

وفي حديث إلى عنب بلدي، أشار طبلية إلى إمكانية تقديم الصين الاعتراض على قدومه من خلال استخدام "الفيتو"، ولكن، بحسب طبلية، يبقى للولايات المتحدة أن تطلب استثناء للسفر من أجل الدخول وإلقاء الكلمة، وهذا يتطلب أيضًا موافقة لجنة العقوبات، مما يشي بأن هناك مفاوضات سياسية مغلقة بين أمريكا والصين في هذا الملف.

ويرى الخبير بالقانون الدولي، أن المخرج القانوني للموضوع، في حال أرادت الصين عرقلته، يتمثل بأن أمريكا تستطيع أن تسمح للشرع بالقدوم إلى نيويورك، وتمنحه الموافقة وفق اتفاقية "المقر" لعام 1947، التي تنص على أن الولايات المتحدة ملزمة بتسهيل وصول الأعضاء ممثلي الدول لحضور اجتماعات الأمم المتحدة.

لكن، بحسب طبلية، يبقى تحرك الرئيس في نيويورك محدودًا ضمن 25 ميلًا حول مقر الأمم المتحدة.

ووفق ما قاله الخبير بالقانون الدولي، فإن هناك أمثلة كثيرة على هذا الأمر، مثل إيران عندما سُمح لبعض قيادات "الحرس الثوري الإيراني" بحضور اجتماعات الجمعية العامة، حيث منحتهم أمريكا التأشيرات وفق اتفاقية "المقر" العام للأمم المتحدة، لكن حركتهم بقيت محددة، وطُبّق ذلك أيضًا على مسؤولين كوريين وروس وكوبيين وفنزوليين.

وفق ما يرى الخبير بالقانون الدولي، فعلى اعتبار أنه يمكن تجاوز "الفيتو" الصيني لحضور الشرع في الأمم المتحدة، فمن المنطق أن تحاول الصين تحصيل مكاسب سياسية، حيث اعتبر أن الأمر بين أمريكا والصين هو تفاوض سياسي يستهدف تحقيق مكاسب.

النقطة الحساسة

الصحفية المختصة في الشؤون الأمريكية والشرق أوسطية، والمعتمدة في الأمم المتحدة، نادين ساندرز، قالت، إن الشرع سيحتاج إلى "استثناء للحضور بسبب العقوبات الأممية المفروضة وليس بسبب تصويت الصين".

وتُلخص محاذير بكين بشكل أساسي، بحسب ساندرز، بالإيغور الذين تم تعيينهم في الجيش السوري، وبلغ عددهم 3500 شخص، وتعتبرهم الصين "إرهابيين".

وأضافت في حديث إلى عنب بلدي، أن تصويت الصين مرتبط برفع العقوبات، وهي على الأغلب ستعارض رفع العقوبات لأن لديها "محاذير سياسية مزدوجة مع الدعم لنهوض سوريا".

وترى أن رفع العقوبات الدولية عن سوريا هو "النقطة الحساسة" التي قد لا تنجح إذا استخدمت الصين "الفيتو"، ولذلك تبذل الجهود لمنح "فيتو صيني".

وسيتمكن الشرع، بحسب الصحفية، من إلقاء كلمة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، كأول رئيس سوري منذ 1967، إذا حصل على استثناء أمني "يوفر له الحصانة بشكل عام".

لكن العقوبات التي تخص "هيئة تحرير الشام" لا تزال موجودة، وترجح الصحفية أنها تشمل الشرع، حينها لن يتمكن من إلقاء كلمة على منبر الجمعية العامة ذاتها، وإنما في اجتماع على جانب فعاليات الجمعية العامة، "أما إذا حصل على استثناء أمني، فسيكون خطابه بمبنى الأمم المتحدة في نيويورك، وفق ما تراه ساندرز.

وخلال حديثها لعنب بلدي، استبعدت أن يكون هناك تصويت في مجلس الأمن على قدوم الشرع، لكن من الممكن أن يُجرى تصويت على رفع العقوبات، وهذا مرتبط بحيثيات أخرى، لا تراها تحدث في الوقت الراهن.

وفي كانون الثاني ونيسان الماضيين، ومرة أخرى في آب، حذر مبعوث الصين لدى الأمم المتحدة، فو كونغ، مجلس الأمن علنًا من أن "المقاتلين الإرهابيين الأجانب" لا يزالون نشطين في سوريا، وحث دمشق على الوفاء "بالتزاماتها بمكافحة الإرهاب"، منتقدًا الحزب "الإسلامي التركستاني" بشكل مباشر.

ويرى تقرير لمركز "تشاتام هاوس" نشر في 3 من أيلول الحالي، أن الصين ربما تتردد الآن في الموافقة على رفع العقوبات التي تفرضها الأمم المتحدة على أعضاء الحكومة السورية، ما لم تظهر دمشق علامات على أخذ مخاوف بكين بشأن مقاتلي الإيغور على محمل الجد، رغم تواصل سفيرها في دمشق، مع المسؤولين السوريين عدة مرات.

في حزيران الماضي، حثّمندوب الصين في مجلس الأمن على الإبقاء على عقوبات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، قائلًا إنه "يجب تنفيذها، والتمسك بجدية نظام العقوبات ذي الصلة".

وتحتفظ بكين بحق النقض (الفيتو) على أي تحرك لإنهاء العقوبات في مجلس الأمن، بحسب التقرير.

أمريكا قادرة والصين ليست كذلك

مدير مكتب المجلس السوري- الأمريكي والمحلل السياسي، عبد الكريم العمر، لا يعتقد أن الصين ستعرقل وصول الشرع إلى الأمم المتحدة، وهي "غير قادرة على ذلك"، خاصة أن "الولايات المتحدة الأمريكية هي من تسعى لرفع العقوبات وتعمل على تهيئة الأجواء ليلقي الرئيس الشرع خطابه في الأمم المتحدة".

وفي حديث إلى عنب بلدي، أشار العمر إلى أن أمريكا هي "القطب الوحيد الذي يتحكم بكل دول العالم"، وهناك دعم أمريكي واضح للقيادة السورية، وهي القادرة على رفع العقوبات عن الرئيس الشرع وعن سوريا، على حد تعبيره.

وبالنسبة للمخاوف الصينية، قال المحلل السياسي، إن سوريا وجهت عدة رسائل لكل دول العالم من أجل إنهاء هذه المخاوف، حيث تضمنت رسائلها العمل مع الجميع على بناء علاقات تخدم سوريا والمجتمع الدولي وتقوم على المصالح المشتركة، وأن تكون مركزًا للسلام لا منطلق تهديد.

ويرى العمر أن حضور الرئيس السوري في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، له دلالة قوية على عودة سوريا إلى المسرح العالمي.

ومن النتائج المترتبة على الزيارة المرتقبة، وفق ما يرى المحلل السياسي عبد الكريم العمر، "اللقاء بممثلي الوفود الدولية والرؤساء من مختلف دول العالم، وشرح وجهة نظر الحكومة السورية تجاه العديد من الملفات الداخلية".

وأضاف أنه ربما قد يكون هناك لقاء بين الرئيس السوري، أحمد الشرع، والرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، في البيت الأبيض.

الوفد السوري الذي سيشارك في اجتماعات الأمم المتحدة حصل على إعفاء رسمي من القيود المفروضة على تنقلات المسؤولين السوريين، بحسب ما نقلته وكالة "أسوشيتد برس" عن مذكرة داخلية لوزارة الخارجية الأمريكية، في 5 من أيلول الحالي.

موقع "إندبندنت عربية" نقل عما سماها "مصادر دبلوماسية خاصة"، في 8 من أيلول الحالي، أن الرئيس الشرع حصل على تأشيرة الدخول إلى الأراضي الأمريكية، حيث سيجري زيارة إلى الولايات المتحدة تمتد أربعة أيام بين 21 و25 من أيلول الحالي.

وبحسب المصادر، سيرافق الشرع كل من وزير الخارجية السوري، أسعد الشيباني، ومندوب سوريا الجديد لدى الأمم المتحدة، إبراهيم علبي، كما أن التحضيرات جارية للقاء آخر بين الشرع وترامب على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة بدورتها الـ80، كما من المقرر أن يزور الشرع مبنى "البيت التركي" في نيويورك برفقة الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان.

من المقرر أن يشارك الرئيس السوري أحمد الشرع ووزير الخارجية أسعد الشيباني في اجتماعات الأمم المتحدة نهاية أيلول الحالي – 11 نيسان 2025 (عبتي)

أدرج تنظيم "جبهة النصرة لأهل الشام" بالقائمة في 14 من أيار 2014، عملًا بالفقرتين 2 و3 من القرار 2083 (2012) ككيان مرتبط بتنظيم "القاعدة"، بسبب المشاركة في تمويل أعمال أو أنشطة يقوم بها تنظيم القاعدة (QDe.004) وتنظيم القاعدة في العراق (QDe.115) أو التخطيط لهذه الأعمال أو الأنشطة أو تيسير القيام بها أو الإعداد لها أو ارتكابها، أو المشاركة في ذلك معهما أو باسمهما أو بالنيابة عنهما أو دعمًا لها والتجنيد لحسابها أو تقديم أي أشكال أخرى من الدعم للأعمال أو الأنشطة التي يقومان بها .

الأمم المتحدة
لائحة الجزاءات في مجلس الأمن

خبراء: ضرورة تفرضها المرحلة وتنقصها الشفافية

ملف رجال الأسد الاقتصاديين يثير التساؤلات

رجال الأعمال المقربون من النظام السوري السابق أبو علي خضر وسامر الفوز ومحمد حمشو (تعديل عنب بلدي)

عنب بلدي – محمد كاخي

أعاد ظهور ابني رجل الأعمال محمد حمشو، أحمد وعمرو، المعروف بقربه من نظام الأسد المخلوع، في فعالية صندوق التنمية السوري، قضية تسوية شؤون رجال الأعمال المرتبطين بالأسد إلى الواجهة من جديد، وتبرع حينها ابنا حمشو بمبلغ مليون دولار أمريكي لمصلحة "الصندوق".

وكانت وكالة "رويترز" نشرت، في 24 من تموز الماضي، تحقيقًا كشفت فيه عن تشكيل الحكومة الانتقالية السورية لجنة سرية يرأسها حازم الشرع، شقيق الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، وشخص أسترالي من أصول لبنانية يدعى أبرهام سكرية (أبو مريم الأسترالي).

مهمة اللجنة، بحسب التحقيق، مفاوضة كبار رجال الأعمال الذين تولوا مهمة إدارة الاقتصاد السوري في عهد الأسد المخلوع، واستطاعوا جني ثروات من تهريب المخدرات والأسلحة، وجمع وصهر المعادن من المدن السورية التي أفرغها جيش الأسد من سكانها، وغيرها من النشاطات التجارية.

تبحث عنب بلدي في هذا التقرير مع خبراء السياسة والقانون أسباب وتداعيات لجوء الحكومة السورية الجديدة لعمليات التسوية والتفاوض مع "حيتان المال" السابقين، ومستقبل العلاقة الجدلية بينهما.

مبررات أفرزها إرث الأسد الفاسد

بعد سقوط نظام الأسد في كانون الأول 2024، ورثت الحكومة السورية الجديدة اقتصادًا هشًا تسيطر عليه شبكات ضيقة من رجال الأعمال المرتبطين بالعائلة الحاكمة سابقًا، وبنت هذه الشبكات التي وصفها الخبراء بـ"الأوليغارشية المالية" أو "حيتان المال" نفوذها عبر الاحتكار واستغلال موارد الدولة.

أحد أعضاء "لجنة الظل" المكلفة بمتابعة أوضاع رجال الأعمال، قال لـ"رويترز"، إن حجم الفساد في عهد الأسد، لم يترك سوى خيارات قليلة للإصلاح الاقتصادي، وكان بإمكان اللجنة أن تحيل رجال الأعمال المشتبه بحصولهم على مكاسب غير مشروعة إلى المحكمة كما يطالب العديد من السوريين، أو أن تصادر الشركات مباشرة، أو أن تعقد صفقات خاصة مع شخصيات من عهد الأسد لا تزال خاضعة لعقوبات دولية، لكنها اختارت التفاوض.

وكان وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك، ماهر خليل الحسن، قال في وقت سابق لـ"رويترز"، إن ملف رجال الأعمال ضخم، فهم يسيطرون على اقتصاد الدولة، "ولا يمكنك ببساطة أن تطلب منهم الرحيل"، موضحًا أن الحكومة الجديدة لا تستطيع تجنب التعامل مع رجال الأعمال.

وفي هذا الصدد، يرى الباحث في الاقتصاد السياسي أيمن الدسوقي، أن تعامل الحكومة الجديدة مع هؤلاء الرجال مؤقت ومرحلي، يأتي ضمن سياق اعتبارات براغماتية اقتصادية وسياسية، فهؤلاء الرجال لا يمكن أن يكون لهم دور فعال في تنشيط الاقتصاد بالمستقبل، فهم لم يملكوا يومًا خبرة في بناء اقتصاد إنتاجي، بل عززوا اقتصادًا ريعيًا وزبائنيًا يخدم مجموعة ضيقة.

وحذّر الدسوقي، في حديث إلى عنب بلدي، من أن إعادة تعويم هذه الشخصيات، ولو مرحليًا، تحت مبررات الضرورة ومقتضيات المصلحة، ستعزز من احتمالية إعادة إنتاج بنية الفساد، لا سيما في ظل ضعف المؤسسات، كما أن العقوبات المفروضة على بعضهم من شأنها أن تعرض الاقتصاد السوري لمخاطر عالية.

من جهته، يرى الباحث والمحلل السياسي نادر الخليل، أن إرث الفساد الذي خلّفه الأسد المخلوع، والمتمثل باقتصاد رجال الأعمال، يمثّل واحدة من أعقد التحديات أمام السلطة الانتقالية، إذ سيطر المقرّبون من الأسد على قطاعات حيوية كالنفط والاتصالات والتجارة لعقود طويلة، ما يجعل أي محاولة لفك هذه المنظومة مرهونة بقرارات تفاوضية مع وجوه مرتبطة بالفساد.

كما تشكّل الشركات والمصانع التي يملكها رجال أعمال الأسد آلاف العمال والموظفين، وسيتسبب إيقاف هذه الشركات بانقطاع مصدر رزق هؤلاء العمال، وهو ما أكده وزير التجارة الداخلية السوري، ماهر الحسن، لـ"رويترز" في 13 من شباط الماضي، بقوله، "سياستنا هي السماح لموظفيهم بمواصلة العمل وتوريد السلع إلى السوق مع تجميد تحركات أموالهم الآن".

ويقول بعض خبراء الاقتصاد، إن الوضع الاقتصادي المتردي الذي تعيشه البلاد يفرض على الشركات المحلية الكبرى مواصلة عملها، بغض النظر عن هوية الشركات التابعة لها.

وقال الخبير الاقتصادي كرم شعار، في 13 من شباط الماضي، إن "على السلطات السورية توخي الحذر قبل شن حملة صارمة على أعوان النظام السابق، لأن هذا قد يؤدي إلى نقص كبير (في السلع)".

مخاوف من إعادة إنتاج "الأوليغارشية" القديمة

أعرب الخبراء خلال حديثهم إلى عنب بلدي عن مخاوفهم من إعادة إنتاج النظام "الأوليغارشي" القديم، فتحت حكم الأسد المخلوع، كان الاقتصاد مبنيًا على شبكات فساد أدت إلى تركيز الثروة بأيدي فئة قليلة مقربة من النظام، وهو أحد أسباب انفجار الأوضاع وانطلاق ثورة 2011، بحسب الباحث والمحلل السياسي نادر الخليل.

وقال الباحث، إن عمليات التسوية والتعويم تعيد "الحيتان السابقين" مقابل تنازلات معينة، لكن دون محاسبة كاملة، ما يمنع ظهور نخب جديدة من المجتمع، بسبب تعزيز النفوذ الاقتصادي لهؤلاء الرجال بتحالفهم مع السلطة العسكرية.

بينما يرى الباحث والمحلل السياسي لؤي صافي، أن الحديث عن تعويم "حيتان المال" المرتبطين بالأسد ينطوي على كثير من المبالغة في طبيعة العلاقة بينهم وبين الإدارة الحالية، والأمر يقتصر على محاولة الحكومة معرفة وتفكيك هيكلية الاقتصاد الخفية التي تكونت خلال حكم الأسد، رغبة بالعثور على رؤوس الأموال واستعادتها لمصلحة الإدارة الجديدة.

وبحسب تقرير "رويترز"، استطاعت الحكومة السورية استعادة أصول تزيد قيمتها على 1.6 مليار دولار، واستحوذت على شركات في تكتل كان يسيطر عليه في السابق مقربون من الأسد، مثل شركة الاتصالات الرئيسة والتي تبلغ قيمتها ما لا يقل عن 130 مليون دولار.

وتابع صافي حديثه إلى عنب بلدي بقوله، إنه ليس هناك ما يشير إلى وجود رغبة لدى حكومة الشرع في تعويم رجال الأسد، ولكن المشكلة الأساسية في اللغط القائم حول هذا الملف ترتبط بصمت الحكومة الجديدة عما يجري في هذا الإطار، وغياب الشفافية الإعلامية، وهو أمر لا يصب في مصلحتها، إذ ثمة حاجة ماسة إلى رفع مستوى الشفافية وتطوير أساليب الحوكمة في البلاد.

واتفق خبير الاقتصاد السياسي أيمن الدسوقي والمحلل السياسي نادر الخليل والباحث والمحلل السياسي لؤي صافي، على أن هناك حاجة إلى تطوير أدوات الرقابة الشعبية والتشريعية على رجال الأعمال الجدد والنشاط الاقتصادي، وتطوير القوانين السورية لمنع إعادة إنتاج الفساد المالي، عبر مساعي الشركات وأصحاب الأعمال للحصول على امتيازات خاصة على حساب المصالح العامة للمواطنين.

تعويم يهدد مسار العدالة الانتقالية

لم تكن الانتهاكات والجرائم المرتكبة بحق السوريين طوال الـ15 عامًا الماضية مرتبطة فقط بالفعل المباشر، أي الأفعال الخشنة لأي جريمة، بل تقع في محيطها وخلفها في كثير من الحالات شبكات ومنظومات داعمة ومستفيدة، وفي مقدمة هذه الشبكات رجال المال والأعمال وأثرياء الحرب الذين كانوا جزءًا من تمويل آلة الحرب.

الباحث في مركز "الحوار السوري" نورس العبد الله، قال لعنب بلدي، إنه لا بد من الوعي بخطورة موضوع تعويم "حيتان المال" السابقين، فإعادة دمج مثل تلك الشخصيات يؤثر على الذاكرة الجماعية، وبناء السردية الوطنية الجديدة، وإضعاف مبدأ المساءلة، وفتح الباب أمام إفساد الحياة العامة مجددًا، فضلًا عن أثرها الخطر في إضعاف الثقة العامة بالسلطة ومؤسساتها.

وبحسب العبد الله، يمكن للحكومة السورية الاستفادة من تجارب حول العالم اعتمدت على حلول مرنة لمعالجة الأمر، ومن أبرز تلك الحلول التحقيق وجمع الملفات القانونية بالتزامن مع اتخاذ تدابير احترازية، ومن ثم القيام عبر بوابة قانونية سليمة، بعد إقرار قانون للعدالة الانتقالية، بإجراء المصادرة للخزينة العامة، أو حتى إبرام تسويات واضحة وشفافة وفق منطق المصالحة على الجرائم الاقتصادية، دون إغفال الحقائق أو إنصاف الضحايا.

ولا يمكن طي محاسبة هؤلاء "الرجال"، بحسب العبد الله، بأي شكل كان، فقد ارتبطوا وشركاتهم بدعم انتهاكات وجرائم نظام الأسد ماليًا، وهو ما يعد مشاركة فعلية بها، وإجراءات المساءلة القضائية أو غير القضائية، وصولًا إلى التسويات المالية مع شخصيات كهذه، يجب أن تضمن عدم التعويم مجددًا بغية منع شبكات مماثلة من إعادة التموضع في الحياة العامة السورية، فهي قادرة وبسرعة شديدة، حال التغافل عن خطورتها، على إفساد المؤسسات والعبث بالحياة السياسية، وصولًا إلى التآمر على الأمن والاستقرار في سوريا الجديدة.

بعيدًا عن خطوط المواجهة..

أنفاق "قسد" تتوسع شمالي سوريا

عنب بلدي – موفق الخوجة وعبادة الشيخ

تواصل "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) حفر شبكات من الأنفاق في المناطق التي تسيطر عليها شمال شرقي سوريا، إذ تشهد مدينتا الرقة والحسكة استمرار عمليات الحفر في عدد من الأحياء السكنية، بعيدًا عن خطوط المواجهة العسكرية، ما يثير مخاوف لدى الأهالي من انهيارات أرضية محتملة وتضرر أساسات المنازل.

كما تثير هذه العمليات تساؤلات حول سبب استمرارها وتوسعها، في ظل الاتفاقية المبرمة في 10 من آذار الماضي، بين الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، وقائد "قسد"، مظلوم عبدي، والتي تقضي بدمج الأخيرة بمؤسسات الدولة المدنية والعسكرية، وتأكيدها المستمر لمسار التفاوض ورفض الخيار العسكري.

مخاوف من انهيارات

في الرقة، تتسع شبكة الأنفاق لتشمل مناطق حيوية مثل شارع المنصور وحي الفردوس وحارة الحسون وحي الرميلة وحي سيف الدولة.

أعمال الحفر المستمرة أدت إلى ظهور تصدعات في الأبنية القديمة، مما جعل الأهالي يشعرون بأن البقاء في منازلهم أصبح محفوفًا بالمخاطر.

وبحسب الصحفي حسام عيسى العامل في موقع "الرقة تذبح بصمت"، تنفذ أعمال الحفر في قلب الأحياء المأهولة، ولا تقع في مناطق تماس أو جبهات قتال.

وفي ظل الصمت الرسمي، لجأ الأهالي إلى مبادرات مدنية وحملات إلكترونية للمطالبة بوقف الحفر وفتح تحقيق مستقل، إلا أن "قسد" لم تصدر أي بيان توضيحي حتى نشر هذا التقرير.

الصحفي عيسى، قال لعنب بلدي، إن "قسد" حفرت أنفاقًا تحت كل الشوارع الرئيسة تقريبًا، وبالقرب منها، إلى جانب أنفاق تحت المباني الحكومية، وأخرى بالقرب من نهر الفرات، بالإضافة إلى الحفر قرب المناطق الأثرية مثل باب بغداد، مشيرًا إلى مدى انتشار هذه الظاهرة ومحذرًا من خطورتها على البنية التحتية والتراث الثقافي للمدينة.

أكثر انتشارًا في الحسكة

الظاهرة في الحسكة أكثر انتشارًا، وسط تعتيم إعلامي وتضييق على الأصوات المعارضة للحفر، إذ إن القلق موجود لدى الأهالي، بحسب ما رصدته عنب بلدي من شهادات من الأهالي، لكن التعبير عنه شبه مستحيل، بسبب ما وصفوه بسياسة القمع التي تتبعها "قسد".

وتواصل "قسد" حفر الأنفاق العسكرية بالقرب من مؤسسة المياه ومدرسة التمريض وسط مدينة الحسكة، معرضة حياة المدنيين للخطر ومستخدمة المرافق الخدمية والتعليمية كدروع لأعمالها العسكرية، بحسب ما قالته سيدة من سكان الحسكة طلبت عدم نشر اسمها لأسباب أمنية.

وأكدت أنه "لا يكاد يخلو شارع في الحسكة والقامشلي من أنفاق"، مشيرة إلى زيادة كبيرة في عمليات الحفر خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة.

أحد أطول الأنفاق يمتد من دوار القوطلي إلى دوار الخليج، وهي مناطق مكتظة بالسكان والنشاط التجاري.

حرب طويلة الأمد

يتساءل أهالي القتقهم عنب بلدي حول ما إذا كانت هذه الأنفاق بمثابة تحضيرات لمواجهات مستقبلية، أم أن هناك أهدافًا أمنية داخلية غير معلّنة.

الباحث والصحفي في شؤون الشرق السوري سامر الأحمد، قال لعنب بلدي، إن استمرار "قسد" في حفر الأنفاق داخل المدن، حتى تلك البعيدة عن خطوط التماس، يكشف أنها تتصرف بعقلية حرب طويلة المدى أكثر من سعيها إلى الاستقرار الذي كان من المفترض أن يتيحه اتفاق 10 من آذار.

وعُرفت "قسد" والتشكيلات المنضوية تحتها، وعلى رأسها "وحدات حماية الشعب" (ypg) المقربة من حزب "العمال الكردستاني" (pkk)، بحفر الأنفاق الطويلة والمحصنة في مناطق سيطرتها، والتي تمتد إلى داخل المدن، عبر شبكات معقدة، مزودة بأنظمة وتقنيات للتهوية والحماية.

تمتد هذه الشبكات في كل منطقة إلى مئات الكيلومترات، على أقل تقدير، إذ أعلنت تركيا، في 11 من أيلول الحالي، تدمير 593 كيلومترًا من الأنفاق في المناطق التي انسحبت منها، عقب عمليات "فجر الحرية" في شمال وشرقي حلب، منها 236 كيلومترًا في تل رفعت، و357 كيلومترًا في منبج.

وكالة "الأناضول" التركية كشفت في تقرير لها، نشرته في 5 من أيلول الحالي، أن "قسد" بدأت بحفر أنفاق وهمية ملغومة وغير صالحة للاستخدام، كتكتيك دفاعي في منطقة الطبقة بالرقة، وسد "تشرين" في حلب، وحوض نهر الفرات، والمناطق المحيطة بالحسكة.

وتنقسم الأنفاق التي تستخدمها "قسد" إلى ثلاث فئات رئيسة، بحسب "الأناضول"، الأولى أنفاق تُستخدم لمرور الأفراد، والثانية أنفاق واسعة بما يكفي للمركبات، والثالثة أنفاق تُستخدم كملاجئ وأماكن سكن ومراكز قيادة.

الصحفي بصحيفة "الجارديان" ويليام كريستو، الذي أجرى جولة في هذه الأنفاق، قال إن المرافق تحت الأرض متطورة وواسعة بما يكفي لاستيعاب آلاف المقاتلين.

الأرضيات "مُبلطة"، وفتحات التهوية تُدخل الأكسجين من أعلى الأرض، وتحتوي على شبكة إنترنت "واي فاي" تُمكّن القادة من توجيه تشكيلات المعركة براحة من غرف التحكم الواقعة على عمق عشرة طوابق تحت الأرض.

وأضاف في تقرير له، نشر في شباط الماضي، أن شبكة الأنفاق أتاحت لـ"قسد" تغيير تكتيكاتها للتكيف مع تهديد القوات الجوية التركية، إذ يتنقل مقاتلوها بين منشآت تحت الأرض، ثم يخرجون خلف خطوط المواجهة لتنفيذ هجوم، ثم يختفون مرة أخرى في أحد مداخل الشبكة الخفية العديدة.

"تعادي البيئة المحلية"

هذه الأنفاق لا تعكس فقط تحصينًا عسكريًا مستمرًا، بل تضر بشكل مباشر بالمدن وبحياة المدنيين، بحسب ما يرى الباحث الأحمد، كما تحوّل المناطق السكنية إلى ساحات محتملة للصراع، وهو ما اعتبر أنه يُظهر "عدائية واضحة" تجاه البيئة المحلية.

وتوضح حادثة وقعت بالقرب من منزل السيدة من سكان الحسكة حجم الأزمة، إذ قالت إن نوعية مياه بئر ماء قديمة يعتمد عليها الأهالي للأغراض المنزلية، تغيرت وأصبحت ملوثة بروائح كريهة، وتبين لاحقًا أن خط صرف صحي انكسر بسبب الحفر، لكن لم تُتخذ أي إجراءات لإصلاح الضرر أو محاسبة المسؤولين.

وسبق أن أدى حفر الأنفاق، طوال السنوات الماضية، إلى انهيار في الشوارع والأراضي، بسبب نوعية الأتربة الهشة، وعمليات الحفر غير المنظمة، ما يشير إلى أنها لا تستند إلى دراسات مسبقة لطبيعة الأراضي والمناطق التي يتم فيها الحفر.

كما أدت هذه الانهيارات إلى وفيات وإصابات بين المدنيين، والعمال الذين يعملون بحفر الأنفاق، وأغلبيتهم مدنيون لا ينتمون إلى "قسد" أو التشكيلات التابعة لها.

وتتجاهل "قسد" تمامًا المخاطر المحتملة لهذه الأنفاق، التي قد تتسبب بـ"كارثة إنسانية" في الرقة بسبب هشاشة الأرض في كثير من المناطق، بحسب عيسى، مؤكدًا أنه "لا يتم سؤال الأهالي أو المنظمات الخدمية عن إنشاء الأنفاق"، مما يعكس "تجاهلًا كاملًا" لمسؤولية "قسد" تجاه السكان، وفق ما يراه الصحفي.

تعويضات لكوادر "قسد"

لا يقتصر الأمر على المخاطر البيئية والهندسية، بل يمتد ليشمل أبعادًا اجتماعية واقتصادية، إذ يروي سكان أن الحفر يتم عبر ما يشبه "السخرة"، حيث يتم استقطاب الفقراء والأكثر حاجة للعمل بأجور زهيدة لا تتجاوز ستة دولارات يوميًا.

ورغم خطورة العمل، لا يحصل العاملون على أي تعويض في حال الإصابة أو دعم طبي، مما يزيد من استغلالهم في ظل ظروف اقتصادية صعبة.

بالمقابل، صحفية تعمل في وسيلة إعلام مقربة من "قسد"، فضلت عدم الكشف عن اسمها أو مكان عملها لمخاوف أمنية، قالت إن "قسد" عوضت أحد الكوادر بعد انهيار منزله بسبب الأنفاق المحفورة، وقامت ببناء منزل جديد أفضل من السابق كتعويض له.

وأضافت أنها حالة وحيدة، إذ لم يسبق لـ"قسد" تعويض أشخاص آخرين تضرروا من الأنفاق.

من يقوم بالحفر؟

من حيث الجهة المنفذة، فالمؤشرات تؤكد أن القرار في جوهره مركزي من رأس قيادة "قسد"، وفق الباحث الأحمد، غير أن التنفيذ غالبًا ما يجري عبر كوادر مرتبطة بحزب "العمال الكردستاني"، بخبرتهم المعروفة في هذا النوع من التحصينات.

ويرى أن استمرار الحفر يعكس خليطًا من توجه قيادي عام داخل "قسد" وضغط مما وصفه بـ"التيار القنديلي"، نسبة إلى جبل "قنديل" معقل حزب "العمال الكردستاني"، الساعي للإبقاء على البنية العسكرية في حالة جاهزية دائمة، حتى وإن جاء ذلك على حساب التفاهمات السياسية وحياة المدنيين.

وتغيرت آلية الحفر خلال العامين الأخيرين، حيث أُسندت المهمة إلى متعهدين محددين، معظمهم من المكون الكردي من الجنسية التركية، أو العسكريين الموثوق بهم لدى "قسد"، وبعضهم لم يعد قادرًا على القتال.

ووفق الصحفية العاملة في وسيلة الإعلام الموالية لـ"قسد"، فإن المسؤولين عن اللفات المالية ليسوا سوريين، وجميع الأموال في نهاية المطاف يتم تهريبها إلى خارج سوريا.

هذا يؤكد انعدام الشفافية في الإدارة المالية لـ"قسد"، وعدم إشراك المجتمع المحلي في القرارات المصيرية، بحسب ما قالته الصحفية.

تلويح بالعمل العسكري

بالرغم من الاتفاق الميرم بين الحكومة و"قسد" في 10 من آذار الماضي، والذي تضمن أحد بنوده وقف إطلاق النار على كامل الأراضي السورية، يلوح كلاهما بالتصعيد العسكري، في حال فشلت المفاوضات.

ويذهب كلا الطرفين، على صعيد الخطاب الإعلامي، إلى التهدئة واختيار المسار التفاوضي، بينما ميدانيًا، حصلت مناوشات واشتباكات محدودة، خلال الأشهر الماضية، في شرقي حلب، ومحافظة دير الزور، على سرير نهر الفرات، الفاصل بين مناطق سيطرة الجانبين.

الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، قال في مقابلة له على قناة "الإخبارية" الرسمية في 12 من أيلول الحالي، إن المفاوضات كانت تسير "بشكل جيد"، إلا أن هناك نوعًا من التعطيل أو التباطؤ في تنفيذ الاتفاق، وفق توصيفه.

ولفت إلى أن الاتفاق مع "قسد" وضعت له مدة إلى نهاية العام، وأن دمشق كانت تسعى لأن تطبق بنود الاتفاق نهاية كانون الأول المقبل.

الشرع قال إنه فعل كل ما يجب مناطق شمال شرقي سوريا، التي تسيطر عليها "قسد"، الدخول في معركة أو حرب، مضيفًا أن الحكومة وافقت على دمج "قسد" في الجيش السوري، وأن الجانبين اتفقا على بعض الخصوصيات للمناطق الكردية.

ووفق الشرع، "سوريا لن تتنازل عن ذرة تراب واحدة، وهذا قسم أقسمناه أمام الناس بوجوب حماية كل التراب السوري وأن تتوحد سوريا".

العثور على أنفاق حفرتها "قسد" قبل انسحابها من تل رفعت شمالي حلب – 10 شباط 2025 (الدوشيد برس)

خبراء: مصلحة سياسية لسوريا واستراتيجية لروسيا

علاقة دمشق وموسكو.. من التبعية إلى التوازن

عنب بلدي – أمير حقوق

تتجه مؤشرات عودة العلاقات السورية- الروسية في الفترة الأخيرة إلى مسار متقدم، بعد التحول السياسي الذي شهدته سوريا في أواخر عام 2024، إثر سقوط نظام الأسد، والتي كانت روسيا أبرز داعميه.

وتطرح التطورات على مسار العلاقات بين دمشق وموسكو تساؤلات حول احتمالات عودة فعلية بعد سقوط نظام الأسد، أم أن العوامل الإقليمية والدولية، والمصالح السياسية والاقتصادية، ستفرض مسارات جديدة وتوازنات مختلفة.

في 9 من أيلول الحالي، التقى وزير الخارجية السوري، أسعد الشيباني، وفدًا روسيًا برئاسة نائب رئيس الوزراء الروسي، ألكساندر نوفاك، بدمشق، واعتبر الشيباني أن علاقة سوريا وروسيا "عميقة ومرت بمحطات صداقة وتعاون، لكن لم يكن التوازن فيها حاضرًا"، مشيرًا إلى أن "الدعم الروسي الصريح" لمسار سوريا الجديد سيكون خطوة في مصلحة سوريا والمنطقة بأسرها.

نائب رئيس الوزراء الروسي، ألكساندر نوفاك، قال إن تحديد وتطوير العلاقات مع سوريا يتم تحت الإشراف المباشر للرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، معتبرًا أن سوريا دولة واعدة في الشرق الأوسط، وأن المرحلة التاريخية الجديدة ستكون العلاقات فيها بين الشعبين مبنية على الاحترام المتبادل، مشددًا على أهمية التعاون الثنائي.

الرئيس السوري أحمد الشرع يلتقي نائب رئيس الوزراء الروسي ألكساندر نوفاك في دمشق – 9 أيلول 2025 (وزارة الخارجية السورية)

المفارقات أن من أبرز مبررات عملية "ردع العدوان" التي أطاحت بالنظام السابق، كان استهداف روسيا لمسجد يُعلَّم فيه الأطفال القرآن.

ضغوط ملف السويداء والعلاقة مع إسرائيل

تختلف دوافع ومبررات توجه دمشق لموسكو، فبعض المحللين والخبراء ربطوا الأمر بأن سوريا تطمح بالدعم الروسي السياسي، خاصة بعد تغير اللهجة الأوروبية والأمريكية حيال ما هو مطلوب من السلطة في دمشق، عقب أحداث السويداء جنوبي سوريا.

يعتقد مدير وحدة الدراسات الروسية في مركز "الدراسات العربية الأوراسية"، ديميتري بريجع، أن العلاقات السورية- الروسية بعد سقوط النظام السابق تدخل طورًا بالغ الحساسية، فهي ليست مجرد امتداد طبيعي لما كان قائمًا، بل إعادة صياغة لعلاقة تحتاج إلى اختبار متبادل.

وفي حديث إلى عنب بلدي، قال بريجع، إنه من جهة أولى هناك نقد مشروع لهذا التقارب، إذ يخشى الشارع السوري من أن يتحول الحضور الروسي إلى غطاء لعقود طويلة الأمد، قد يقيّد السيادة الوطنية، ويعيد إنتاج منطق التبعية.

ومن جهة أخرى، لا يمكن إنكار أن روسيا تملك أوراقًا عملية لا يملكها غيرها، كالقدرة على إعادة تشغيل قطاع الطاقة، وتوفير القمح والدواء، وترميم البنية التحتية الأساسية، وهو ما يضعها في موقع شريك لا غنى عنه، إذا أرادت سوريا الجديدة أن تبدأ بسرعة في تلبية حاجات الناس.

بدوره، الكاتب السياسي درويش خليفة، قال إن العلاقة الناشئة بين سوريا بحلّتها الجديدة وروسيا، تسير وفق مقتضيات الحاجة الملحّة للطرفين، في مشهد يتّسم بقدر كبير من الوضوح.

واستعاد خليفة المشهد الماضي بين الطرفين، قائلًا إن الروس أنفسهم كانوا، قبل أشهر قليلة، يصفون السلطة الحالية (المتمثلة حينها بـ"هيئة تحرير الشام") بأنها جماعة "إرهابية"، ومن مقاتلين من عشائر البدو وفصائل محلية في المحافظة، إذ بدأت الأحداث بعمليات خطف متبادلة بين فصائل محلية وسكان من حي المقوس في السويداء، الذي تسكنه أغلبية من البدو، في 12 من تموز الماضي.

وتطورت التوترات إلى اشتباكات متبادلة استدعت تدخل الحكومة، التي انسحبت بعد أن استهدفت إسرائيل نقاطًا تابعة لها في السويداء ودمشق، تبع ذلك انتهاكات من قبل الفصائل المحلية بحق البدو، ما أثار غضبًا في الأوساط العشائرية التي أرسلت أرتالًا إلى السويداء.

وشهدت السويداء، في 16 من آب الماضي، مظاهرات في ساحة "الكرامة" وسط المدينة، تطالب بـ"تقرير المصير"، وترفع أعلامًا إسرائيلية.

استغلال موقفها بمجلس الأمن

الدوافع التي تقف خلف توجه دمشق نحو موسكو، تعود إلى الرغبة في تنويع الحلفاء، وكسب الشرعية الدولية، إلى جانب السعي لضمان موقف روسي داعم في مجلس الأمن، في حال طُرحت مقترحات لرفع العقوبات الأممية عن الرئيس أحمد الشرع وعدد من وزراء حكومته، فضلًا عن رغبة دمشق في تجنب إعادة فتح ملف الديون الروسية المتراكمة على سوريا، والتي ورثتها البلاد عن النظام السابق، وفق ما يراه الكاتب السياسي درويش خليفة.

ومن المرجح أن يكون هذا التقارب مع إدارة الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، قد تم بناء على نصيحة من تركيا، الحليف الأبرز للسلطة الحالية في دمشق، بهدف ردع الاعتداءات الإسرائيلية على الجنوب السوري، أو على الأقل احتواء طموحات نتنياهو في إضعاف سوريا إلى ما دون الصفر، لتبقى دولة هشة وممزقة.

وأضاف خليفة أنه لا يخفى وجود مصلحة مشتركة بين الطرفين في إبقاء قنوات التواصل مفتوحة بين دمشق وموسكو، بما يضمن إعادة بناء العلاقة على أسس جديدة، ويأتي هذا ضمن مسعى سوري لتنويع شراكاتها بين المحورين الشرقي والغربي، رغم أن الغرب لا يخفي رفضه لهذا التقارب، فدونه يفقد بوتين الورقة السورية التي تطل على مياه المتوسط، خاصة بعد سقوط آخر رجالاته (بشار الأسد) في منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا.

زيارة الشرع اختبار مزدوج

قالت السفارة السورية بموسكو في تصريح لوكالة "سبوتنيك" الروسية، في 10 من أيلول الحالي، إن الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، سيترأس وفد سوريا في القمة الروسية- العربية المقبلة التي ستعقد في تشرين الأول المقبل.

وسبق أن أعلن عن الزيارة خلال المؤتمر الصحفي لوزير الخارجية السوري، أسعد الشيباني، مع الوفد الروسي بدمشق، برئاسة نائب رئيس الوزراء الروسي، ألكساندر نوفاك، في 9 من أيلول.

وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، قال خلال زيارة الوزير الشيباني لروسيا، في 31 من تموز، إن روسيا تتطلع لزيارة الرئيس السوري إلى روسيا لحضور القمة العربية- الروسية، المزمع عقدها في 15 من تشرين الأول المقبل.

مدير وحدة الدراسات الروسية في مركز "الدراسات العربية الأوراسية" والمحلل السياسي، ديميتري بريجع، اعتبر أن الزيارة المرتقبة للرئيس أحمد الشرع إلى موسكو تمثل لحظة فارقة، فهي أول زيارة رسمية للرئيس الجديد إلى دولة كبرى كانت في الماضي حليفًا للنظام السابق، ما يجعلها اختبارًا مزدوجًا.

من المرجح أن يلتقي الرئيس الشرع بالرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، في اجتماع منفرد، حيث ستُطرح قضايا حساسة مثل قواعد الاشتباك الجوي، والحد من الاعتداءات الإسرائيلية، وإعادة هيكلة الجيش والأمن، وآليات تمويل مشاريع الطاقة والغذاء بطرق تتجاوز العقوبات، بحسب بريجع.

ويعتقد أن المعادلة في النهاية تقوم على التوازن بين النقد والدعم، فالنقد مطلوب حتى لا تتحول العلاقة إلى تكرار لتجارب الماضي، والدعم ضروري لأن سوريا تحتاج إلى شريك يمكنه أن يقدّم نتائج ملموسة خلال أشهر لا سنوات.

نجاح هذا المسار سيقاس بقدرة الطرفين على تحويل الشعارات إلى مؤسسات، والوعود إلى كهرباء ودواء وخبز يصل إلى المواطن، والأوراق السياسية إلى آليات تحمي السيادة وتفتح أفقًا لمستقبل أكثر استقرارًا، بحسب ما ختم به بريجع.

علاقة تحفظ الاستقلالية

عقد لقاء خاص بين بوتين والشرع، على هامش القمة الروسية- العربية، هو محاولة لإيصال رسالة مفادها أن روسيا كانت ولا تزال داعمة للدولة والشعب السوري، بغض النظر عن الجهة الحاكمة، وفق الكاتب السياسي درويش خليفة.

ويعتقد أن الطرفين يمتلكان الإرادة لإعادة صياغة العلاقة على أسس وأطر جديدة، علاقة لا تقصي دمشق عن العواصم الغربية، وفي الوقت ذاته تحفظ قدرًا من الاستقلالية لسوريا، بعيدًا عن الضغوط الغربية، التي بدأت تظهر من خلال تقارير حقوقية تتناول أحداث الساحل والسويداء خلال الأشهر الستة الماضية.

وكان الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، دعا، في 17 من أيار الماضي، جميع قادة جامعة الدول العربية إلى القمة الروسية- العربية الأولى.

وقال بوتين في بيان نشره "الكرملين" حينها، إن روسيا تعتزم مواصلة تطوير الحوار البنّاء مع جامعة الدول العربية، بالإضافة إلى بناء علاقات ودية مع جميع أعضائها، مؤكدًا أن القمة الروسية- العربية ستسهم في زيادة تعزيز التعاون متعدد الأوجه، بما المنفعة المتبادلة للدول، وستساعد في ضمان السلام والأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

نفوق جماعي وخسائر

"الحمى" تفتك بقطعان الماشية في القامشلي

عنب بلدي – الحسكة

يواجه مربّو المواشي في مدينة القامشلي التابعة لمحافظة الحسكة، شمال شرقي سوريا، خسائر بسبب تزايد نفوق الحيوانات نتيجة انتشار مرض "الحمى الزائلة" و"الحمى القلاعية"، والنقص الحاد في الأدوية والعلاجات البيطرية المناسبة.

ويزيد الأمر سوءًا غياب المراكز المتخصصة التي تسهم في مراقبة الحيوانات المصابة وتقديم الرعاية الطبية اللازمة لها.

ويشير العديد من المربين إلى أنهم خسروا عشرات الرؤوس من مواشيهم في فترة زمنية قصيرة، دون وجود دعم حقيقي أو تدخل من الجهات المعنية.

أبقار القامشلي تحت رحمة الوباء

يصف مربون للمواشي تحدثوا إلى عنب بلدي، الوضع الذي يعيشونه بـ"المأساوي"، إذ قال فادي داري، أحد المربين، "نصف أبقاري نفقت، ولم تعد العلاجات المتوفرة تجدي نفعًا".

وبرأي فادي، فإن الحل يكمن في توفير لقاحات ضرورية، لكنه يشتكي من استغلال التجار الذين يبيعون لقاحات "مغشوشة" لا تجدي نفعًا.

ولا تختلف حال عبد الرحمن جمعة، الذي قال إنه خسر ما يقارب 60 رأسًا من أبقاره، تُقدّر قيمتها بنحو 80,000 دولار.

وأكد أنه لم يجد تفسيرًا واضحًا من الأطباء البيطريين لسبب هذا النفوق الجماعي.

هذا الغموض يزيد من إحباط المربين، ويجعلهم يشعرون بالعجز التام أمام هذا الخطر المجهول.

"الحمى الزائلة".. الأعراض والآثار

يُجمع المربون والأطباء على أن مرض "الحمى الزائلة" يبدأ بأعراض واضحة و"مخيفة"، ويتحدثون عن ارتفاع حاد في درجة حرارة الأبقار، تصل إلى 43 درجة مئوية، يصاحبه ارتفاع في معدل التنفس أو ما يُعرف بـ"التنفس البطني".

كما يظهر العرج في أحد الأطراف، وهو ما يجعل الحيوان غير قادر على الحركة، بحسب طبيب بيطري في قسم الثروة الحيوانية بالقامشلي، فضل عدم نشر اسمه لأنه غير مخول بالحديث لوسائل الإعلام، مؤكدًا أن هذه الأعراض هي سمة أساسية لمرض "الحمى القلاعية"، وهو مرض فيروسي شديد العدوى.

وأشار الطبيب إلى أن تفشي الوباء يعود إلى عدة عوامل متداخلة، أبرزها الظروف الجوية القاسية وارتفاع درجات الحرارة.

العنصر الأهم والذي يفاقم الأزمة، بحسب الطبيب، هو فقدان لقاحات أساسية مثل لقاح "الحمى القلاعية" الروسي، والذي لم يعد متوفرًا في المنطقة منذ عام 2011.

ويترك هذا النقص الحاد في اللقاحات المربين وقطعانهم عرضة للأمراض دون أي حماية، وفق الطبيب.

ويرى أن صحة الحيوانات ترتبط بشكل مباشر بسلامة بيئتها، مؤكدًا أن المناطق ذات التهوية الجيدة والنظافة تسهّل عملية التعافي من الأمراض، بينما تزيد البيئات الملوثة من صعوبة مقاومة الأوبئة.

وأشار إلى أن التخلص غير السليم من الحيوانات النافقة يفاقم هذه المشكلات، مشددًا على أن غياب البنية التحتية المناسبة لهذه العملية يسهم في انتشار الأمراض.

وحذر الطبيب من مخاطر العلاج العشوائي، داعيًا إلى ضرورة الإشراف البيطري، والتركيز على استخدام خافضات الحرارة ومقويات المناعة بدلًا من المضادات الحيوية، التي قد تكون غير فعالة وتزيد من مقاومة البكتيريا.

كما أكد الطبيب أهمية الشراكة بين الإدارة المحلية والمربين والأطباء البيطريين لضمان استدامة الثروة الحيوانية.

وطالب السلطات بإنشاء مواقع مخصصة للتخلص من الحيوانات النافقة بشكل صحي، مشددًا على أن دور الأطباء البيطريين يجب أن يكون داعمًا للمربين، باعتبارهم حجر الزاوية في هذا القطاع الحيوي.

ما الفرق بين "الزائلة" و"القلاعية"

حول أنواع الحمى التي أصابت الأبقار في مدينة القامشلي، قال الطبيب البيطري ماهر إسماعيل العلوش، لعنب بلدي، وهو مدرس في الثانوية البيطرية والزراعية بدير الزور، إن "الحمى القلاعية" هي مرض يصيب الحيوانات ذات الظلف فقط ويسبب تقرحات في الفم والضرع، ولا يوجد له علاج مباشر، والوقاية الوحيدة هي اللقاح.

لكن المشكلة تكمن في أن الفيروس له سبع "عترات" (تحور فيروسي) مختلفة، مما يتطلب معرفة "العترة" السائدة لتقديم اللقاح الصحيح.

"الحمى الزائلة"، أو حمى الثلاثة أيام، تتميز بارتفاع حرارة الحيوان لمدة ثلاثة أيام فقط.

بقرة نافقة في مدينة القامشلي – 22 آب 2025 (لجنة القامشلي/ فيسبوك)

آليات متهالكة والمحافظة لا تستجيب

داعل.. مكبات النفايات تنكّد عيش السكان

درعا – محجوب الحشيش

يعاني سكان مدينة داعل في ريف درعا الغربي انتشار مكبات عشوائية للقمامة داخل الأحياء السكنية، ما يهدد بانتشار الأوبئة والحشرات، والروائح الكريهة، والكلاب الشاردة، إضافة إلى التشوه البصري والمناظر غير اللائقة في المدينة.

ويواجه المجلس المحلي مشكلة تهالك الآليات وقدمها، وكثرة أعطالها، ما يضعف القدرة على ترحيل النفايات مع امتداد المدينة الواسع.

يشتكي محمود الجاموس، من سكان مدينة داعل، انتشار الرائحة الكريهة والحشرات، والكلاب الشاردة بالقرب من منزله، منتقدًا "تراخي مجلس المدينة في ترحيل النفايات"، بحسب تعبيره.

قال محمود لعنب بلدي، إن هذا الوضع حرمه حتى من الجلوس على شرفة منزله، مقابل ركام النفايات المبعثرة قبالته على الشارع الرئيس في المدينة.

وشكلت النفايات مرتعًا للكلاب الشاردة التي تشكل خطرًا على السكان، وإزعاجًا مستمرًا جراء أصوات نباحها في الليل.

محمود طالب المجلس المحلي بترحيل المكبات إلى مناطق بعيدة عن تجمعات السكان، وعن الأحياء والمحال التجارية، والمدارس.

أحمد العاسمي بدوره قدم نفس المطلب، قائلًا إنه لم يستطع السكن في شقته الجديدة لوجود المكب بالقرب منها.

ويعمل أحمد في محل لصيانة مضخات الآبار، يجاور أيضًا مكبًا للنفايات، وقال إن من أصعب الظروف التي يمر بها بالعمل في محله عند حرق هذه النفايات، إذ يتلوث المكان ويصبح الهواء مختلطًا بروائح كريهة ومضرة بالصحة.

بالقرب من المدارس والمقار الحكومية

تنتشر المكبات بالقرب المدارس ما يهدد صحة الطلاب، خصوصًا مع اقتراب العام الدراسي، بحسب جدعة البكار، معلمة مدرسة في مدينة داعل.

بينما ينبه أحمد العاسمي إلى خطر وجود الكلاب عند تلك المكبات، ما يعني احتمال تعرض تلاميذ المدارس لعضاتها، إضافة إلى الخوف لدى الأطفال.

ونهشت الكلاب الشاردة طفلًا قرب أحد هذه المكبات، بحسب المدرّسة البكار، في ظل ندرة المصل المضاد لداء الكَلَب، وارتفاع ثمنه في الصيدليات الخاصة.

"من المؤسف أن تضطر العائلة إلى إغلاق نوافذ المنزل من الرائحة الكريهة أو البعوض في ظل ارتفاع درجات الحرارة خلال فصل الصيف"، أضافت المعلمة.

مشكلات المجلس المحلي

يملك المجلس في داعل أربعة جرارات، ثلاثة منها ضمن العمل والرابع معطل، كما أن السيارة المعدّة لتحميل الحاويات معطلة، وتحتاج إلى ما يقارب 5000 دولار لإصلاحها، وكذلك الجرافة معطلة، ما يدفع المجلس لاستئجار "تركس" بنحو مليوني ليرة سورية (173 دولارًا) يوميًا، وفق ما ذكرته نائبة رئيس المجلس المحلي في داعل، نسرين حمادي، لعنب بلدي، مضيفة أن صعوبات ترحيل النفايات تكمن في قِدم وكثرة أعطال آليات المجلس.

وأوضحت أن المجلس اتبع مؤخرًا خطة لتخفيض عدد المكبات في المدينة من 30 إلى 8 فقط، يعمل المجلس على ترحيلها صباح كل يوم، في حين تعمل الآليات والورشات على جمع القمامة من الأحياء مساء.

حمادي قالت إن المجلس يرحّل النفايات إلى نقطة تجميع غربي المدينة عوضًا عن المكب الرئيس قرب تل الخضر، لتوفير تكلفة نقل النفايات، إذ تحتاج الآليات إلى كميات أكبر من الديزل حال ترحيلها إلى تل الخضر.

ونوهت إلى أن المجلس اشترى آلية جديدة (تركس) على نفقة أحد المتبرعين، ومن المتوقع أن تدخل في الخدمة خلال الأيام المقبلة.

وطالب المجلس المحلي مجلس محافظة درعا بإرسال آليات لمساندة عمله، إلا أن الأخير لم يستجب سوى مرتين فقط خلال العام الحالي، كما طالب بتجديد آلياته دون استجابة لهذا المقترح.

بالمقابل، قال عدد من السكان الذين التقتهم عنب بلدي، إن المجلس يتأخر أحيانًا لمدة أسبوع في ترحيل المكبات.

ويبلغ عدد سكان المدينة 55,000 نسمة، وهي متراصية الأطراف.

عشوائية في رمي القمامة

قال أحمد العاسمي، إن المجتمع المحلي أنشأ حيّزًا وسوّره من أجل رمي القمامة في أحد المكبات، إلا أن السكان لم يلتزموا بهذا الحيّز.

ولا يتقيد السكان برمي النفايات في الحاويات بحجة أن السيارة المخصصة لإفراغها معطلة.

وقالت جدعة البكار، إن الكلاب تسحب النفايات من المكبات إلى مناطق أخرى في الطريق، وأحيانًا تفرغ محتويات الأكياس ما يؤدي إلى تناثر القمامة مشكّلة منظرًا "غير حضاري".

وأضافت أن "النباشين" (يعملون بجمع البلاستيك والمعادن من النفايات) أيضًا لهم دور في إفراغ القمامة.

نسرين الحمادي، قالت لعنب بلدي، إن السكان لا يلتزمون بتعليمات المجلس البلدي في جمع القمامة بأكياس وإغلاقها، ليسهّل على عامل النظافة ترحيلها.

وأضافت أن المجلس يرحّل القمامة صباحًا ليعود مساء ويجد أنها تجددت وانتشرت على الطرق.

من جانبها، دعت البكار إلى توعية المجتمع في التعامل الحضاري بوضع القمامة في مكانها المخصص، وجمعها في أكياس، مشيرة إلى أن مهمة المجلس المحلي توزيع أكياس على السكان، أو إجبارهم على شرائها.

ويجب أيضًا التخلص من الكلاب الشاردة، والعمل على ترحيل يومي للقمامة، وفق البكار.

وذكرت أن المجتمع المحلي عمل على حملات مجتمعية على نفقته لترحيل القمامة، إلا أن ضعف القدرة المالية للسكان حال دون استمرار المبادرة.

مكبات قمامة في مدينة داعل بريف درعا الغربي – 8 أيلول 2025 (عنب بلدي/ محجوب الحشيش)

الأدوية غير فعالة

"دودة اللوز" تهلك 40% من محصول القطن برأس العين وتل أبيض

عنب بلدي – رأس العين

يواجه مزارعو مدينتي رأس العين وتل أبيض شمالي سوريا مخاوف متزايدة من خسائر مالية محتملة، مع انتشار "دودة اللوز" المعروفة محليًا بدودة القطن التي بدأت تؤثر بشكل ملحوظ على الحقول هذا الموسم.

تتغذى هذه الحشرة على أوراق وثمار القطن، ما يؤدي إلى ضعف نمو المحصول وتراجع جودته، كما تؤثر بشكل مباشر على جوزة القطن، ما يقلل من كمية الإنتاج اللازمة لتغطية تكاليف الزراعة وتحقيق هامش ربح للمزارع.

آفة تهدد القطن

رشّ محمد العبدو (49 عامًا)، من قرية تل برغي التابعة لمدينة تل أبيض، محصوله أربع مرات هذا الموسم أملًا في القضاء على دودة القطن بشكل نهائي.

ووجد محمد عند عملية الري الأخيرة للمحصول، المعروف بقطام القطن، الدودة منتشرة حول جوز القطن، مسببة لها أضرارًا كبيرة.

وأوضح أنه بعد عملية الري الأخيرة لم يعد يستطيع رش المحصول مرة خامسة، خشية أن تتضرر الجوزة بشكل أكبر وتزيد الخسائر.

أجبره ذلك على اللجوء إلى استخدام نوع من المبيدات المخصصة لمحصول القطن دون مياه، لكنها قضت فقط على نحو 30% من الديدان المنتشرة في الحقل.

وأشار إلى أن انتشار دودة القطن تسبب بأضرار كبيرة لنحو 45% من المحصول، رغم استخدامه عدة أنواع من المبيدات التي لم تثبت فعاليتها.

لم يحالف الحظ مصطفى العامر (51 عامًا)، من قرية الأميرط شرقي مدينة رأس العين، إذ أصيب حقله الذي تبلغ مساحته 25 دونمًا (يبلغ الدونم الواحد 1000 متر) بدودة القطن، رغم قيامه برشه خمس مرات منه للوقاية من دودة القطن.

اتهم مصطفى الصيدليات الزراعية ببيع أدوية غير فعالة وتجارية، لا تستطيع القضاء على الدودة، مؤكدًا أن مفعولها يكاد يكون معدومًا، وأنها لم تقدم أي حماية فعلية للمحصول.

وأوضح أنه حتى قبل ظهور الدودة، حرص على شراء الأدوية ورشّها في حقله كإجراء وقائي، لكنه لم يلحظ أي تأثير يذكر.

وأشار إلى أن الدودة تسببت بأضرار كبيرة للقطن، حيث لحق الضرر بنحو 40% من محصوله، إضافة إلى تراكم ديون المبيدات بقيمة 750 دولارًا أمريكيًا.

واعتبر أغلبية المزارعين أن الأدوية لم تكن فعالة بما يكفي لمكافحة انتشار الدودة في حقولهم، ما دفعهم إلى استخدام كميات أكبر من المبيدات أو تجربة أنواع أخرى.

ما سبب انتشارها؟

المهندس الزراعي حميد الحسيني، قال لعنب بلدي، إن انتشار "دودة اللوز" في محاصيل تل أبيض ورأس العين جاء نتيجة الإهمال في الرصد المبكر للمحاصيل وعدم متابعة الإصابات منذ البداية.

وأوضح أن بعض المبيدات التجارية التي يلجأ إليها المزارعون لم تثبت فاعلية كافية، إذ لم تقض سوى على نسبة محدودة من الديدان، ما أدى إلى استمرار الضرر على جوزة المحصول.

وأضاف أن طريقة الرش العشوائية وعدم الالتزام بالجرعات الموصى بها تلعب دورًا كبيرًا في تفاقم المشكلة، مؤكدًا أن هذا الأسلوب يزيد من خطر تضرر الجوزة ويقلل إنتاج الموسم بشكل كبير.

وبيّن أن دودة اللوز سببت ضررًا يقدّر بنحو 40% من المحاصيل في تل أبيض ورأس العين.

وأشار إلى أن تجاهل استشارة المهندسين الزراعيين قبل استخدام المبيدات جعل المزارعين أكثر عرضة لخسائر مالية، داعيًا إلى اتباع الطرق العلمية في مكافحة الدودة للحفاظ على جودة الإنتاج.

70 ألف دونم

مدير الزراعة والثروة الحيوانية في المجلس المحلي برأس العين، مجد كسار، قال لعنب بلدي، إن العام الحالي شهد زراعة 70,000 دونم من القطن في رأس العين وحدها، وهو رقم كبير مقارنة بالعام السابق الذي بلغت فيه مساحة زراعة المحصول 27,000 دونم فقط.

وأوضح أن انتشار دودة اللوز يعود لعدة أسباب، أبرزها الجفاف وارتفاع درجات الحرارة التي تجاوزت 50 درجة مئوية في المنطقة، بالإضافة إلى ضعف المبيدات الزراعية المتوفرة.

وأضاف أن المديرية عملت على تقديم استشارات وإجراء جولات ميدانية على الحقول، وحذرت الأهالي من استخدام بعض أنواع المبيدات، معتبرًا أن اعتمادهم على قراراتهم الفردية أدى إلى توسع انتشار الدودة.

وأشار إلى أن نسبة الضرر الحقيقية في رأس العين تصل إلى نحو 38% من المحاصيل التي اطلعت عليها المديرية.

تعتمد مديريتا رأس العين وتل أبيض بشكل رئيس على قطاع واحد هو الزراعة، ما يضيق مجالات العمل، ويحد من توفر وظائف متنوعة للسكان، كما أثر ضعف البنية التحتية والخدمات مع ضيق المساحة في قدرة المنطقة على استقطاب الاستثمارات، وأسهم كل ما سبق في ضعف القدرة الشرائية للسكان.

ووفق أرقام حصلت عليها عنب بلدي، فإن مساحة الأراضي الزراعية في رأس العين تبلغ 1.270 مليون دونم، المزروعة منها تبلغ 200,000 دونم فقط، بينما تتجاوز مساحة الأراضي البعلية 420,000 دونم، وباتت متصحرة نتيجة تراجع مستوى المياه، وتعتبر ذات إنتاج قليل وشبه معدوم.

وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية في تل أبيض 1.190 مليون دونم، ومساحة الأراضي المروية المزروعة 310,000 دونم، بينما المساحة البعلية المزروعة 431,000 دونم.

تقع رأس العين وتل أبيض بمحاذاة الحدود التركية، وتسيطر عليهما الحكومة السورية، بينما تحيط بهما جبهات القتال مع "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد)، إذ يعتبر منفذها الوحيد نحو الخارج هو الحدود التركية.

قطن متضرر من دودة اللوز المنتشرة في حقول المزارعين في رأس العين – 3 أيلول 2025 (عنب بلدي)

ردًا على الشكاوى حول أداء شرطة المرور

مدير إدارة المرور: 800 عنصر فقط في دمشق

عنب بلدي – مارينا مرهج

يثير أداء بعض عناصر شرطة المرور في دمشق وريفها بعض الانتقادات، في ظل تكرار مواقف تظهر ضعف التنظيم والرقابة، وعدم إلمام العناصر بمهام يفترض أن تكون أساسية.

عنب بلدي رصدت بعضًا من هذه المواقف وسط دمشق، أبرزها عدم معرفة عناصر شرطة المرور الجدد بخريطة مواقع الجهات الرسمية والأماكن العامة الأساسية ضمن القطاعات المفرزين إليها.

وفي مشهد آخر، لم يستطع ركاب إحدى الحافلات اللجوء إلى شرطي المرور لتحصيل حقوقهم بعد فرض السائق تعرفة مخالفة، بحجة زيادة أسعار الوقود، إذ تذرّع الشرطي بأن مكان صاحب الشكوى بعيد عن نقطته المخصصة، وبعد البحث، تبين وجوده في مكان قريب من النقطة مع زميل له بعيدًا عن مكان الخدمة.

تظهر هذه الوقائع أن دور شرطة المرور لا يزال يقتصر في الغالب على الوجود الشكلي في الشوارع، بينما تغيب الفعالية في تقديم الخدمة للمواطنين، سواء من خلال الإرشاد أو الرقابة أو ضبط المخالفات.

تواصلت عنب بلدي مع مدير إدارة المرور في سوريا، العميد فادي الهميش، ونقلت له ما رصدته، كما وجهت له أسئلة حول آلية توزيع عناصر شرطة المرور في العاصمة دمشق وريفها، والصعوبات التي تواجه عملهم، في ظل قلة الكوادر وضعف الإمكانيات.

الأماكن المزدحمة أكثر أهمية

يبلغ عدد عناصر شرطة المرور في دمشق حوالي 800 عنصر موزعين على ثمانية قطاعات، بالإضافة إلى ضباط جولة، ومفرزة روافع ومفرزة ضابطة، في حين قُدّر عدد العناصر في ريف دمشق بـ250 عنصرًا، موزعين على خمسة قطاعات، وضباط جولة، وتشمل هذه التقديرات الورديات الثلاث خلال اليوم.

وكشف مدير إدارة المرور في سوريا، العميد فادي الهميش، أن توزيع عناصر شرطة المرور يتم أولًا على الأماكن المزدحمة، والدوارات والساحات ذات الأهمية المرورية العالية، بينما يخصص العناصر الآخرون للإشارات والدوارات الأقل أهمية.

ولفت الهميش إلى أن الإدارة تضطر أحيانًا لتوزيع أكثر من عنصر عند دوار واحد، نتيجة حجم الازدحام الكبير والانقطاعات المتكررة للتيار الكهربائي، ما يتطلب وجود أكثر من شرطي لتغطية عمل الإشارة المرورية.

"المرور" ترد على الشكاوى

حول ما نقلته عنب بلدي من مشاهدات، بيّن العميد فادي الهميش أن عدم إلمام بعض العناصر بتفاصيل المناطق التي يعملون بها، يعود إلى أن معظمهم ليسوا من أبناء المحافظة ولم يمضِ على وجودهم وقت كافٍ للتعرف إلى الأماكن التفصيلية فيها، كما أن تبديلهم المستمر بين النقاط المرورية نتيجة الحاجة وقلة العدد، يجعل معرفتهم مقتصرة غالبًا على الشوارع الرئيسة والأماكن العامة.

وتحدث الهميش عن إمكانية إجراء دورة تثقيفية لعناصر المرور، لتزويدهم بمعلومات وتعريفهم بالأماكن السياحية والمباني الحكومية والمطاعم، أو إنشاء خرائط تفاعلية في كل نقطة مرورية وتدريب الشرطة على استخدامها.

وفيما يتعلق بملاحظات المواطنين حول ترك بعض العناصر مواقعهم، قال مدير إدارة المرور إن ضبط التزام العناصر يتطلب زيادة عدد الضباط المكلفين بالجولات الميدانية، أو تخصيص مراقبين لكل قطاع، وهو أمر يصعب تحقيقه حاليًا بسبب النقص في الكادر، منوهًا إلى "أن العناصر في النهاية هم بشر، يحتاجون إلى فترات قصيرة للراحة أو أداء الصلاة أو قضاء حاجاتهم الأساسية". والحل يكمن في زيادة عدد الشرطة داخل كل نقطة، بحيث يتمكنون من تبادل فترات الاستراحة دون تعطيل العمل.

استقطاب الكوادر

يتطلب استقطاب عدد أكبر من العناصر رفع الرواتب، وتقليل ساعات العمل، والسماح بعودة العناصر القدامى إلى الخدمة، بحسب مدير إدارة المرور في سوريا، العميد فادي الهميش، مشيرًا إلى أن عناصر شرطة المرور السابقين الذين عادوا للخدمة ساعدوا بشكل واضح في ضبط الحركة المرورية ورفع مستوى أداء العناصر الجدد، وقيّم أداءهم بين الجيد والجيد جدًا.

وكان معاون وزير الداخلية في حكومة دمشق المؤقتة السابقة، شادي اليوسف، قال في تصريح سابق لعنب بلدي، إنه جرى انتقاء مجموعة من العاملين السابقين بشرطة المرور، وإجراء مقابلات لهم، وإعطاؤهم تعليمات صارمة عن ضرورة الالتزام بالنظام العام والتعامل الجيد مع الناس وتسيير أمورهم.

وتسعى الوزارة بشكل أساسي لإكفاء العاملين ماديًا، للمساهمة في الحد من ظاهرة الفساد والرشى التي كان يعاني منها قطاع المرور سابقًا.

وأشار اليوسف إلى أن الوزارة ستتخذ إجراءات صارمة جدًا في حال حدوث أي تجاوزات من قبل عناصر المرور، قد تصل للفصل والتسريح من العمل.

وخصصت الداخلية الرقم "115" للتواصل المباشر بالحالات الساخنة، كما يتم التواصل المباشر مع الناس من خلال انتشار شرطة المرور بالشوارع.

شرطي مرور ينظم السير في منطقة شارع الثورة وسط دمشق – 9 أيلول 2025 (عنب بلدي/أحمد مسلماني)

يواكب حاجة السوق

جامعة "طرطوس" تستعد لافتتاح قسم الجيولوجيا

عنب بلدي – شعبان شامية

بدأت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مؤخرًا باستحداث كليات وبرامج أكاديمية جديدة في الجامعات الحكومية، منها قسم الجيولوجيا بكلية العلوم في جامعة "طرطوس"، الذي يعد من التخصصات التطبيقية التي تخدم المجتمع والبيئة.

عميد كلية العلوم في جامعة طرطوس، الدكتور حسن سليمان، قال لعنب بلدي، إن قرار مجلس التعليم العالي والبحث العلمي القاضي باستحداث قسم الجيولوجيا لن يطبّق العام الدراسي 2026-2025، وبالتالي فإن الطلاب الناجحين في الثانوية العلمية لهذا العام لن يتمكنوا من المفاضلة عليه.

الطاقة الاستيعابية

الطاقة الاستيعابية لقسم الجيولوجيا المُستحدث في كلية العلوم بجامعة "طرطوس" ستشمل 40 طالبًا وطالبة في الدفعة الأولى، بحسب ما ذكره عميد الكلية لعنب بلدي.

وحول الجاهزية والاستعداد على مستوى القاعات والمخابر والكوادر التدريسية، أشار الدكتور سليمان إلى أنها متوفرة بالنسبة للسنوات الأولى فقط، على أن يتم تجهيز المخابر المتقدمة لاحقًا.

ولفت سليمان إلى أن أبرز التحديات والصعوبات التي يواجهونها لافتتاح القسم المذكور ضيق الأماكن والبعد عن مركز مدينة طرطوس.

ويطالب أكاديميون وطلاب رئاسة جامعة "طرطوس" بالتوسع بتخصصات القسم المستحدث فيها، ليشمل تخصصات جديدة غير متوفرة أو لا تأخذ الاهتمام الكافي في أقسام الجيولوجيا بالجامعات الحكومية الأخرى كالزلازل والنفط والجيوفيزياء، نظرًا إلى أهميتها وتمامًا مع احتياجات سوق العمل، وخاصة في مرحلة إعادة الإعمار.

مواكبة حاجة السوق

إدخال تخصصات جديدة تنضوي تحت قسم الجيولوجيا إلى سوريا شديد الأهمية لمواكبة احتياجات سوق العمل المحلية، وزيادة عدد الخريجين من تخصصات نادرة تحقق التوازن وتحدّ من فائض خريجي التخصصات الأخرى، كتخصص الجيولوجيا التطبيقية المتوفر في جامعات دمشق واللاذقية وحلب والفرات.

وكشف عميد كلية العلوم في جامعة "طرطوس"، الدكتور حسن سليمان، أنه سيتم العمل بتخصص الجيولوجيا التطبيقية بداية في جامعة "طرطوس" لأنها الجذر الأساسي لكل التخصصات الأخرى (الهيدروجيولوجيا، الجيوفيزياء، البحوث البحرية).

وسيتم لاحقًا افتتاح شعب تخصصية ضمن قسم الجيولوجيا (الجيولوجيا التطبيقية، الجيوفيزياء بما فيها الدراسات الزلزالية)، بحسب عميد الكلية.

وأضاف سليمان أن مواكبة احتياجات سوق العمل ستكون في مجالات النفط، والدراسات المائية، والدراسات البيئية، ودراسة الثروة المعدنية (قطاع المقالع: الرخام والأحجار الرملية، قطاع الفوسفات، وقطاع السيليكا).

وكانت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أصدرت قرارًا، في آب الماضي، باستحداث كلية الشريعة في جامعة "اللاذقية"، وشعبة الأشعة التداخلية بقسم الأشعة التشخيصية والتصوير الطبي في كلية الطب البشري بجامعة "إدلب".

كما تستعد جامعة "حلب" لإعادة افتتاح قسم اللغة التركية الذي أُنشئ عام 2004 وأغلق لاحقًا في عام 2012.

ويشهد تخصص الجيولوجيا بتفرعاته طلبًا متزايدًا عالميًا، في مجالات: الطاقة، التعدين، الهندسة البيئية، البنية التحتية.

بينها جامع "العادلية"

تركيا تعتزم ترميم آثار عثمانية بحلب

عنب بلدي – موفق الخوجة

تعتزم وكالة التعاون والتنسيق التركية (TIKA) ترميم مساجد وأبنية أثرية، تعود إلى الحقبة العثمانية في مدينة حلب شمالي سوريا.

وكالة "TIKA" هي مؤسسة حكومية تركية تعنى بالتنسيق بين المؤسسات الحكومية والمنظمات، وتهدف إلى تنفيذ مشاريع في مجالات التعليم والصحة والترميم والزراعة والتنمية والسياحة والصناعة، في الدول التي تعتبرها تركيا صديقة وشقيقة، خاصة في الجمهوريات الناطقة باللغة التركية.

وأجرت "TIKA" زيارتين إلى مدينة حلب، الأولى في 25 من حزيران الماضي، وشملت مواقع أثرية مثل قلعة حلب والمدرسة "الخسروية" والجامع "الأموي" والأسواق القديمة.

اطلع الوفد على مشاريع الترميم المخطط لها، مؤكدًا دعم إعادة الإعمار للحفاظ على الطابع التاريخي والهوية الأثرية للمدينة، وفق ما أوردته مديرية آثار ومتاحف حلب.

الزيارة الثانيةكانت في 25 من تموز الماضي، وضم الوفد مجموعة من المهندسين والأساتذة الجامعيين الأتراك المتخصصين في الترميم الأثري.

مدير قطاع الشؤون الدينية والأثرية في مكتب تنسيق العمل الإنساني بحلب (HAC) التابع لوزارة الخارجية السورية، حسين البهرمي، قال لعنب بلدي، إن الوفد اطلع على 57 موقعًا أثريًا في حلب، لدراسة إمكانية إعادة إعمار أو ترميم هذه الواقع.

"العادلية" أول المشاريع

قدم الوفد وعودًا بترميم وإعادة إعمار العديد من المواقع الأثرية، التي تعود إلى الحقبة العثمانية، بحسب البهرمي، مشيرًا إلى أن أول المشاريع التي سيتم تنفيذها هو ترميم جامع "العادلية" الأثري في حلب، بالتعاون مع مديرية الأوقاف بالمدينة، والذي تعرض لأضرار خلال المعارك التي دارت في حلب بين عامي 2012 و2016.

وأوضح مدير قطاع الشؤون الدينية والأثرية في "HAC" لعنب بلدي، أن الزمن المقدّر لإنهاء مشروع ترميم جامع "العادلية" هو عامان، مشيرًا في الوقت ذاته إلى أن الترميم سيتم بدقة وحذر، مؤكدًا أن كل حجر سيرقّم ويعاد إلى مكانه، كما لفت إلى أن قبة جامع "العادلية" فريدة من نوعها وتحتاج إلى عمل "كبير جدًا"، وفق تعبيره.

البهرمي ذكر أن المبلغ النهائي لتكلفة المشروع لم يتم تقديره بعد، كما لم تذكر الوكالة تكلفة المشروع بشكل رسمي.

ما جامع "العادلية"

بحسب منظمة "اليونسكو"، اكتمل بناء جامع "العادلية" عام 1565، وهو العنصر الرئيس في مجمّع دوقاقين زاده محمد باشا، حاكم المدينة بين عامي 1551 و1553.

اشتُقّ اسمه (العادلية) من الكلمة العربية "العدل" نظرًا إلى قربه من مقر الحكم في "دار العدل" آنذاك، وصُمّم المسجد على يد المعماري التركي سنان باشا، الذي صمم أشهر المساجد في العهد العثماني، داخل تركيا وخارجها.

تعرّض المسجد لأضرار جراء الزلزال الكبير الذي وقع عام 1822، وتم ترميمه في عام 1923، حيث استُبدل بالسقف الخشبي للرواق الخارجي سقف من الحديد. وفي عام 1975، نُفذت أعمال ترميم مكثفة من قبل مديرية الأوقاف حيث أُزيل السقف الحديدي واستُبدل به سقف جديد من الخرسانة المسلحة.

انهارت قبة قاعة الصلاة بالكامل في الفترة ما بين 18 من أيلول 2016 و20 من شباط 2017، كما انهار الطرف الغربي من الرواق الخارجي.

ورغم طابعه العثماني الكلاسيكي، فإن العناصر الزخرفية فيه تجمع بين الأساليب العثمانية التقليدية والمواد والتقنيات المحلية، خاصة في استخدام المقرنصات والبناء متعدد الألوان، وفق "اليونسكو"، ويتميز المسجد بنمط معماري خاص باعتباره المسجد الوحيد في حلب الذي يسبق قاعة صلاته رواق مزدوج.

"الخسرفية".. في إطار الوعود

يعكس ما تداوله ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي، حول تبني جمعية تركية إعادة إعمار المدرسة "الخسرفية" في حلب، نفى البهرمي أي مشروع قائم لإعادة إعمار المدرسة الأثرية، مشيرًا في الوقت ذاته إلى أن وكالة التعاون والتنسيق التركية أبدت رغبتها في إعادة إعمارها.

وأشار البهرمي إلى أن تكلفة إعادة إعمار المدرسة "الخسرفية" يبلغ نحو خمسة ملايين دولار أمريكي، بسبب الدمار الكبير الذي لحقها، وهو ما عدّه رقمًا كبيرًا على قدرة الجمعيات والمنظمات.

وتعد المدرسة "الخسرفية" إحدى أقدم المدارس التي ما زالت قائمة بالتدريس في حلب، إلا أن الدمار الذي لحق في بناء المدرسة الأساسي، اضطر إدارتها إلى نقل الكوادر والطلاب إلى أبنية أخرى ضمن المدينة.

مدير المدرسة "الخسرفية"، الشيخ علاء الدين قصير، قال لعنب بلدي، إن الطلاب يداومون في مبنيين، الأول ملاصق للمبنى القديم، ويحتوي على طلاب المرحلة الإعدادية لصفي السابع والثامن، بينما يداوم الطلاب الآخرون في مبنى يتبع لجامع "الحسن" في حي الحمدانية غربي حلب.

وأوضح قصير أن طلاب المرحلة الثانوية، بالإضافة إلى طلاب الصف التاسع، كانوا يداومون في مبنى بالقرب من دار الإفتاء، بمحيط قلعة حلب، وبسبب ضيق المبنى (11 وحدة صفية) نقلت الإدارة، بدعم من مديرية الأوقاف، إلى جامع "الحسن".

نحو 500 سنة

مجمع "الخسروية/ الخسرفية" بني بأمر من خسرو باشا، والي حلب بين عامي 1531 و1534، وصمّمه سنان باشا، المعماري الشهير في البلاط العثماني.

ويشير النقش الموجود فوق مدخل المسجد إلى أن البناء اكتمل في عام 1565، وكان يُعدّ الأكبر في زمانه، وفق "اليونسكو"، ويضم مسجدًا، ومدرسة، وضريحًا، ومطبخًا عامًا، وغرفًا للضيافة.

وتتبع المدرسة إداريًا إلى مديرية الأوقاف، وتدرّس منهاج وزارة التربية، بالإضافة إلى منهاج شرعي إضافي.

تعرّض المجمع لأضرار وصفته "اليونسكو" بالجسيمة جرّاء زلزال عام 1822، حيث دُمّر الخان ومعظم المحال، وفي السنوات التالية، تم التخلي عنه، ثم تحول إلى ملجأ للفقراء والمشرّدين.

أُجريت أعمال الترميم الأولى في عام 1884 على يد الوالي جميل باشا نامق، وفي عام 1911، قام محمد رضا الزعيم بترميم المدرسة وتجديد الرواق الشمالي، ثم توقفت هذه الأعمال خلال الحرب العالمية الأولى عندما استخدم المجمع لتخزين المعدات العسكرية واحتله الجنود.

وبقيادة يحيى الكيالي، مدير الأوقاف، استؤنفت أعمال ترميم الجزء الشرقي من المجمع بعد الحرب في عام 1921، وأُعيد افتتاحه حينها كمدرسة ثانوية شرعية، وخلال القرن الـ20، نفّذت الأوقاف عدة أعمال ترميم إضافية، شملت من بينها تدعيم قبة المسجد.

تحتل المدرسة موقعًا مهمًا، إذ تقع أمام باب قلعة حلب، وكان المسجد هو البناء الوحيد في المجمع الذي لم تطرأ عليه تعديلات كبيرة.

دُمر المسجد والأبنية المحيطة جراء تفجير وقع داخل المدرسة عام 2014، أدى إلى خروجها عن الخدمة تمامًا، باستثناء القسم الملحق في الجهة الجنوبية، والذي يضم حاليًا طلاب السابع والثامن.

وتعرضت العديد من المواقع الأثرية في حلب لدمار كامل أو جزئي، جراء العمليات العسكرية بين فصائل المعارضة والنظام السوري السابق، وقصف الأخير الذي نفذه على الأحياء الشرقية والقديمة وسط المدينة، التي كانت تسيطر عليها المعارضة حينها.

وبحسب تقرير لمنظمة "اليونسكو" المعنية بالمواقع الأثرية نُشر في عام 2017، فمن بين 175 موقعًا دينيًا في المدينة 17 مدمر كليًا، و21 متضرر بشكل بالغ، و121 متضرر بشكل متوسط، و11 قد تكون متضررة، و5 دون أذى مرئي.

الجانب الخلفي من المدرسة "الخسرفية" الأثرية في حلب – 9 أيلول 2025 (عنب بلدي/ محمد مصطو)

عنب بلدي ترصد الوضع في ثلاث مدن

ريف دمشق يعاني سوء خدمات الإنترنت

عنب بلدي – عمر علاء الدين

يشهد واقع الإنترنت في مدن ومناطق وقرى محافظة ريف دمشق ضعفًا بمعظم الأوقات، مع انقطاعات متكررة تجعل من التواصل والحصول على الخدمات الإلكترونية أمرًا بالغ الصعوبة.

وتبيّن من خلال رصد أجرته عنب بلدي لأوضاع الإنترنت في ثلاث مناطق مختلفة متباعدة جغرافيًا في ريف دمشق، هي الزبداني وجرمانا وداريا، لمعرفة حجم المشكلة على مستوى المحافظة، أن المناطق الثلاث تعيش معاناة متشابهة، ما يؤثر على مختلف النشاطات المرتبطة بخدمة الإنترنت.

في الزبداني.. انقطاع متكرر

لا تكاد تمر ساعة واحدة في منطقة الزبداني حتى تنقطع إشارة الإنترنت في المدينة لمدة تتراوح بين 15 و30 دقيقة.

وقال مهران عبد الله، مهندس كمبيوتر يعمل عن بُعد في منزله بالمدينة، لعنب بلدي، إنه يعمل قرابة الـ20 ساعة يوميًا حتى يعوض التأخير الذي يخلّفه ضعف الإنترنت، وعلى الرغم من أنه يستخدم الإنترنت الفضائي وليس الأرضي، فإن الخدمة في الزبداني "شديدة السوء"، بحسب وصفه.

في جولة على أصحاب المحال المعنية بالإنترنت والاتصالات، اشتكى معظم من قابلتهم عنب بلدي من سوء خدمات الاتصالات، سواء شبكة الهواتف المحمولة أو "ADSL" أو شبكة الإنترنت الأرضية.

ويختلف ضعف شبكة المحمول من موقع إلى آخر، بحسب مكان البرج، وتوجد في الزبداني ثلاثة أبراج اتصالات فقط لشركتي "إم تي إن" و"سيريتل" تغذي المدينة بالكامل، وفق ما ذكره طارق حسين، أحد العاملين في تلك المحال.

وقال العامل متندرًا، إن "وزارة الاتصالات كلما أطلقت وعدًا بتحسن الإنترنت يزداد الوضع سوءًا".

وطالب طارق حسين الوزارة بإيلاء كل مناطق ريف دمشق الاهتمام، وإجراء تحسينات إسعافية في خدمات الإنترنت.

جرمانا.. لا كهرباء يعني لا إنترنت

في جرمانا، لا يقتصر سوء الخدمة على الإنترنت فقط، بل يتعداه إلى الاتصالات الخلوية، بحسب لينا عبد الخالق، وهي صحفية مقيمة في المدينة.

وصفت لينا وضع الإنترنت في المدينة عمومًا بـ"الكارثي"، مشيرة إلى أن المدينة وعلى اختظاظها السكاني، ضاقت بأهلها، من قلة الخدمات.

وأضافت أن الإنترنت يبقى ضعيفًا حتى الساعة التي تأتي فيها الكهرباء، قائلة إن الأسبوعين الأخيرين كانا الأشد سوءًا بالنسبة للإنترنت والكهرباء معًا.

وحذرت الصحفية من أن هناك آثارًا سيئة لانقطاع أو ضعف الشبكة إذا وقع حريق أو حالة طبية طارئة أو حادث مروري، إذ يتطلب ذلك وجود منظومة اتصال فعالة لمعالجة أي ظرف طارئ.

وطالبت الصحفية وزارة الاتصالات بأن تضع في حسبانها أن الإنترنت لم يعد رفاهية بل خدمة أساسية، كمياه الشرب، و"يجب عليها التحرك لمعالجة هذا الخلل، قبل وقوع أي مأساة".

داريا.. رغم الأرباح لا إنترنت

يطارد سكان داريا الإنترنت على الأسطح وفي الشوارع، وعبر اللواقط النحاسية، ومقويات الإشارة، دون جدوى.

وفي جولة لعنب بلدي بداريا، رصدت ضعف خدمات الإنترنت في المدينة، مع صعوبة الاتصال عبر شبكتي "إم تي إن" و"سيريتل".

عبد الرحمن دباس، شاب من داريا، وصفه الإنترنت بأنه "بالغ السوء" رغم استخدامه تقنية الإنترنت الفضائي (Wi-Fi outdoor)، وهي أفضل بمرات من الشبكات المحلية، قائلًا، "رغم التكلفة الباهظة، لم نحصل على إنترنت".

وتصل تكلفة الاشتراك الأولي إلى 700 ألف ليرة، ثمنًا لأجهزة الالتقاط و"الراوتر"، هو مبلغ يشكل عبئًا على كثير من العائلات.

وبحسب عبد الرحمن، تبلغ قيمة الاشتراك الشهري في إحدى الشبكات المحلية 90 ألف ليرة لسرعة 1 ميغا، و360 ألفًا لسرعة 5 ميغا.

ورغم المطالبات المتكررة للمعنيين بالوقوف على هذه المشكلة فإن هناك "تطنيشًا متعمدًا"، بحسب تعبير عبد الرحمن.

واعتبر أن هذا التجاهل من قبل الحكومة لخدمة مهمة مثل الإنترنت ليس فقط في داريا بل في عموم ريف دمشق، "لا يليق بوزارة أعلنت أنها ستدخل تقنية الجيل الخامس إلى البلد، وهي تعيدنا إلى الجيل الأول".

ولا يقتصر الأمر على الزبداني أو داريا أو جرمانا، بل يتعداه إلى معظم مناطق ريف دمشق، مثل التل وصحنايا وبيرود وغيرها، بحسب شكاوى تلقتها عنب بلدي.

تواصلت عنب بلدي مع وزارة الاتصالات، وطرحت عليها أسئلة تتعلق بوضع الإنترنت في المحافظة، إلا أنها قالت إن الشخص المعني بالإجابة على سفر وغير موجود في البلاد.

"Wi-Fi outdoor" في ريف دمشق

تبرز خدمة "Wi-Fi outdoor" في سوريا كحل تقني لتوفير اتصال رقمي يتغلب على البنية التحتية المدمرة في مناطق ريف دمشق. وتبلغ قيمة الاشتراك بهذه التقنية 75 دولارًا أمريكيًا شهريًا (750 ألف ليرة سورية وسطيًا بسعر السوق السوداء)، وبمقارنتها مع أسعار باقات شبكة "سيريتل" (إذا اشترك جميع أفراد الأسرة بها)، يعد الاشتراك بالتقنية الجديدة أوفر وبجودة أعلى.

وتوجد باقات ضمن هذه الخدمة بسرعات متعدد تبدأ من باقة "SIL-VER" بسرعة 2 ميجابايت بسعر 90 ألف ليرة سورية شهريًا، بينما باقة "GOLD" بسرعة 2 ميجابايت فسعرها 120 ألف ليرة سورية، وتصل الباقة إلى 24 ميجا بايت بسعر 900 ألف ليرة سورية شهريًا.

المدير العام للهيئة الناظمة للاتصالات والبريد، عاطف الديري، أوضح لعنب بلدي، في حديث سابق، أن التقنية متاحة للمواطنين بشكل قانوني من خلال التراخيص التي تم منحها للشركات المتقدمة، ويوجد تقييم مستمر للتأكد من الالتزام بأحكام التراخيص.

وبلغ عدد الشركات المرخصة حتى نيسان الماضي 113 شركة، بينها 31 في ريف دمشق.

الإعلام السوري يكتب مدوّنته المهنية.. هل ننجح

علي عيد

اليوم، 14 من أيلول 2025، يبدأ الوسط الإعلامي السوري نشاطه في كتابة مدونة السلوك المهني، وسط بيئة معقدة من التحديات التي تفرضها الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في البلاد.

ربما هي المرة الأولى التي يخطو فيها صحفيون مستقلون نحو كتابة هذا النوع من المدونات، وقد سبقتنا في ذلك الكثير من البلاد، إذ هناك نحو 400 مدونة سلوك مهني وأخلاقي على المستوى الوطني حول العالم، لكن السؤال المُلح يبقى حول النموذج الذي يريده السوريون للصحافة والإعلام في بلادهم.

تعتبر حرية الصحافة من المعايير التي تقاس بميزان الذهب في المجتمعات المتحضرة، لكن ذلك لم يمنع وجود تشريعات تضبط الإطار القانوني والأخلاقي لممارسة هذه الحرية.

في الدول الغربية، ومنها فرنسا مثلًا، يبقى السؤال الحاضر عن أقصى المدافعين عن الحريات هو: "أريد حريتي، لكن، عليّ أن أعرف ماذا سأفعل بها". لذلك فإن الحكومة لا تضع حدودًا لممارسة المهنة، لكن هناك عقوبات "بعدية" عندما يتم تجاوز الحق أو المصلحة العامة، أو حتى الحقوق الخاصة للأفراد، وهو ما يفسر الجدل حول ملكية وسائل الإعلام، وحدود عملها، والجدل المستمر الذي تثيره منظمات تدافع عن الحريات وأخرى تراقب أداء الإعلام.

مدونة السلوك المهني التي يجري العمل عليها في سوريا اليوم، سيكتبها الصحفيون والإعلاميون والمؤسسات وأصحاب المصلحة أنفسهم، سواء من القطاع الرسمي أو الخاص.

ومع تحديات انتشار المعلومات المضللة، وتحول وسائل التواصل الاجتماعي إلى منافس أكثر جاذبية، يمارس دورًا خطرًا في أغلب الأحيان، سيكون النقاش منفتحًا إلى درجة التطرق لدور "المؤثرين" على تلك المنصات، ومدى التزامهم بالمعايير المهنية، في ظل الفراغ التشريعي الذي يفترض أن يتم ملؤه في المستقبل القريب بعد انتخابات تشريعية يفترض أن تبدأ غدًا، 15 من أيلول 2025.

يفترض أن ينضم إلى ورشات العمل مئات الصحفيين والإعلاميين والعاملين في قطاع الإعلام، وأن يكون النقاش تشمليًا، ووطنيًا عابرًا للهويات الفرعية على أصالتها وأهميتها.

الإعلام هو مساحة عابرة للجغرافيا والألوان والأيديولوجيا والسياسة، لكنه المكان الذي تلتقي فيه كل تلك الجوانب، هو مكان الصدام المتوازن عندما تقف خلفه المعايير المهنية والأخلاقية، وهذا ما يستدعي وجود عقد واضح يتفق عليه أبناء المهنية والعاملون فيها، ولعل هناك فرصة سانحة للقيام بالمهمة المُلحة اليوم قبل الغد.

صياغة المدونة يشارك فيها نحو 500 صحفي وصاحب مصلحة، وسيكون أمر المشاركة وإبداء الرأي متاحًا أمام بقية الصحفيين والإعلاميين والمؤثرين عبر طرحه على الشبكة.

وتداركًا لأي فهم خاطئ، تلعب وزارة الإعلام دور تسهيل المهمة فقط، دون التدخل في التفاصيل، ويمكن لهذا النشاط أن يشكل بداية حقيقية للعصف الذهني والتفكير في بناء بيئة إعلامية متطورة ومواكبة وتلبي الطموح.

أما أن تقرر الوزارة أو الوسط البرلماني التشريعي الاعتماد على أي وثيقة سيكتبها المشاركون كأساس لتنظيم القطاع، فتلك مسألة مختلفة، وإن كان ما يطلبه الوسط الإعلامي ترسيخ إطار الحريات في سقفه الأعلى.

تعيش البلاد اليوم استحقاق بناء الإعلام المسؤول، ونجاح هذا العمل مرتبط بمدى فهمنا لمخاطر انتشار خطاب إعلامي منفلت يهدد الأمن والسلم المجتمعي، ويؤخر مساعي العدالة الانتقالية، كما يضر بقدرة الصحافة على ممارسة دور المساءلة من جهة، ودور الشريك في التنمية من الجهة المقابلة.

سأعيد ما قلته سابقًا بأن سوريا تحتاج إلى تشريعات ناظمة للعمل الإعلامي، على مستوى المؤسسات والأفراد، وليس الأمر مجرد كتابة "مدونة قواعد سلوك" مهنية، لأن الأخيرة، ومع أهميتها، لن تحلّ المشكلة دون وجود تشريعات قانونية يجري وفقها منع الانتهاكات دون تقييد الحريات أو استخدامها أداة إخضاع وسيطرة صارمة على نهج "النظام" الأمني المخابراتي الذي عانت سوريا ويلاته لعقود وانتهى في 8 من كانون الأول 2024.

ستضع المدونة، قيد الإعداد، في اعتبارها ألا تكون أداة تقليم لأجنحة الصحفيين أو ترويض الصحافة، وفي نفس الوقت ألا تترك الصحافة "على عواهنها"، وأكرر مقولة الروائي البيروفي ماريو فارغاس يوسا، الحائز على "نوبل" للأدب عن كتابه "حضارة الترفيه"، "الصحافة المدفوعة بالبحث عن الفضائح هي الطفل اللقيط لثقافة الحرية. ولا يمكن قمعها من دون توجيه ضربة قاتلة لحرية التعبير". وهذا ما نسعى إليه عبر المواءمة وعدم ارتكاب انتهاك بهدف منع انتهاك، فهل ننجح؟ دعونا نرى ما يمكننا فعله.. وللحديث بقية.

فقاعة الوهم وتزييف الوعي

غزوان قرنفل

في عالم مضطرب تحكمه الصورة العابرة قبل الكلمة الراسخة، وتقاس فيه الشرعية بعدد الإعجابات والتعليقات على وسائل التواصل أكثر مما تقاس بمدى تحقيق العدالة والنماء والكرامة، تلجأ السلطات المستبدة عادة إلى حيل جديدة لإدامة حضورها وتثبيت قبضتها، حتى إنها جعلت من التطبيل وظيفة تُعقد لأجلها المؤتمرات ويُستجلب لأجلها "المؤثرون"!

السلطة السورية الجديدة، وبدلًا من البحث عن المشتركات الوطنية بما يعزز إمكانية إنجاز عملية التحول الديمقراطي التي هي هدف الثورة والتغيير، وجدت ضالتها في بناء فقّاعة وهمية، تتوسل أدوات الإعلام الرقمي والجيش الإلكتروني والجوقة المنظمة من "المؤثرين" المأجورين، بهدف تزييف وعي الجمهور وإيهام الداخل والخارج بوجود قبول شعبي واسع، بينما الواقع بدأ يؤشر إلى عكس ذلك تمامًا.

هذه الفقاعة ليست مجرد دعاية عابرة، بل مشروع متكامل لإعادة تشكيل الإدراك الجمعي واحتكار السردية، بما يحوّل أي انتقاد إلى شيء هامشي، وأي رفض إلى استثناء، وأي معارضة إلى "خيانة" أو "تآمر" أو "عمالة"، في مسعى منها لإعادة هندسة الوعي الجمعي عبر قنوات حديثة تحاكي مظاهر الحداثة والانتشار، لكنها في جوهرها امتداد تقني لمنهج البروباغندا "الغوبلزية"، التي اعتمدتها الأنظمة السلطوية لعقود طويلة. هكذا فعل هتلر وموسوليني وستالين، وهكذا يفعل طغاة الزمن المعاصر أيضًا.

والحقيقة أن السلطة السورية الجديدة تعتمد على ثلاثة مرتكزات لصناعة الوهم، أولها جيش إلكتروني وفرق منظمة من الحسابات الوهمية أو شبه الوهمية، وظيفتها إغراق الفضاء الرقمي بمحتوى متكرر، يضخم الإنجازات المزعومة ويهاجم أو يهمش أي خطاب ناقد، وهي حسابات تعمل على مدار الساعة، وتعيد إنتاج الرسائل الرسمية بأشكال متنوعة، فتبدو وكأنها صادرة عن جمهور واسع بينما هي في الحقيقة مجرد صدى باهت لمصدر واحد.

وثانيها جوقة "المؤثرين" الذين يُصنّعون عمدًا، أو يُستقطبون بالترغيب أو الترهيب، ويقدمون أنفسهم بلبوس المراقب المحايد، أو بروح شبابية قريبة من الناس، لكنهم في الواقع منصّبون على تلميع صورة السلطة وسلوكها وقراراتها مهما فعلت ومهما وطئت القانون بحذائها، وهؤلاء يمنحون مساحات أوسع، ودعمًا تقنيًا وإعلانيًا وإعلاميًا حتى يطغى حضورهم على أي صوت مستقل أو ناقد.

وأما ثالثها فهو اعتماد آلية التكرار والانتشار، فالرسالة الدعائية الواحدة لا تُترك لتقال مرة فقط، بل تُكرر عشرات المرات عبر قنوات مختلفة، مرة في صفحة إخبارية، وأخرى في حساب شخصي، وثالثة في فيديو قصير أو حتى في تعليق على منشور، فالتكرار المتواصل يحول الكذبة إلى "حقيقة افتراضية" يسهل على العقول المتعبة قبولها.

ولا شك أن هدف هذه الفقاعة هو إنتاج صورة زائفة لشعبية السلطة، وتكريس اعتقاد لدى الرأي العام أن الشعب مصطف خلف القيادة الجديدة، وأن أي معارضة ليست سوى أصوات معزولة أو ممولة من الخارج. هذه الصورة تخاطب الداخل لتثبيط العزائم وإشاعة الإحباط، وتخاطب الخارج لإقناعه بأن "الاستقرار" عاد وأن لا جدوى من دعم معارضة لا قاعدة لها، لكن الهدف الأعمق يتجاوز الصورة السياسية المباشرة، ليصل إلى التحكم بالوعي نفسه، حين يعتاد الفرد على تدفق محتوى متشابه من عشرات القنوات مليء بالمعلومات الناقصة أو المضللة والأخبار المجتزأة عن سياقها، والحرص على إبراز جزء من المشهد فحسب، وتضخيم حدث اقتصادي صغير ليقدم كإنجاز وطني، في تجاهل مقصود لموجبات الشفافية، ما يؤسس لمنظومة فساد جديدة. كما يتم تجاهل حقائق الفقر والجوع والبطالة والانهيار المعيشي وانعدام الخدمات، الأمر الذي يفقد المواطن معه تدريجيًا قدرته على التمييز بين الحقيقة والزيف، ويصبح أكثر قابلية للاستسلام للأقوى صوتًا لا للأصدق مضمونًا، وهنا تكمن خطورة الوهم بكونه لا يخدع الآخر فقط، بل يزيف الوعي ويغير طبيعة إدراكه لما يحصل حوله وفي العالم، ما يعيد إنتاج تربة الاستبداد مجددًا ويهيئ لاستنبات منظومة طغيان جديدة.

لكن الفقاعة تبقى هشة، وستنفجر يومًا رغم قوة الأدوات الرقمية، فالواقع المعيشي لا يمكن تزويره طويلًا، والجوع لا يتوارى بمنشور على "فيسبوك"، والفقر المائي وانقطاع الكهرباء لا يعالَج بمقطع دعائي، وستأتي اللحظة، رغم كل هذا الإغراق الدعائي، التي ستنفجر فيها فقاعة الوهم ويتبدى التناقض بين الخطاب والواقع العاري، فلطالما علّمنا التاريخ أن الوعي المغيّب سرعان ما يستيقظ حين يصطدم بالمعاناة المحسوسة، لكن خطورة الأمر تكمن في الزمن الضائع بين بناء الوهم وانهياره، حيث تُهدر الطاقات وتتعطل طويلًا إمكانات التغيير.

فقاعة الوهم التي تبنتها السلطة السورية الجديدة ليست مجرد استراتيجية إعلامية، بل هي مشروع للسيطرة على الوعي الجمعي وترويضه، جيش إلكتروني، وجوقة مطبّلين و"مؤثرين"، ورسائل متكررة، وأعداء مصطنعون، وعواطف مبتذلة ومستهلكة، كلها أدوات يتم تسخيرها وتُعقد المهرجانات لها لصناعة شعبية زائفة تتوسلها السلطة كغطاء لاستمرارها، لكن الحقائق لا تُحجب للأبد، فالجوع والظلم وغياب الأمل، كلها كفيلة بتمزيق الفقاعة، والتاريخ مليء بالشواهد على أن وعي الشعوب مهما تعرّض للتزييف يستعيد نفسه يومًا، عندها تنكشف الخديعة وتتبدى الحقائق ويسقط الوهم، لكن السؤال هو كم من الوقت سيُهدر، وكم من الدماء ستُسفح، قبل أن يحدث ذلك؟!

عنب بلدي
ملف العدد 708
الأحد 14 أيلول/سبتمبر 2025

إعداد:
محمد كاخي
سحرة الحريري
رغد عثمان
لمى دياب

مدارس مدمرة ومناهج متعددة
عام دراسي جديد من فوق الركام

يبدأ بعد أيام (في 21 من أيلول الحالي) العام الدراسي الجديد في سوريا، بينما يشهد قطاع التعليم واحدة من أكثر الأزمات تعقيدًا منذ اندلاع الحرب، إذ تشير إحصاءات وزارة التربية إلى وجود نحو 19,400 مدرسة، منها 7,900 مدرسة مدمرة كليًا أو جزئيًا، بينما انتشرت ظاهرة التسرب، إذ تشير الأرقام إلى نحو 2.4 مليون طفل من المتسربين خلال السنوات الماضية، بينما يدرس حاليًا نحو 4.2 مليون طفل داخل سوريا، ويُتوقع عودة 1.5 مليون طالب من خارج البلاد، ما يضع الوزارة أمام تحديات إضافية تتعلق بتأمين مقاعد دراسية وخطط دمج ملائمة.

يضاف إلى الصعوبات، الأوضاع القانونية المتباينة للمعلمين، وتعدد المناهج، وصعوبة اندماج الطلاب العائدين من دول مثل تركيا وألمانيا.

إصلاح قطاع التعليم يحتاج إلى مبالغ ضخمة غير متوفرة لدى الحكومة، بينما تتعثر جهود جمع المال من قبل الأمم المتحدة، إذ لم تتمكن من تأمين سوى 25.1 مليون دولار من أصل 133.9 مليون دولار هذا العام، بواقع فجوة تمويلية بلغت 108.7 مليون دولار.

ويأتي العام الدراسي الجديد في وقت تواجه فيه الأسر السورية صعوبات بتأمين مستلزمات الحياة اليومية، ناتجة عن تدني الأجور وارتفاع سعر الصرف مقارنة بالأجور الممنوحة، وتسريح أعداد من الموظفين، وتأخر تسليم الرواتب في كثير من القطاعات العامة والخاصة بفعل حبس السيولة المالية.

ورغم محاولات وزارة التربية إطلاق خطط إسعافية ومبادرات لإعادة إعمار المدارس وتوحيد المناهج ورفد الكوادر التعليمية، تبقى التحديات أكبر من قدرة الإجراءات الرسمية وحدها على معالجتها.

تسعى عنب بلدي في هذا الملف إلى تسليط الضوء على واقع التعليم في سوريا مع بداية العام الدراسي 2026-2025، عبر استعراض الأرقام الرسمية والشهادات الميدانية، ومناقشة خطط الوزارة مع الخبراء والفاعلين في القطاع، لإبراز حجم الأزمة وسبل تجاوزها.

طفلة تجلس أمام مدرستها المدمرة في سراقب - 3 تموز 2025 (الدفاع المدني السوري)

التمويل لا يكفي..

مدارس مدمرة وطلاب خارج التعليم

في 9 من حزيران الماضي، قال وزير التربية والتعليم، محمد تركو، إن حوالي 40% من المدارس السورية مدمرة كليًا أو جزئيًا، وتحتاج نحو 7215 مدرسة إلى ترميم عاجل.

وأضاف تركو أن أكثر من أربعة ملايين طفل في سوريا بحاجة إلى التعليم، بينهم نحو 2.4 مليون طفل خارج العملية التعليمية.

وتشير تقديرات الأمم المتحدة، في تقرير صدر في 2 من تموز الماضي، إلى أن ما بين 40 و50% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و15 عامًا باتوا خارج النظام التعليمي.

وفي محافظة السويداء، تشهد المدارس انقطاعًا شبه كامل للعملية التعليمية، نتيجة غياب الكوادر التدريسية بعد تهجير أعداد كبيرة من المعلمين، إضافة إلى تخصيص معظم المدارس كمراكز لاستضافة العائلات النازحة أو المتضررة جراء احتراق منازلها، ما فاقم من تعطّل العملية التعليمية في المحافظة.

وأعلنت وزارة التربية، في 17 من آب الماضي، إطلاق المبادرة الوطنية "أعيدوا لي مدرستي"، في إطار خطة استراتيجية تهدف إلى إعادة تأهيل المدارس المتضررة وضمان حق التعليم للأطفال السوريين.

وكشف وزير التربية والتعليم أن الوزارة وضعت خطة إسعافية وأخرى استراتيجية لتأمين مقعد مدرسي لكل طفل.

وتشمل الخطة الإسعافية إنشاء مدرسة واحدة على الأقل في كل منطقة مدمرة، إلى جانب استثمارات واسعة وجهود مشتركة مع المنظمات الدولية لإعادة بناء البنية التحتية التعليمية.

وكانت الوزارة أعلنت، في 22 من تموز الماضي، عن خطة لترميم 279 مدرسة موزعة على المحافظات السورية، تشمل الأضرار المتوسطة والثقيلة.

ماذا عن تمويل القطاع التعليمي؟

أكد وزير المالية، محمد يسر برنية، خلال فعالية إطلاق حملة "أعيدوا لي مدرستي"، أن القطاعات الأكثر استحواذًا على الإنفاق في موازنة الدولة تشمل الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية.

وأوضح أنه تمت إضافة زيادة مخصصة لقطاع التربية بهدف توفير بيئة تعليمية مريحة.

وأضاف الوزير أن الشراكة ضرورية في عملية ترميم المدارس، لافتًا إلى وجود إعفاء ضريبي يصل إلى 20% في حال دعم هذا القطاع.

وأشار إلى أن الحكومة حصلت على وعود من صندوق التنمية السعودي لدعم ترميم المدارس المدمرة، مع إمكانية اللجوء إلى القروض في حال الحاجة إلى تمويل إضافي لإصلاح المدارس وبناء العملية التعليمية.

واقع مدارس السويداء

بدوره، أجرى محافظ السويداء، مصطفى البكور، برفقة وفد من وزارة التربية، زيارة تفقدية، في 25 من آب الماضي، إلى مدارس ريف السويداء الغربي الواقعة تحت سيطرة الحكومة السورية، للوقوف على احتياجاتها وتجهيزها قبيل انطلاق العام الدراسي الجديد 2026-2025، بهدف توفير بيئة تعليمية للطلاب.

في المقابل، لم تتضح بعد آلية التعامل مع المدارس الأخرى داخل المحافظة، وكيفية تنظيم عملها وضمان رواتب الكوادر التعليمية.

وحاولت عنب بلدي التواصل مع المعنيين للحصول على تفاصيل إضافية بهذا الشأن، إلا أنها لم تتلقَّ ردًا.

> 40% من المدارس السورية مدمرة كليًا أو جزئيًا، وتحتاج نحو 7215 مدرسة إلى ترميم عاجل.
>
> محمد تركو
> وزير التربية والتعليم

طلاب المرحلة الأساسية في بلدة الدانا بريف إدلب الشمالي – 10 شباط 2025 (عنب بلدي/ محمد مصطو)

بين 40 و50% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و15 عامًا باتوا خارج النظام التعليمي.

تقديرات الأمم المتحدة – 2 من تموز 2025

امتحان سير مدارس المتفوقين في دمشق – 10 أيلول 2025 (مديرية تربية دمشق/ فيسبوك)

المستلزمات المدرسية.. الواقع الاقتصادي يضغط الأهالي

منذ بدء عمليات التضخم وتدهور الأوضاع المعيشية في سوريا، بات ارتفاع تكاليف المستلزمات المدرسية، من ملابس وقرطاسية، يشكل عبئًا ثقيلًا على كاهل الأهالي مع بداية كل عام دراسي.

وخلال جولة قامت بها مراسلة عنب بلدي لرصد أسعار المستلزمات المدرسية في أسواق دمشق وريفها، تبيّن أن أسعار الدفاتر المدرسية تبدأ من 2000 إلى 17,000 ليرة سورية، والأقلام من 1000 إلى 3000 ليرة سورية، بينما المبراة والممحاة يبلغ سعر كل منهما 500 ليرة سورية، أما المقالم المدرسية فيتراوح سعرها بين 25,000 و35,000 ليرة سورية.

وبالانتقال إلى أسعار الحقائب المدرسية فهي تبدأ من 50,000 ليرة سورية، وتختلف الأسعار بحسب حجم الحقيبة وشكلها، وتصل إلى 200,000 ألف ليرة سورية.

وبالنسبة لأسعار الملابس المدرسية، يتراوح سعر "المريول" المدرسي للمرحلة الأساسية (الابتدائي) بين 50,000 و200,000 ليرة سورية، أما البنطال والقميص للمرحلتين الإعدادية والثانوية فيتراوح سعره بين 90,000 و150,000 ليرة سورية، وتختلف الأسعار بحسب نوعية القماش ومصدره (مستورد أو محلي) و"الموديل"، فهذه العوامل تسهم في رفع سعر المنتج النهائي على الأهالي.

الأرقام السابقة تشير إلى أن تجهيز طالب واحد للمرحلة الابتدائية، بأرخص المستلزمات المتوفرة في السوق، يكلف الأسرة حوالي 150,000 ألف ليرة سورية تقريبًا، بينما ترتفع التكلفة في حالة طالب المرحلة الإعدادية أو الثانوية لنحو 250,000 ألف ليرة سورية، لاختلاف الاحتياجات.

الأهالي الذين تحدثوا لعنب بلدي، قالوا إنه توجد عروض في مختلف المحال والمكتبات ولكن تبقى الأسعار مرتفعة، ومختلفة حسب الجودة، ويشتري الأهالي بحسب قدرتهم المادية.

وسام عابدين، صاحب محل تجاري في دمشق، أوضح لعنب بلدي، أن أسعار الملابس المدرسية لم تتغير بفارق كبير، ولكن الوضع الاقتصادي صعب، مشيرًا إلى أن "الأسواق تشهد حالة من الركود في البيع والشراء، والموسم المدرسي يحرك الأسواق قليلًا، فالأهالي يشترون الأساسيات".

لا رقابة على الأسعار

تشكل العودة إلى المدارس عبئًا ثقيلًا على 90% من الأهالي، من ناحية القرطاسية والحقائب والأحذية والألبسة المدرسية، بحسب ما قاله أمين سر جمعية حماية المستهلك، عبد الرزاق حبزة، لعنب بلدي.

واستند حبزة إلى جولة قام بها في أسواق دمشق لرصد أسعار المستلزمات المدرسية، وقال، "يوجد ارتفاع في أسعار الحقائب والأحذية المدرسية، بسبب البضائع المستوردة".

وتابع حبزة أن الأشكال المختلفة و"الموديلات" للحقائب تلعب دورًا في الأسعار، فكل الرسوم والزخارف تكلفتها قليلة على المصنع وأرباحها كبيرة، مشيرًا إلى أن "انخفاض سعر الصرف سابقًا لم يشمل المواد الأولية الداخلة في التصنيع في الحقائب والأحذية".

وكان لتوقف التصدير خلال الفترة السابقة للجديات انعكاس أدى إلى طرح كبير للمواد في الأسواق، إذ انخفضت الأسعار، لكنها عاودت الارتفاع مع بداية الموسم المدرسي، ووسط إقبال من الأهالي على شراء هذه المستلزمات، وفق حبزة.

> توقف التصدير خلال الفترة السابقة للجديات أدى إلى طرح كبير للمواد في الأسواق، إذ انخفضت الأسعار، لكنها عاودت الارتفاع مع بداية الموسم المدرسي، ووسط إقبال من الأهالي على شراء هذه المستلزمات.
>
> عبد الرزاق حبزة
> أمين سر جمعية حماية المستهلك

لفت إلى أنه لا توجد تسعيرة وبيان تكلفة كالسابق بسبب التوجه إلى السوق الحر، وأنه "لا يوجد تنافس شريف بين التجار والمصنعين".

وتقتصر الرقابة حاليًا على الجودة والإعلان عن سعر المنتج، والأخير هو حر وفق المنافسة بين المصنعين، وفق حبزة.

وطالب أمين سر جمعية حماية المستهلك بأن يكون هناك تدخل من الحكومة، وذلك من خلال توظيف الشركات الموجودة بقطاع الجلديات بالتعاون مع القطاع الخاص، لإعادة العمل فيها للمساهمة في تخفيف الأعباء على المستهلك، لأن الأسعار ستكون أقل من المستوردة.

لماذا ارتفعت الأسعار

يرى نائب عميد كلية الاقتصاد للشؤون الإدارية وشؤون الطلاب في جامعة "حماة"، الدكتور عبد الرحمن محمد، في حديث إلى عنب بلدي، أن ارتفاع أسعار الملابس المدرسية والقرطاسية يعود إلى عدة عوامل منها:

1. انخفاض قيمة الليرة السورية، ما أدى إلى زيادة تكلفة الاستيراد، وانعكس على أسعار السلع المستوردة، بما في ذلك مستلزمات المدرسية.
2. ارتفاع تكاليف النقل سواء بسبب ارتفاع أسعار الوقود أو صعوبة النقل داخل البلاد، فأصبحت تكاليف الشحن تضيف عبئًا إلى الأسعار.
3. زيادة الطلب الموسمي، فمع بداية العام الدراسي، يرتفع الطلب بشكل كبير على الملابس والقرطاسية، ما يدفع بعض التجار إلى رفع الأسعار استغلالًا لهذا الموسم.
4. الاعتماد الكبير على السلع المستوردة بدلًا من الإنتاج المحلي، ما يزيد من تأثر الأسعار بالتغيرات العالمية.
5. استغلال بعض التجار للظروف الاقتصادية وغياب الرقابة الفعالة يؤدي إلى رفع الأسعار بشكل غير مبرر.

ضبط الأسعار مسؤولية الجميع

حول الإجراءات التي من الممكن أن تتخذها الحكومة لتخفيف العبء عن المواطنين، يرى عميد كلية الاقتصاد للشؤون الإدارية وشؤون الطلاب في جامعة "حماة"، عبد الرحمن محمد، أن ذلك ممكن من خلال تشجيع الصناعات المحلية، لتوفير بدائل بأسعار مقبولة، وتقليل الاعتماد على الاستيراد، إضافة إلى تخفيض الضرائب على مستوردي ومصنعي المستلزمات المدرسية لتقليل التكاليف النهائية على المستهلك.

كما يمكن تنظيم معارض مدرسية موسمية لبيع المستلزمات بأسعار منخفضة، بالتعاون مع القطاع الخاص، إضافة إلى توفيرها بأسعار مدعومة من خلال الجمعيات التعاونية أو المنافذ الحكومية، وفق محمد.

وتابع أن من الممكن توزيع القرطاسية والملابس المدرسية مجانًا أو بأسعار رمزية على الأسر ذات الدخل المحدود.

وأشار إلى أن معالجة ارتفاع الأسعار وضبط الأسواق ليست مسؤولية حكومية فقط، بل هي مسؤولية مشتركة تتطلب وعيًا مجتمعيًا وتعاونًا بين جميع الأطراف، لأن التعليم هو الاستثمار الأهم في مستقبل الأجيال، ويجب أن يكون متاحًا للجميع دون أن يشكل عبئًا على الأسر.

خطوات لمنع التلاعب

يجب على الحكومة، بحسب عميد كلية الاقتصاد للشؤون الإدارية وشؤون الطلاب في جامعة حماة، اتباع الخطوات التالية لضبط الأسواق ومنع التلاعب بالأسعار:

1. تشديد الرقابة: عبر زيادة الحملات التفتيشية على الأسواق لضمان عدم استغلال التجار للمستهلكين.
2. تحديد سقف للأسعار: من خلال وضع حدود أعلى لأسعار المستلزمات المدرسية، مع فرض عقوبات صارمة على المخالفين.
3. تعزيز الشفافية: إنشاء نظام إلكتروني لمتابعة حركة السلع من المورد إلى المستهلك، ما يمنع التلاعب.
4. تشجيع المنافسة: دعم دخول المزيد من التجار إلى السوق لتقليل الاحتكار وخفض الأسعار.
5. التوعية المجتمعية: توعية المواطنين بحقوقهم وتشجيعهم على الإبلاغ عن أي تجاوزات.

الطلاب الوافدون يحاولون التأقلم

تواجه العائلات السورية العائدة من دول اللجوء، بعد سقوط النظام، تحديات جديدة في سبيل إعادة أبنائها إلى مسار التعليم السوري.

التفاوت في المناهج، واختلاف البيئة التعليمية، والصعوبات النفسية، واللغة، كلها عوامل وضعت الطلاب العائدين في مواجهة واقع تربوي ونفسي مختلف كليًا عما اعتادوه.

أحد أبرز التحديات التي تواجه الطلاب الوافدين اختلاف المناهج الدراسية، ففي الوقت الذي اعتاد فيه هؤلاء مناهج تعليمية تركز على التفاعل والمشاركة، وجدوا أنفسهم أمام نظام تعليمي يركّز على الحفظ والتلقين، مع محتوى دراسي ثقيل وكثيف.

المناهج واللغة والاكتظاظ تصدم الطلاب

"كنت أخجل أن أجيب عن أسئلة المعلمة لأني لا أستطيع تركيب جملة عربية صحيحة، وكنت أخشى من سخرية زميلاتي بسبب لغتي الركيكة"، تقول وئام بدّي، طالبة مقبلة على الشهادة الثانوية.

وئام، كانت من المتفوقات في مدرستها التركية، إلا أن عودتها إلى مدينة حماة والتحاقها بإحدى المدارس السورية الحكومية شكّلا منعطفًا صعبًا في مسارها الدراسي.

ذكرت الطالبة حادثة أثرت فيها كثيرًا حين طلبت منها المعلمة إعراب كلمة ولم تتمكن من الإجابة، فوبّختها أمام زميلاتها، الأمر الذي جعلها تفقد الثقة بنفسها وتتردد في المشاركة داخل الصف بعدها.

ورغم محاولات بعض الزميلات والمعلمات مساعدتها، فإن وئام لا تزال تشعر بأنها متأخرة مقارنة بزميلاتها، وتؤكد أن تراجع مستواها الدراسي انعكس على حالتها النفسية، فهي تشعر بالإحباط، خاصة أنها على أعتاب الشهادة الثانوية وتخشى ألا تتمكن من تحقيق المعدل الذي كانت تطمح إليه.

روت وئام لعنب بلدي الصعوبات التي واجهتها منذ اليوم الأول، وفي مقدمتها ضخامة المناهج السورية مقارنة بما كانت تدرسه في تركيا، خاصة في المواد العلمية كالرياضيات والعلوم الطبيعية.

لكن التحدي الأكبر، كما وصفته وئام، كان في مادة اللغة العربية، وبشكل خاص في دروس القواعد والإعراب، فقد درست لسنوات باللغة التركية، ما أدى إلى ضعف واضح في أساسيات اللغة العربية.

ولا تقتصر الصعوبات التي يواجهها الطلاب الوافدون على المراحل العليا، فطلاب المرحلة الابتدائية غير بعيدين عنها أيضًا.

روى عبد الحليم عرفان، لعنب بلدي، تجربة ابنه الذي التحق بالصف الأول بعد العودة من تركيا، قائلًا إنه "واجه صعوبة كبيرة في اللغة، وكان زملاؤه قد سبقوه كثيرًا، مما سبب له الإرباك والقلق".

وأشار إلى أن أسلوب التعليم في سوريا والصفوف المكتظة، مقارنة بالبيئة الدراسية التي اعتادها الطفل في تركيا، أسهما في تراجع مستواه.

لذلك، قرر والده التقدم بطلب إلى إدارة المدرسة لإعادة طفله إلى الصف الأول، حتى يتمكن من تأسيسه من جديد، وقال، "أقنعناه أن هذا ليس فشلًا بل فرصة لبداية أقوى، وقد تطلب الأمر جهدًا نفسيًا حتى لا يشعر بالدونية مقارنة بأقرانه".

لا خطة.. "الأمر لاجتهاد المعلم"

مع غياب أي سياسة تعليمية واضحة من قبل وزارة التربية للتعامل مع هذه الفئة، باتت مسؤولية الدمج والتأقلم تقع على عاتق المدارس والمعلمين الذين يحاولون، ضمن إمكانياتهم المحدودة، ملء هذا الفراغ.

قالت لمياء كاخي، وهي معلمة في مدرسة خاصة بمدينة حمص، إن أغلب الطلاب الوافدين كانوا يواجهون صعوبات لغوية وتعليمية منذ الأيام الأولى.

وأضافت، "لم يصدر تعميم أو خطة من وزارة التربية تشرح للمدارس كيفية التعامل مع هذه الفئة، والأمر متروك لاجتهاد المعلم وحده".

وترى لمياء أن المدارس الخاصة، رغم بعض التحديات، تستطيع تقديم دعم أكبر للطلاب الوافدين مقارنة بالمدارس الحكومية، نظرًا إلى قلة عدد الطلاب في الصف الواحد، ما يتيح للمعلمة تخصيص وقت أكبر لكل طالب.

تتفق ريم الخطيب، معلمة صف أول في مدرسة حكومية، عايشت تجربة تعليم طلاب وافدين خلال العام الماضي، مع ما قالته لمياء، مضيفة أن كثيرًا من الطلاب الوافدين كانوا يجدون صعوبة في التفاعل مع زملائهم وحتى في فهم الثقافة المدرسية المحلية.

وأوضحت أن التحديات لا تتعلق فقط باللغة، بل تمتد إلى اختلاف أساليب التدريس، وطريقة الامتحانات، والمحتوى الدراسي الذي يعتمد على الحفظ والتلقين بدرجة كبيرة، وهو ما لم يكن مألوفًا لدى الطلاب الوافدين.

تقترح لياء عدة خطوات ضرورية لتجاوز هذه الأزمة، منها تخصيص حصص تقوية للغة العربية خلال العام المقبل، وتدريب المعلمين على كيفية التعامل مع طلاب قادمين من بيئات تعليمية واجتماعية مختلفة، إضافة إلى تعزيز التعاون بين المدرسة والأهل والمتابعة المنزلية من خلال دروس خصوصية.

فيما تأمل ريم أن يتم هذا العام تنظيم الصفوف وتخفيض عدد الطلاب في كل صف، كما تقترح إقامة دورات صيفية مركّزة للطلاب العائدين خاصة المقبلين على الشهادات، لتقويتهم لغويًا وتربويًا قبل بداية العام الدراسي.

اغتراب نفسي وثقافي

الطلاب العائدون لا يواجهون فقط صعوبة في المناهج أو البيئة، بل يعيشون ضغوطًا نفسية نتيجة الانتقال المفاجئ من نمط حياة إلى آخر.

تسلّط وفاء شاهين، وهي مدربة مدربين بمجال الطفولة والشباب، الضوء على الأثر النفسي الذي تتركه تجربة العودة على الطلاب، مشيرة إلى أن كثيرًا منهم يعاني من شعور بالاغتراب النفسي والثقافي.

وقالت، "هم في بلدهم، لكن لا يشعرون بالانتماء للمدرسة أو المجتمع، لأنهم اعتادوا بيئة مختلفة تمامًا".

وأضافت أن بعضهم يمكن أن يشعر بالقلق الاجتماعي والخوف من التنمر، والإحباط الأكاديمي بسبب اختلاف المناهج والأسلوب التدريسي والتربوي.

> بعض الطلاب يمكن أن يشعروا بالقلق الاجتماعي والخوف من التنمر، والإحباط الأكاديمي بسبب اختلاف المناهج والأسلوب التدريسي والتربوي.
>
> وفاء شاهين
>
> مدربة مدربين بمجال الطفولة والشباب

وتابعت أن الطلاب في مختلف المراحل يواجهون تحديات خاصة، ففي المرحلة الابتدائية، يظهر الحنين للمكان السابق، وعدم القدرة على التعبير عن المشاعر، أما في المرحلة الإعدادية، فيبرز قلق الهوية والانتماء، ويشعر المراهق بأنه مختلف سواء في اللغة أو في العادات، وفي المرحلة الثانوية، يصبح الضغط أكبر، إذ يواجه الطالب مخاوف مرتبطة بمستقبله الجامعي، ويتولد لديه شعور بأن عودته ربما أضاعت عليه فرصًا تعليمية أفضل.

وأشارت إلى أن بعض الطلاب المتفوقين سابقًا قد يشعرون بعدم التقدير في المدارس الجديدة، وهو ما يزيد من فقدان الدافعية، خاصة إذا لم تُبذل جهود لدمجهم ودعمهم نفسيًا.

وترى شاهين أن الحل يبدأ من المدرسة، عبر تنفيذ جلسات دعم نفسي فردي وجماعي، وتفعيل دور المرشد النفسي، وتعزيز التعاون مع الأهل، وتدريب المعلمين على تقديم دروس تفاعلية تعزز المهارات الحياتية، واحترام التنوع داخل الصفوف.

في مواجهة كل هذه التحديات، تبدو الحاجة إلى تدخل فعّال وشامل أمرًا ملحًا، فالطلاب الوافدون لا يحتاجون فقط إلى دروس تقوية، بل إلى خطة دمج حقيقية تشمل دعمًا نفسيًا وتربويًا واجتماعيًا.

طلاب المرحلة الأساسية في بلدة الدانا بريف إدلب الشمالي – 10 شباط 2025 (عنب بلدي/ محمد مصطو)

ملامح جديدة للتعليم السوري

مع اقتراب انطلاق العام الدراسي الجديد، كشفت وزارة التربية والتعليم عن مجموعة من الخطط والمشروعات، التي تهدف إلى تطوير العملية التعليمية، في ظل واقع تعليمي وخدمي صعب يتسم بتضرر البنية التحتية، وتعدد المناهج، والتحديات الإدارية والاقتصادية.

وفي خطوة جديدة لتطوير التعليم الأساسي، أطلقت وزارة التربية، في 11 من أيلول، مشروع إحداث صالات أنشطة مدرسية، وهي منصات تربوية متكاملة تهدف إلى صقل شخصية الطلاب، وتنمية مهاراتهم بما يتجاوز الصف التقليدي، هذه الصالات ستشكل بيئة تعليمية جاذبة، تتيح للطلاب التعلم وفق ميولهم، وتدعم ذوي الإعاقة، وتعزز الاندماج الاجتماعي، إلى جانب مساهمتها في معالجة مشكلات كالخجل والانطواء وربط الدراسة بالحياة العملية، بحسب قناة الوزارة على "يوتيوب".

وبالتوازي، تعمل الوزارة على تطوير المعلمين أكاديميًا ومهنيًا، إلى جانب تحسين أوضاعهم المادية، عبر خطة تدريجية لتوحيد سلم الرواتب في جميع المحافظات. وأوضحت الوزارة، في 10 من أيلول، أن نحو 17,000 معلم ومعلمة ممن فُصلوا سابقًا سيعودون إلى عملهم بعد استكمال الإجراءات القانونية حتى منتصف أيلول، في خطوة اعتبرتها الوزارة استعادة للخبرات التعليمية الوطنية.

أما على صعيد المناهج، فقد وضعت الوزارة خطة استجابة إسعافية تعتمد على تعديل المناهج الحالية بإزالة كل ما يرتبط بالنظام السابق أو بالتشويهات التاريخية، على أن تبدأ هذه التعديلات بالعام الدراسي 2026-2025، وفي الوقت نفسه، يجري العمل على إعداد مناهج استراتيجية جديدة وفق معايير دولية، تراعي المهارات الرقمية، والذكاء الاصطناعي، وتنمية التفكير النقدي والاستنتاجي لدى الطلاب.

وفي إطار تعزيز البحث العلمي، أعلنت الوزارة عن خطة لإحداث مركز "الابتكار التربوي والمراكز البحثية"، ويهدف هذا المركز إلى استقطاب الطلاب والمعلمين المتميزين ورعايتهم، إلى جانب تنظيم أولمبيادات وطنية علمية ورياضية وثقافية بالتعاون مع وزارات الثقافة والشباب والتعليم العالي.

كما تعمل الوزارة على تطوير التعليم المهني بمساراته المختلفة، وتحسين التدريب العملي وربطه بسوق العمل. وفي 12 من أيلول، عقد معاون وزير التربية، يوسف عنان، ومديرة الصحة المدرسية، ميسون دشاش، اجتماعًا مع ممثلي دوائر الصحة المدرسية في مديريات التربية، لبحث آليات تنفيذ الخطة الصحية المعتمدة في المدارس، وركز الاجتماع على تفعيل دليل المنهج الصحي المخصص لمرحلة التعليم الأساسي، وتطوير مشاريعه بما يضمن بيئة مدرسية آمنة وصحية، تسهم في تعزيز التعلم السليم وحماية الطلاب.

انعكاسات مستقبلية

أصدرت رئاسة الجمهورية مرسوم إنشاء المجلس التعليمي الأعلى، في 5 من أيلول، كهيئة عليا تُعنى برسم السياسات التربوية وضمان تكاملها مع احتياجات المجتمع وسوق العمل، ويشكّل المجلس مظلة استراتيجية لدعم خطط الوزارة ومتابعة تنفيذها.

إلى جانب ذلك، تعمل الوزارة بالتعاون مع وزارة التنمية الإدارية على إعادة هيكلة الجهاز الإداري، بهدف تبسيط الإجراءات وتحقيق هيكل أكثر رشاقة يخدم الطالب والأهل والمعلم على حد سواء، كما تتجه نحو تعزيز التعليم الافتراضي عبر تعديلات تشريعية تجعله أكثر فاعلية، وإطلاق بنك معلومات مفتوح يتيح للطلاب الاطلاع عليه وحفظ الأسئلة، ويكون بذلك قد ختم المنهاج، بحسب الوزارة.

وفي ملف الامتحانات، تخطط الوزارة للتخلي عن أسلوب قطع الإنترنت خلال الامتحانات الرسمية، واعتماد آليات وطنية بديلة تضمن النزاهة دون تعطيل الخدمات.

تقييم تربوي

يرى الموجه التربوي مثنى خضور، أن خطط وزارة التربية لتطوير المناهج والعملية التربوية تحمل بعدًا استراتيجيًا، إلا أنها تحتاج إلى آليات تنفيذ دقيقة.

وأكد أن تدريب المعلمين داخل الملاك (المعلمون المثبتون) يجب أن يعتمد على الإشراف التربوي، وورشات العمل القصيرة، والدروس النموذجية، مع تشجيع المعلمين على تطوير أنفسهم عبر الدورات التقنية والاطلاع المستمر.

وأشار خضور إلى أن الأنشطة اللاصفية ستلعب دورًا محوريًا في تنمية المهارات الناعمة لدى الطلاب مثل التواصل، والتفاوض، والعمل الجماعي، وحل المشكلات.

أما بالنسبة للطلاب العائدين من الخارج، فأوضح خضور لعب بلدي، أن أبرز الصعوبات التي يواجهونها تتمثل بحاجز اللغة بالنسبة للقادمين من دول أجنبية، إضافة إلى صعوبة المناهج وكثافتها، واعتماد نظام تقويمي صارم يركز على الحفظ، مع غياب أشكال التقويم البديل كالاختبارات الشفوية والمشاريع العملية.

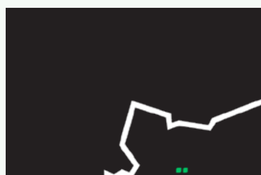

رغم الخطط المستقبلية، تواجه الوزارة عدة تحديات تتمثل في:

• البنية التحتية:
وفق إحصاءات رسمية لوزارة التربية، يضم قطاع التعليم نحو 19,400 مدرسة، منها 7,900 مدرسة مدمرة كليًا أو جزئيًا، أي ما يعادل 40% من إجمالي المدارس، الأمر الذي يحرم مئات آلاف الأطفال من حقهم في التعليم.

• التسرب المدرسي والطلاب العائدون:
إذ يدرس حاليًا نحو 4.2 مليون طفل داخل سوريا، مقابل 2.4 مليون متسربين، كما يُتوقع عودة 1.5 مليون طالب من خارج البلاد، ما يضع الوزارة أمام تحديات إضافية تتعلق بتأمين مقاعد دراسية وخطط دمج ملائمة.

• قضية المعلمين:
يبلغ عدد المعلمين 253 ألفًا، بينهم مثبتون ووكلاء وعاملون بالساعات، ما يخلق أوضاعًا قانونية متباينة، وتعمل الوزارة بالتعاون مع وزارة التنمية الإدارية على إعداد جداول تنظم هذه الحالات وتمنح كل معلم مركزًا قانونيًا عادلًا يحدد راتبه وحقوقه.

• تعدد المناهج:
وجود خمسة أنظمة تعليمية، وخمسة امتحانات ثانوية وإعدادية داخل سوريا، يشكّل عقبة أساسية، ما دفع الوزارة إلى الاتجاه نحو منهاج وامتحانات موحدة ابتداء من العام المقبل، لضمان العدالة بين الطلاب.

• الطلاب الوافدون:
يواجه الطلاب العائدون من دول مثل تركيا وألمانيا مشكلة اللغة، وقد بدأت الوزارة، بالتنسيق مع الجانبين التركي والألماني، بإنشاء مدرسة في كل محافظة، لتسهيل اندماج هؤلاء الطلاب ضمن المنهاج السوري.

ديمقراطية من دون صحة وتعليم؟ الإنسان أولًا لا البرلمان

أحمد عسيلي

تُجرى حاليًا في سوريا تحضيرات لتشكيل مجلس تشريعي انتقالي يضم 210 مقاعد، 140 بانتخاب غير مباشر تديره لجان مناطقية، مع مراعاة التنوع الديني واللغوي والطبقي، و70 يعيّنهم الرئيس بهدف إدخال التكنوقراط وأصحاب الخبرة في الاقتصاد والقانون والإدارة (أو هكذا يفترض على الأقل).

منذ البداية، يجب أن ندرك، بل ونعترف، أن هذا البرلمان سيكون شكليًا، فهو بالنهاية ليس منتخبًا من الشعب، ولا يعبّر حقًا عن إرادته، ودوره يجب أن يقتصر على إدارة المرحلة الانتقالية لا أكثر، ثم إن جزءًا من البلاد ما زال خارج سلطة الدولة، مثل شرقي سوريا ومحافظة السويداء، ما يجعل أي مجلس ناقص الشرعية ما لم يتم الوصول إلى تسوية سلمية شاملة، وهو ما يمكن أن يستغرق أشهرًا وربما سنوات.

على كل حال، تجارب الشعوب الأخرى، المتقدمة منها والمتأخرة، تذكرنا بأن شكل الحكم بعد الانهيارات الكبرى لا يستقر من أول مرة. خذوا فرنسا مثلًا، هذه البلاد عاشت 13 عامًا تحت الجمهورية الرابعة بعد الحرب العالمية الثانية، كانت مرحلة تخبط سياسي رهيب، قبل أن تنتقل إلى الجمهورية الخامسة بدستور 1958، الذي ما زال نافذًا حتى اليوم. البرتغال بعد سقوط دكتاتورية سالازار عاشت شيئًا مشابهًا تقريبًا، وكذلك إسبانيا لفترة محدودة بعد سقوط فرانكو، ثم استقرت جميعها لاحقًا. في المقابل، أخفق العراق حين بدأ بمجلس حكم انتقالي، وكذلك لبنان، الذي كرّس اتفاق "الطائف" صيغة المحاصصة فيه، فتحولت من حل مؤقت إلى نظام دائم، يعيد إنتاج نفسه بأسماء ووجوه متشابهة، بل أحيانًا هي نفسها، منذ أكثر من ثلاثة عقود.

الفارق بين الحالتين ليس صيغة البرلمان بحد ذاتها، وإنما قدرة المجتمع على أن يرى في البرلمان ومراحله الانتقالية جسر عبور لا فخًا أبديًا، لذلك فالأولوية اليوم ليست لشكل الحكم، لأنه قابل للتغيير، بل لبناء الإنسان السوري نفسه، ليصبح قادرًا على تحقيق ديمقراطيته والدفاع عنها، الخطوة الأولى في هذا المسار واضحة: تلبية الحاجات الأساسية، هذا ما أكده عالم النفس الأمريكي أبراهام ماسلو في هرمه الشهير، إذ يبدأ الإنسان بالبحث عن الغذاء والماء ثم الأمان، قبل أن يفكر بالانتماء وتحقيق الذات، القفز مباشرة إلى قمة الهرم، أي إلى الحرية السياسية، يعني مؤسسات فارغة فوق مجتمع جائع، الفكرة نفسها بلورها إريك فروم في كتابه الشهير "الهروب من الحرية": "حين يفتقد الإنسان الأمان، قد يرى الحرية عبئًا ثقيلًا، فيهرب منها إلى أحضان دكتاتورية توفر له وهم الطمأنينة".

هذا المنطق لم يقتصر على علماء النفس فقط، بل أكده أيضًا علماء الاقتصاد والاجتماع، من بينهم أمارتيا سن، الحائز على جائزة "نوبل" في الاقتصاد، وهو كاتب لا أخفي انبهاري به وبأفكاره، فقد درس تجربة الهند بعمق، وشدد في نظرياته على مفهوم القدرات (capabilities) أي أن الديمقراطية ليست مجرد صناديق اقتراع، بل قدرة فعلية للإنسان على أن يتعلم ويعمل ويعيش بكرامة، فإذا غابت هذه القدرات فلن تصمد الديمقراطية. المثال الهندي كان لافتًا: صحيح أن الفقر ظلّ قائمًا، لكن وجود الصحافة والانتخابات منع وقوع مجاعات كما حدث في جارتها الصين، لأن الحكومة لم تعد قادرة على تجاهل أصوات الناس، كما فعل الزعيم الصيني ماو، ومع ذلك، بقيت ديمقراطية الهند ناقصة بسبب ضعف الاستثمار في التعليم والصحة.

وما قاله سن يلتقي مع ما توصل له كارل ماركس قبل قرن، وإن طرحه بلغة حالمة ثورية، فالمجتمع اللاطبقي، حيث المساواة المطلقة كما تخيلها ماركس، لا يمكن أن ينشأ إلا في دول صناعية قوية مثل ألمانيا أو إنجلترا، حيث توجد طبقة عاملة منظمة ونقابات نشطة، أما المجتمعات الفقيرة والضعيفة، فلم يكن يعول عليها في بناء العدالة الكاملة، حتى لينين، حين بدأ تجربته في روسيا، كان يعي أن نجاحها يظل ناقصًا ما لم تنتصر الثورة في ألمانيا، الفكرة إذًا واحدة: لا حرية ولا مساواة ولا عدالة من دون قاعدة قوية.

من هنا يصبح واضحًا أن البنية الفوقية للدولة الآن ليست ذات أهمية كبرى، حتى لو أُنجز أعظم برلمان أو أُقرت أفضل القوانين، فلن تصمد إذا لم يُبنَ الإنسان أولًا، والمقصود ببناء الإنسان ليس شعارًا أدبيًا أو مصطلحًا ثوريًا، بل حقيقة واقعية: تأمين مقومات الحياة الأساسية من مأكل ومشرب وفرص عمل وتعليم وصحة، ثم الحفاظ على أمن الفرد وحريته، وتعليمه فن الاعتراض ورفض الاستكانة.

والاعتراض هنا ليس اختلاقًا ولا عدميًا ولا حربًا إعلامية، بل مواجهة الأخطاء الحقيقية وتسمية التجاوزات كما هي، عندها فقط يصبح بناء الدولة ممكنًا بحق، دولة تقف على أقدامها وتستمد قوتها من مواطنين أحرار وواعين.

لذلك، فإن مشروع بناء مستشفى، أو مدرسة، أو توفير فرصة عمل، أو منصة إعلامية تتمتع بحرية كاملة، هو اليوم أهم بكثير من أي قانون برلماني، فالمؤسسات لا تحمي الناس ما لم تُلبِّ حاجاتهم الأساسية، بينما الإنسان الذي يملك عملًا وعلاجًا وتعليمًا هو وحده القادر على حماية مؤسساته وصون ديمقراطيته، الأولوية ليست في القوانين على الورق، بل في الحياة اليومية التي تمنح المواطن القدرة على أن يكون شريكًا حقيقيًا في بناء الدولة.

أبعد من العدوان على قطر

لمى قنوت

سجل العدوان الإسرائيلي على قطر، الذي استهدف وفد "حماس" المفاوض في 9 من أيلول الحالي، سابقة في العلاقات السياسية الدبلوماسية الدولية، لا تتعلق فقط بالاعتداء على دولة ذات سيادة تقوم بدور الوساطة بين "حماس" وإسرائيل بناء على طلب من الولايات المتحدة الأمريكية فقط، بل بدولة خليجية صنفتها أمريكا رسميًا "حليفًا رئيسًا" لها من خارج حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وفيها واحدة من أكبر القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة، قاعدة "العُديد"، التي تحوي على جهاز رادار يصنع سحابة جوية تغطي سماء قطر كلها وبعضًا من الدول المحيطة بها بغرض حمايتها من أي هجوم جوي، لكن نظامها الدفاعي هذا لم يعترض الصواريخ الإسرائيلية دفاعًا عن حليفها والأرض التي تقيم عليها تلك القاعدة، وبذلك تكون أوهام عقد الأحلاف والمعاهدات والاتفاقيات مع الحلف الصهيوني- الأمريكي مقابل الدعم الأمني الأمريكي ذهبت أدراج الرياح، فلا أحد من دول المنطقة بمنأى عن العدوان الإسرائيلي مهما كان مقربًا من البيت الأبيض.

محاولة الاغتيال الفاشلة، إن كانت بغرض قتل الوفد المفاوض لحركة "حماس" في قطر، هي ليست إصرارًا فقط على إبادة الفلسطينيين في قطاع غزة، وتجريف عمرانه في واحدة من "أضخم العمليات الهندسية" وأكثرها تكلفة لاجتياح غزة، بحيث لا يعود القطاع صالحًا للحياة فيه، بل معادلة لإخضاع دول المنطقة جميعها للهيمنة الصهيونية بالعنف المباشر، وبضمنها دول بينها وبين إسرائيل اتفاقيات سلام أو تعاون تجاري استمر خلال الإبادة الجماعية في قطاع غزة والتطهير العرقي الجماعي في الضفة الغربية والتهديد "بضم" 60% منها.

لقد شجع تواطؤ المجتمع الدولي مع إسرائيل ودعمه المزمن لجرائمها على تحول بنيتها من مشروع استيطاني توسعي إلى منظومة إبادة جماعية مدرّة للربح، كما ورد في التقرير الاستقصائي المعنون بـ"من اقتصاد الاحتلال إلى اقتصاد الإبادة الجماعية"، الذي قدمته المقررة الخاصة المعنية بالأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، فرانشيسكا ألبانيز، لمجلس حقوق الإنسان في تموز 2025، حيث فككت فيه النظام الرأسمالي المعولم الذي تتشابك فيه المصالح الاقتصادية مع الهياكل العنصرية الاستعمارية، كالمشروع الاستعماري الإسرائيلي، فأصبحت تحرك جرائمه وتدعمها، أو تتربح منها شركات متعددة الجنسيات، أي أن تمويل الإبادة الجماعية لا يأتي من حكومة الاحتلال فقط، بل من شبكة مالية عالمية تضم شركات تكنولوجيا وطاقة وآليات ثقيلة تسهم في الهدم، وشركات أسلحة تروج لمنتجاتها كأسلحة مجربة، بالإضافة إلى مؤسسات أكاديمية وغيرها من الكيانات التجارية وغير تجارية.

وفي واقع الأمر، فإن تطور بنية الاحتلال الوحشية، جعل من رؤى منظريه السابقين بوصلة لتفتيت سوريا الآن، فمثلًا نشر أوديد إينون، مستشار أرييل شارون عندما كان وزيرًا للدفاع في بداية الثمانينيات في شباط 1982، خطة تحت عنوان "استراتيجية لإسرائيل في ثمانينيات القرن العشرين"، تحدث فيها عن ركيزتين أساسيتين للخطة، تكمن الأولى في تقسيم الإقليم على أسس طائفية وإثنية، باعتبار أن الدول التي أُنشئت نتيجة اتفاقية "سايكس- بيكو" هي كيانات مصطنعة، و"لا تعبر عن مكوناتها"، والثانية، هي "تحويل إسرائيل إلى قوة إمبريالية عالمية" وقد اعتبر الكاتب الفلسطيني خليل نخلة أن ما كتبه أوديد يمثل بيانًا واضحًا ومفصلًا لما يدعوه "الاستراتيجية الصهيونية في الشرق الأوسط" وتصويرًا دقيقًا لرؤية "النظام" الصهيوني الحاكم الحالي (1982) ليغين وشارون وإيتان للشرق الأوسط بأكمله. وبالتالي، لا تكمن أهميتها في قيمتها التاريخية، بل في الكابوس الذي تمثله، وسبق للمداولات الصهيونية المتكررة، والمتعلقة بتقسيم الدول العربية أن طُرحت منذ منتصف الخمسينيات في مذكرات رئيس الوزراء آنذاك موشيه شاريت، وطُبق منها الغزو الإسرائيلي للبنان في عام 1978.

وتنسجم "استراتيجية" أوديد إينون مع ما صرح به توم براك، المبعوث الأمريكي الخاص إلى سوريا، في 29 من آب الماضي، بأن "إسرائيل غير مهتمة بالالتزام بحدود الشرق الأوسط المستقرة بموجب اتفاقية سايكس- بيكو خلال الحرب العالمية الأولى، ولديها القدرة أو الرغبة في السيطرة على لبنان وسوريا"، لأن خطوط هذه الاتفاقية، بحسب نظر إسرائيل، "لا معنى لها. سيذهبون حيثما يشاؤون، وقتما يشاؤون، ويفعلون ما يشاؤون لحماية الإسرائيليين وحدودهم"، كما قال براك.

ومع التدمير الإسرائيلي الممنهج للسلاح السوري (يقدر بـ80%)، واحتلال المزيد من الأراضي السورية، والانقلاب على اتفاقية فك الاشتباك 1947، من طرف واحد، وإعلان نتنياهو إلغاءها بعد سقوط النظام البائد، لم تتوقف التصريحات الصهيونية المستندة إلى استراتيجية التفتيت، مثل تصريح وزير خارجية إسرائيل، جدعون ساعر، في كانون الأول 2024: "إن التفكير في دولة سورية واحدة مع سيطرة فعالة وسيادة على كل مساحتها أمر غير واقعي"، معتبرًا أن "المنطق هو السعي لحكم ذاتي للأقليات في سوريا وربما حكم فيدرالي"، ومقترح ورد في صحيفة "يسرائيل هيوم" قدمه وزير الدفاع، يسرائيل كاتس، لنتنياهو خلال اجتماع لمجلس وزراء الاحتلال يتعلق بدور تركيا في سوريا "المهدد لإسرائيل" بعد سقوط النظام البائد، واقتراح وزير الطاقة، إيلي كوهين، في مطلع العام الحالي، بعقد مؤتمر دولي حول سوريا وتقسيمها إلى "كانتونات"، وتصريحات جدعون ساعر، في تشرين الثاني 2024، التي طالب فيها بإنشاء "تحالف بين إسرائيل وأكراد ودروز في سوريا"، و"منحهما الحماية".

ولا تتوقف تصريحات مسؤولي دولة الإبادة الجماعية عن استغلال الاشتباكات داخل سوريا في أشرفية صحنايا وجرمانا، مثلًا، ثم الهجوم الدموي المروع الذي قامت به عشائر من البدو والسلطات الرسمية لمحافظة السويداء، وهي مسؤولية السلطة في معالجتها ومحاسبة مرتكبيها في إطار تحقيق دولي مستقل وشفاف، وإطلاق سراح جميع المختطفين والمختطفات، وجبر ضرر جميع الضحايا، والعودة للحلول السياسية والمصالحة الوطنية، وليس التفاوض مع الاحتلال لمناقشة مستقبل السويداء. دون أن نغفل في هذا المقام إدانة من رفع علم الاحتلال وشكر قادته، ومساءلة كل الميليشيات التي تلطخت أيديها بالدماء.

إن درء الهياج الصهيوني الاستعماري المدعوم من شبكات مالية ضخمة، وفق ما يُعرف بـ"رأسمالية العرق الاستعماري"، الذي أشارت إليه ألبانيز في تقريرها المذكور أعلاه، وتذويب أذاه، يعالج بتمتين البيت الداخلي، عبر الديمقراطية وبناء دولة الحريات والمساواة وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية وتحرير الأرض، وبناء تحالفات نضالية عابرة للحدود، تموضع فلسطين كرمز للمقاومة وأفق للتحرر.

حوالات بـ2.5 مليار دولار سنويًا

التراخيص الجديدة ترفع المنافسة في سوق الصرافة

أوراق نقدية من الليرة السورية في كشك سوق في مدينة منبج – 4 كانون الثاني 2025 (AFP)

عنب بلدي – وسيم العدوي

شهد قطاع الصرافة والحوالات المالية عقب سقوط النظام عملية إعادة تنظيم من قبل مصرف سوريا المركزي، عبر منح تراخيص جديدة لشركات ومكاتب صرافة، في محاولة لاستعادة السيطرة على سوق القطع الأجنبي وتضييق الخناق على السوق السوداء.

وأثار إعلان المركزي، في آب الماضي، منح تراخيص لـ40 شركة صرافة، مخاوف واسعة بين أصحاب شركات صرافة مرخصة سابقًا، عبروا عن خشيتهم من استحواذ الشركات الجديدة على الكتلة الكبرى من القطع الأجنبي، فيما اعتبر آخرون أن كثرة شركات الصرافة حالة صحية تؤدي إلى إنهاء الاحتكار والتحكم بكتلة القطع الأجنبي.

تراخيص المركزي توزعت على قائمتين، الأولى تضم 14 شركة ومكتب صرافة مرخصة ومسجلة أصولًا، والثانية ضمت 26 شركة حصلت على ترخيص مبدئي، كانت وما زالت تعمل في مناطق الشمال السوري (المحرر سابقًا).

لاستطلاع آراء مالكي شركات الصرافة والحوالات حول التراخيص الممنوحة لزيادة عددها، جال مراسل عنب بلدي على الوسط التجاري في العاصمة السورية بالمنطقة الممتدة من الحريقة إلى ساحة المحافظة وصولًا معها عبر شارع 29 أيار إلى السبع بحرات حيث مقر مصرف سوريا المركزي ووزارة المالية السورية.

اعتبر بعض من استطلعت عنب بلدي آراءهم أن من المبكر الحكم على تجربة زيادة عدد الشركات، بينما أبدى آخرون امتعاضهم من وجود هذا الكم الكبير من الشركات، فيما رفض قسم كبير التصريح عن تفاصيل أعمال شركاتهم.

حوالات بـ2.5 مليار دولار سنويًا

قبل سقوط النظام، كان حجم الحوالات الخارجية السنوية يتراوح ما بين مليارين و2.5 مليار دولار، بحسب ما صرح به أحد "شيوخ كار" الصرافة، كما يطلق عليه في السوق، وهو من مالكي شركات الصرافة المرخصة منذ ما قبل 2010.

ولا تتعدى الحصة السوقية من الحجم الكلي للعملة الصعبة المتداولة يوميًا بالنسبة لشركات الصرافة المرخصة (40 شركة) 30%، قال المصدر الذي تحفظ على نشر اسمه لحساسية عمله، فيما تستحوذ المكاتب غير المرخصة على نحو 70% من التداول اليومي للقطع الأجنبي، مما يعكس هيمنة واضحة للسوق السوداء.

ويرى أنه رغم قدرة الشركات المرخصة الكبيرة على التعامل مع الحوالات الخارجية والتحويلات البنكية، فإن الهيمنة على السوق المحلية والمضاربة هي للمكاتب غير المرخصة.

غياب الرقابة وتضارب جهات الإشراف

من أبرز سلبيات الترخيص لـ26 شركة صرافة جديدة، قال "شيخ الكار"، إن هذه الشركات كانت سابقًا تخضع لـ"الحكومة المؤقتة" أو حكومة "الإنقاذ" ومرخصة من قبلها، ثم انتقل ترخيصها إلى "المركزي"، ما يخلق تضاربًا في الجهة الإشرافية الرقابية القانونية عليها، وربما يسمح لها بارتكاب مخالفات في السوق المحلية لتحقيق أرباح إضافية دون رقيب، بحسب تعبيره.

وأشار إلى أن دخول شركات من مناطق "الشمال المحرر" (سابقًا) خلق حالة من الفوضى في الأسواق لتعدد سعر صرف الدولار، والمضاربات الحاصلة بين الشركات الجديدة بعضها ببعض.

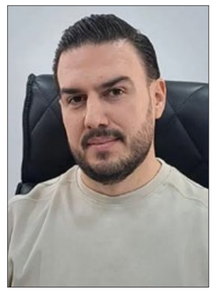

الدكتور علي محمد المختص بالعلوم المالية والمصرفية والتدقيق البنكي

عنب بلدي استطلعت آراء خبيرين اقتصاديين وأكاديميين، وناقشت معهما القضايا المتصلة بالصرافة والحوالات المالية، لتقييم أثرها الاقتصادي على الأسواق.

تعزيز التنافس

خبير الإدارة المالية والتدقيق البنكي الدكتور علي محمد، قدم قراءة متفائلة عمومًا حول الوضع الراهن لشركات الصرافة والحوالات، واعتبر خطوة "المركزي" بزيادة عدد هذه الشركات مؤشرًا إيجابيًا يعزز التنافس ويمنع الاحتكار.

وقال إن ذلك يؤدي إلى تنويع الخدمات وزيادة جودتها، ويمنح الفرصة لشركات جديدة لتقديم خدمات متميزة، لأن وجودها يقلص من هيمنة السوق السوداء، ويوسع الخيارات أمام المواطنين.

ويتفق مع ذلك الأكاديمي المختص بالاقتصاد المالي والنقدي الدكتور ياسر المشعل، بأن التراخيص الجديدة تسهم في تنظيم السوق، ولكن مع التحذير من عودة السوق السوداء إذا لم تكن الأسعار واقعية.

ويرى المشعل أن زيادة الشركات ضرورة، معتبرًا في الوقت ذاته أن التوزيع لهذه الشركات غير متوازن، مما يهدد بتركز القوة الاقتصادية في مناطق محددة.

السوق السوداء والرقابة

التوسع في ترخيص الشركات يقلل من السوق السوداء ويزيد من الشفافية، إذا ترافق برقابة فعالة، قال خبير الإدارة المالية والتدقيق البنكي الدكتور علي محمد، وهذا يُعتبر أحد الأهداف الرئيسة من الترخيص، وذلك يعني أن الكتلة النقدية المتمثلة بالقطع الأجنبي ستكون موزعة بين عدد أكبر من الشركات، مما يقلل من هيمنة الشركات الكبرى على السوق.

وأضاف الخبير أنه يمكن للشركات المرخصة أن تسحب جزءًا كبيرًا من العملاء الذين كانوا يتعاملون مع السوق غير الرسمية، مما يحد من عمليات المضاربة.

وكشف أنه منذ حوالي الشهر تم إلغاء ترخيص ثلاث شركات صرافة موجودة في السوق من قبل "المركزي"، بسبب ارتكاب مخالفات.

وأكد الدكتور محمد أهمية دور مصرف سوريا المركزي في مراقبة سوق الصرف، فهو يرى أن الرقابة الفعالة تتطلب زيادة في الكوادر البشرية والفنية لدى البنك المركزي، ويجب أن تشمل جميع الشركات والمكاتب المرخصة، إذ إن الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ستكون عنصرًا أساسيًا في ضبط السوق.

وهو ما أشار إليه الأكاديمي المختص بالاقتصاد المالي والنقدي الدكتور ياسر المشعل، بأن الشركات المرخصة الجديدة يمكن أن تقلص من السوق السوداء، وزيادتها ضرورة اقتصادية، لكن فقط إذا قدمت أسعار صرف مرنة قريبة من السوق غير الرسمية وسهّلت إجراءات التصريف، مركزًا على أن سوء الرقابة يمكن أن يخلق ثغرات للاستغلال والفساد.

المشعل يرى أيضًا أن زيادة الشركات قد تسهم في زيادة الفوضى إذا لم يتم تحديد رقابة صارمة على الأسعار والشروط، مؤكدًا أنه لا يمكن القضاء على السوق السوداء بشكل كامل، بل يمكن فقط تقليص تأثيرها إذا كانت الشركات المرخصة تقدم أسعارًا تنافسية وتخضع لرقابة فعالة.

هذه الرقابة تتطلب وجود نظام رقابة إلكتروني صارم مرتبط بالبنك المركزي وضرورة الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT)، وهي عملية شاملة لمواجهة الجريمة المالية، وضمان سلامة الأسواق المالية واستقرارها، بحسب المشعل.

ويرى أن عدم وجود شفافية قد يؤدي إلى استغلال السوق من قبل جهات غير رسمية، ويؤثر على قدرة البنك المركزي على إدارة السوق بفعالية، وفي حال لم تتمكن الشركات من تقديم خدمات سهلة وآمنة، فإن العملاء سيفضلون السوق السوداء كخيار أسرع وأكثر مرونة.

سعر صرف الليرة السورية

الشركات المرخصة ستكون أكثر قدرة على تحقيق استقرار سعر الصرف، إذا كانت تتبع أسعار صرف مرنة وقريبة من السوق السوداء، وفق ما ذكره الدكتور المشعل، مضيفًا أن هذا سيسهم في تقليل التلاعب بالأسعار ومنع المضاربات التي قد تضر بالليرة السورية.

كما أشار إلى أن وجود عدد أكبر من شركات الصرافة قد يسهم في استقرار السوق عبر عرض أدوات مالية متنوعة تساعد على استقرار العملة المحلية.

ويظهر هذا أيضًا من حيث إسهام زيادة عدد الشركات في استقرار سعر الصرف، وفقًا لما قاله الدكتور محمد، إذا تم ربط هذه الشركات بنظام رقابي قوي، فهو يرى أن زيادة الكفاءة في سوق الصرف ستسهم في تقليل التقلبات الحادة بسعر الليرة السورية، مع تحسين شفافية التدفقات المالية التي تصب في البنوك والشركات المرخصة.

ورغم دعمه لإعادة تنظيم القطاع، لفت الدكتور علي محمد إلى أن غياب الشفافية في إحصائيات حجم الحوالات أو حجم السوق قد يعرقل الفهم الصحيح لأداء السوق، وأكد أهمية نشر تقارير دورية من البنك المركزي ليتمكن الخبراء والمواطنون من تتبع نشاطات السوق وتقييم فعالية الشركات المرخصة.

وكشف الباحث محمد أنه لا يوجد تقدير واضح لحجم الحوالات حاليًا، لكن التقديرات في عام 2024 قبل سقوط النظام، تشير إلى أنها كانت يوميًا بحدود ثلاثة إلى سبعة ملايين دولار وسطيًا، ترتفع في آخر الشهر وفي الأعياد الدينية (المسيحية والإسلامية)، وخلال شهر رمضان إلى 15 مليون دولار يوميًا، أي أن حجم الحوالات السنوية يبلغ نحو 2.5 مليار دولار.

وتشير التقديرات لحجم سوق صرافة العملات الأجنبية في دمشق وحلب يوميًا إلى أنه يستحوذ على نحو 3.5 مليون دولار من سوق الصرف.

وحول انعدام الشفافية العملياتية المالية، أشار الدكتور المشعل إلى أن الفساد قد يصبح من أخطر القضايا إذا لم يكن هناك نظام رقابي صارم، فوجود شركات صرافة غير شفافة قد تكون واجهة لجهات غير رسمية، مما يؤدي إلى تكرار أخطاء السوق السوداء، مثل غسل الأموال أو تمويل الأنشطة غير المشروعة.

الانتشار الجغرافي لشركات الصرافة

العدد الكلي لشركات الصرافة في سوريا (ما بين الترخيص النهائي والمبدئي) هو عدد مناسب نسبيًا، لكن الدكتور محمد أشار إلى أهمية التوزيع الجغرافي للشركات لضمان توفر الخدمة في جميع المناطق، وأوضح أن توزيع الشركات لا يجب أن يكون متركزًا في مدينتي دمشق وحلب فقط، بل يجب أن يشمل مناطق أخرى مثل دير الزور والرقة لضمان العدالة الاقتصادية.

وهو أيضًا ما ينتقده الدكتور المشعل بأن تركّز شركات الصرافة بدمشق والشمال السوري، يؤدي إلى اختلالات اقتصادية تصب في مصلحة المناطق الكبرى، بينما تعاني المناطق الأخرى من نقص في الخدمات المالية، ولذلك يجب على الدولة أن تسعى لخلق توازن جغرافي بين المناطق لضمان تلبية احتياجات جميع المواطنين.

بعد خروجه من المنافسة

هل تعيد "هيئة دعم الصادرات" المنتج السوري إلى مكانته

الدكتور ياسر المشعل المختص بالاقتصاد المالي والنقدي بجامعة دمشق

عنب بلدي – مارينا مرهج

رغم التحديات المركبة التي يمر بها الاقتصاد السوري منذ أكثر من عقد، لا يزال ملف دعم الإنتاج المحلي وتعزيز الصادرات يشكل أحد المفاتيح الأساسية للخروج من حالة الانكماش وإعادة التوازن إلى الميزان التجاري، في ظل التراجع الكبير في البنية الإنتاجية، وارتفاع تكاليف الطاقة والنقل، إلى جانب استمرار العقوبات الاقتصادية على سوريا، وتعثر طرق التصدير، مما جعل مسألة حماية المنتج الوطني وتطوير قدرته التنافسية أولوية قصوى.

تبرز هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات كلاعب محوري يعوَّل عليه في إعادة صياغة منظومة الدعم وتوجيهها بما يخدم استراتيجية التنمية الاقتصادية الأوسع.

دور هذه الهيئة مرتبط بقدرتها على تفعيل برامج الدعم، وآلياتها في التعامل مع طلبات المصدّرين، ومدى قدرتها على تخفيف الأعباء الداخلية والخارجية التي يواجهها المنتج السوري.

وبين التطلعات المستقبلية والواقع القائم، تتحول مهام الهيئة إلى اختبار حقيقي لجدوى السياسات الاقتصادية الجديدة، وإمكانية تحويل الشعارات التنموية إلى أدوات عملية تسهم في إعادة الاعتبار للإنتاج المحلي كقاعدة للنهوض الاقتصادي.

برامج دعم طويلة الأمد ومرحلية

عملت الهيئة خلال السنوات الماضية على إطلاق برامج دعم مختلفة، أبرزها برنامج "حوافز التصدير" الذي يهدف إلى تحسين كفاءة المنتج السوري المعدّ للتصدير، وزيادة تنافسيته عبر تخفيض تكاليف الإنتاج من خلال تحمل جزء من النفقات كفواتير الكهرباء واشتراكات التأمينات الاجتماعية، كما جرى تطبيق برامج دعم مرحلية تستهدف منتجات بعينها ولمدد محددة، مثل برنامج دعم شحن البندورة والخيار لعام 2022، أو دعم الإنتاج الصناعي الموجه للتصدير.

وفي حديث إلى عنب بلدي، كشف مدير هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات، فراس غفير، أنه تتم حاليًا دراسة وتحضير برامج دعم جديدة لتقديم الدعم للمصدّرين، إلا أنه لم يتم اعتماد أي برنامج بشكل رسمي حتى الآن.

ولفت غفير إلى أن الهيئة تواصل دراسة طلبات الدعم المقدّمة خلال عام 2024 ضمن برنامج حوافز التصدير، تمهيدًا لصرفها بعد موافقة الجهات الوصائية، وهو ما يعكس استمرار الدور التنفيذي للهيئة في تقديم حوافز مادية مباشرة للمصدّرين.

واقع المنتج السوري المحلي

تتعدد عوامل تقييم المنتج السوري المحلي بحسب المنتج نفسه، إلا أنه ما زال يتمتع بسمعة جيدة ضمن الأسواق التقليدية للصادرات السورية وخاصة المنتجات الزراعية السورية، والصناعات الغذائية.

ولفت مدير هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات، فراس غفير، إلى أن هناك تراجعًا لمنتجات وسلع كالصناعات النسيجية والألبسة الجاهزة، نتيجة تأثرها بعوامل مختلفة كتراجع إنتاج القطن وتضرر المعامل.

وتعد الأسواق العربية الوجهة الأساسية للصادرات السورية، باعتبارها أسواقًا تقليدية لها، وتتمتع فيها بمزايا تنافسية جيدة ترتبط بالبعد التاريخي والثقافي، وأشار غفير إلى أن الهيئة ستسعى للعودة للأسواق العالية وخاصة الأوروبية، والتي تمت خسارتها خلال المرحلة السابقة، خاصة بعد رفع العقوبات الدولية التي فرضت في عهد نظام الأسد.

ويرى الخبير الاقتصادي فادي عياش، أن الاقتصاد السوري عانى خلال السنوات الأخيرة الماضية من الركود التضخمي الجامح، فقد كانت سمة الاقتصاد حينها "احتكار القلة"، ما أثر على الإنتاج المحلي سلبًا وأضعف من قدرته التنافسية محليًا وخارجيًا.

المشهد الاقتصادي تغير عقب سقوط نظام الأسد، وفق عياش، فقد تم إلغاء كثير من القيود التي كانت مفروضة على القطع الأجنبي والاستيراد والتسعير وحركة السلع والخدمات، ما أتاح الفرصة لتدفق السلع التركية المنافسة من الشمال السوري وزيادة المستوردات، ولا سيما ذات البدائل المحلية.

في حين توقف الإنتاج المحلي تقريبًا بسبب أعباء حوامل الطاقة، والارتباك الناجم عن تحسن قيمة الليرة الاسمي (وإن كان لأسباب غير اقتصادية)، وبالتالي الخوف من الخسارة الرأسمالية.

تحديات داخلية وخارجية

يواجه المصدّرون السوريون مجموعة من الصعوبات التي تؤثر سلبًا على قدرتهم التنافسية واستمرارية نشاطهم التصديري، والذي لخصها فراس غفير بالآتي:

• تحديات داخلية: ضعف البنية التحتية اللازمة لعمليات النقل والشحن، بما في ذلك الطرق والمرافئ والمطارات، وقدم أسطول النقل البري، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الشحن الجوي، مما يحد من إمكانية تصدير منتجات ذات الطبيعة الحساسة أو السريعة التلف.

• تحديات خارجية: تعوق العقوبات الاقتصادية المفروضة على سوريا عمليات التحويل المالي والتعاملات البنكية المرتبطة بالتصدير، كما أن التأخير في المعابر الحدودية، لا سيما معبر "نصيب"، يؤدي إلى تلف البضائع وزيادة التكاليف التشغيلية، وأيضًا المنافسة الشديدة للمنتجات السورية في الأسواق الخارجية، وارتفاع تكاليف الإنتاج والشحن مقارنة بدول أخرى.

وترفض بعض الدول استقبال وسائل النقل القديمة، مثل البرادات المصنعة قبل عام 2004، مما يشكل تحديًا لأسطول النقل السوري.

ميزان تجاري خاسر

يعاني الميزان التجاري السوري عجزًا كبيرًا لصلحة الواردات على حساب الصادرات التي تراجعت بشكل حاد منذ عدة سنوات لعدة عوامل أهمها:

• تضرر القاعدة الإنتاجية، وبالتالي انخفاض القدرة التصديرية.

• العقوبات الدولية التي ما زال معظمها ساري المفعول.

• فتح باب الاستيراد ورفع القيود عنه، مما أدى إلى إغراق السوق المحلية ببضائع عبر الحدود (التركية واللبنانية)، وزيادة الضغط على الصناعات الوطنية.

• معظم الصادرات السورية هي مواد أولية ومنتجات زراعية غير مصنعة وذات قيمة مضافة بسيطة، بينما معظم الواردات هي سلع مصنعة مثل السيارات وأجهزة الاتصال وغيرها.

حلول وتوصيات

لكي يتمكن المنتج المحلي من المنافسة داخل السوق السورية في مواجهة السلع المستوردة، قال الخبير الاقتصادي فادي عياش، إن على الدولة السورية تأمين متطلبات المنافسة الحرة والعادلة للإنتاج المحلي بين المنتجين المحليين من جهة، وبينهم وبين السلع المستوردة من جهة ثانية.

وهذا يستوجب تطبيق مفاهيم "الحماية الذكية" من قبل الحكومة، واعتماد استراتيجيات الميزة التنافسية لتعزيز القدرة التنافسية من قبل الشركات السورية، للتأقلم مع مفاهيم اقتصاد السوق الحر، والانفتاح الاقتصادي، وضمان استمرار الإنتاج المحلي وزيادة الإنتاجية والجودة، وزيادة تنافسية الإنتاج المحلي في الأسواق المحلية والخارجية.

ونوه عياش إلى أن المنافسة لا تقتضي المواجهة دومًا، بل قد تكون أساليب المنافسة من خلال تطبيق استراتيجيات النمو والتوسع والتعاون الدولي، كأساليب الترخيص والامتياز والمشروعات المشتركة، أي اعتماد تقنيات التضافر والمواكبة، عوضًا عن المواجهة، وهي ما يُعرف اقتصاديًا بنظرية "الحوت والسمكة".

وتتعدد أشكال الحماية لتتناسب مع طبيعة المنتج المحمي، من عوائق جمركية، ودعم صادرات، وترويج دولي، ومزايا وإعفاءات ضريبية، وتسهيلات ائتمانية وتمويلية، وتيسير إجراءات، وجميعها يمكن تطبيقها، وفق عياش، بشكل تدريجي، متزايد أو متناقص، أو كشرائح بحسب الغاية والنتائج الفعلية المحققة.

وأكد عياش ضرورة اعتماد مفهوم "منافسة الدولة" للنفاذ إلى الأسواق الدولية، أي أن تتبنى الحكومة مجموعة حوافز تصديرية على مستوى تكاليف الإنتاج والجودة والتصدير لتمكين المنتج السوري من المنافسة في الأسواق الخارجية، خاصة المنتجات التي تتمتع بمزايا تنافسية وذات أولوية كالمنتجات الغذائية والكيماوية والنسيجية والألبسة.

كما أن على الدولة تطبيق مفهوم "العلامة التجارية الجغرافية"، ولا سيما للمنتجات التي نمتلك فيها مزايا تنافسية مطلقة أو مزايا نسبية عالية، كبعض المنتجات الزراعية (الكزبرة والكمون وحبة البركة والكرز والرمان وزيت الزيتون والفستق الحلبي والنباتات العطرية والطبية)، بالإضافة إلى الإنتاج الحيواني مثل الخراف والماعز السوري وما ينتج عنها، والحلويات السورية، والصناعات الحرفية والتراثية التي تمتاز بمواصفات خاصة بحكم طبيعة الجغرافيا والثقافة السورية.

يبقى دعم الإنتاج المحلي وتعزيز الصادرات خطوة أساسية لإعادة التوازن إلى الاقتصاد السوري، لكن نجاح هذه الخطوة مرهون بقدرة الدولة على توفير بيئة منافسة عادلة، وتوجيه الدعم نحو القطاعات ذات الميزة التنافسية، بما يحول الدعم من إجراء مرحلي إلى أداة حقيقية للنهوض الاقتصادي.

عودة النقل التجاري بين سوريا وتركيا بعد 15 عامًا عبر معبر باب الهوى – 28 آب 2025 (هيئة المنافذ الحدودية/ فيسبوك)

قوانين رادعة أم محو "أمية إعلامية"

السوريون يواجهون طوفان التضليل الرقمي

عنب بلدي – كريستينا الشماس

مع ثورة تكنولوجيا المعلومات، بات معظم السوريين يعتمدون على الفضاء الرقمي كمصدر لتلقي الأخبار، فتحول الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي إلى مساحة رئيسة للتعبير والتفاعل ومتابعة آخر الاحداث.

لكن هذا الحضور المكثف ترافق مع تحديات متصاعدة، أبرزها انتشار المعلومات المضللة وخطابات الكراهية التي تهدد النسيج الاجتماعي.

وفي ظل غياب سياسات رقمية فعالة لحماية الأفراد وضمان استخدام آمن للتكنولوجيا، أصبحت المخاطر الرقمية تهدد الأمن النفسي والاجتماعي وفرص بناء السلام في المجتمع السوري.

ناقشت عنب بلدي مع صحفيين وناشطين مجتمعيين سوريين مدى تأثير المعلومات المضللة وخطابات الكراهية المنتشرة عبر الفضاء الرقمي على المجتمع السوري.

مواجهة المعلومات المضللة

قالت نسيبة موسى، وهي صحفية ومن مستخدمي الفضاء الرقمي، لعنب بلدي، إن مسؤوليتها كصحفية تفرض عليها التحقق من أي معلومة، صحيحة كانت أو مضللة، عبر البحث عن مصدرها وظروف نشرها، والتأكد من خلفياتها قبل التعامل معها.

وأوضحت أنها لا تعيد نشر المعلومة المضللة حتى بهدف التحذير منها، كي لا تسهم في انتشارها، بل تركز على نشر ما هو موثوق وحقيقي.

أما في مواجهة خطاب الكراهية، فترد نسيبة بخطاب بديل قائم على الإصغاء والدقة في اختيار الكلمات، مع التبليغ عن أي محتوى مسيء قد يهدد الأفراد أو المجتمع.

بدورها، وصفت منال فتيح، إحدى مستخدمات مواقع التواصل الاجتماعي، مواجهة المعلومات المضللة وخطابات الكراهية بالمهمة الصعبة، نظرًا إلى انتشارها الكبير في الفضاء الرقمي، مشيرة إلى أنها تأثرت بشكل مباشر حين أجبرتها شائعة خاطئة على ترك منزلها أيامًا عدة.

"رغم وعيي المعتاد بضرورة التحقق من أكثر من مصدر، وجدت نفسي هذه المرة ضحية للرعب، ما يثبت أن التأثير النفسي لهذه المعلومات هائل"، قالت منال.

واعتبر محمود الصمادي، ناشط مجتمعي، أن مواجهة المعلومات المضللة تبدأ بـ"الوعي النقدي"، عبر تحليل المحتوى والتساؤل عن مصدره ودوافعه، خاصة أن خوارزميات المنصات الرقمية تضخم المحتوى المثير للانقسام.

وأكد محمود ضرورة التحقق من المصادر قبل إعادة النشر أو التفاعل، إضافة إلى ما يسميه "المواجهة الرمزية"، أي الرد على خطاب الكراهية بالفن والشعر وسرديات بديلة تعيد الاعتبار للضحايا وتظهر الوجه الإنساني، مقترحًا بناء مساحات رقمية آمنة للحوار والتفريغ العاطفي.

> المعلومات المضللة تؤثر على المزاج الجماعي وتزرع القلق والخوف والانقسام، وبهذا الشكل أثّرت على المجتمع السوري.
>
> محمود الصمادي
> ناشط مجتمعي

دور الشباب السوري

قالت نسيبة موسى، إن الشباب السوري الواعي مطالب برفض أي خطاب يدعو إلى التفرقة على أساس طائفي أو عرقي أو ديني أو جنسي، والعمل عبر مؤسسات المجتمع المدني للتوعية بمخاطر هذه الخطابات.

كما يجب المطالبة بتفعيل قوانين الجريمة الإلكترونية، التي لا يزال الكثيرون يستهزئون بها، فغياب القوانين الصارمة قد يترك سوريا عرضة لمجازر وخسائر لا تقل خطورة عن السلاح، بحسب تعبيرها.

ويرى محمود الصمادي أن دور الشباب يتجاوز الرد، ليشمل إنتاج خطاب بديل عبر سرديات جديدة عن التنمية والتعدد والهوية السورية الجامعة.

وأضاف محمود أن على الشباب أن يكونوا فاعلين لا متلقين فقط، عبر التحرك الرقمي لنشر الوعي، وإعادة تعريف الوطنية بما يتجاوز الانتماءات الضيقة، لتتجه نحو بناء مفهوم الوطن كفضاء للعدالة والكرامة.

"المشاركة في الحوارات المجتمعية ضرورية، فالشباب ليسوا جمهورًا فقط، بل يمكن أن يكونوا صانعي سياسات وميسرين لحوارات عابرة للهويات والانتماءات"، قال محمود.

القوانين بين الردع والحذر

وجود قوانين قوية وصارمة تحد من انتشار المعلومات المضللة وخطاب الكراهية أمر ضروري، برأي الصحفية نسيبة موسى.

فغياب القوانين الرقمية سمح بتداول الأخبار المغلوطة خلال الأحداث الأخيرة في سوريا، ما أدى إلى ضياع البوصلة وخطر إعاقة الوصول إلى العدالة والسلام خلال المرحلة الانتقالية.

"القانون يجب أن يكون رادعًا يفرض غرامات وعقوبات صارمة، ليشكل عبرة لمن يعتدي على دين أو طائفة أو عرق أو أي فئة في المجتمع"، قالت نسيبة.

وتتفق معها منال فتيح على أن القانون هو الرادع الأول والأخير، مشددة على ضرورة أن يتضمن عقوبات واضحة مثل الغرامات المالية والسجن.

وترى منال أن التوعية المجتمعية، خصوصًا بين الشباب، يجب أن تترافق مع القوانين، عبر حملات تستهدف الفئات الأكثر تأثرًا بخطاب الكراهية، للوصول تدريجيًا إلى حلول جذرية.

ويملك محمود الصمادي، ناشط مجتمعي، وجهة نظر أخرى فيتعامل مع فكرة القوانين بحذر، معتبرًا أنها "سلاح ذو حدين".

واعتبر أن الحاجة إليها قائمة لحماية الفئات المستضعفة وضمان بيئة رقمية آمنة، خاصة أن المعلومات المضللة تزرع الخوف وتفكك الثقة المجتمعية.

واقترح محمود بدائل موازية، مثل محو "الأمية الإعلامية"، لتمكين الأفراد من التمييز بين الحقيقة والتضليل، والمساءلة المجتمعية التي تتحقق بوجود آليات مجتمعية لرصد خطاب الكراهية والتعامل معه.

"بصمة-تك".. نحو السلام الرقمي

برزت مبادرة "دارة سلام"، وهي مبادرة سورية محلية، تهدف إلى دمج التكنولوجيا بعملية بناء السلام، وتركز على سرديات العدالة، وتستهدف النساء والشباب في أنشطتها.

وفي هذا السياق، أطلقت المبادرة مشروع "بصمة-تك"، الذي ينطلق من مفهوم "المواطنة الرقمية" ودورها في بناء السلام.

تحدث مصطفى كليب، عضو في مبادرة "دارة سلام"، لعنب بلدي، أن الهدف الأساسي من المشروع هو تمكين المستخدمين وخاصة الشباب من أن يكونوا مواطنين فاعلين وإيجابيين في العالم الرقمي، بطريقة لا يكون المستخدم مجرد متلقٍ للمحتوى، بل صاحب بصمة إيجابية تسهم في خلق بيئة رقمية أكثر أمانًا واحترامًا وتسامحًا.

تحديات رقمية

قال كليب، إن المجتمع الرقمي في سوريا يواجه عدة تحديات منها:

• البنية التحتية والوصول، فهناك ضعف بالإنترنت وارتفاع بالتكلفة، ما يحد من فرص المشاركة الفاعلة للكثيرين.

• انتشار المعلومات المضللة والأخبار الكاذبة وخطاب الكراهية، ما يغذي الصراعات المجتمعية.

• قلة الوعي بما يتعلق بأمن المعلومات والحماية من الاختراقات والمضايقات الرقمية.

• غياب الأطر القانونية الواضحة التي تحمي المستخدم.

• افتقار شريحة كبيرة من المجتمع للمهارات الرقمية الأساسية التي تمكنهم من استخدام الإنترنت بشكل آمن ومفيد.

حلول للمواجهة

اقترح مصطفى كليب، عضو مبادرة "دارة سلام"، حلولًا لمواجهة التحديات الرقمية عبر التوعية والتمكين من خلال المشاريع المحلية، مثل "بصمة-تك" لرفع مستوى الثقافة والمواطنة الرقمية، وهي :

• إنشاء مساحات رقمية وآمنة للحوار البناء وتبادل الآراء بعيدًا عن استخدام خطابات الكراهية.

• المناصرة والدعوة لتطوير قوانين رقمية عادلة تحمي الحقوق الرقمية للمواطنين، ولا تقتصر فقط على الحاسبة، وإنما مواجهة خطابات الكراهية وعلاج أسبابها عبر إجراء دراسات ميدانية معمقة لفهم طبيعة ومدى انتشار الخطاب في الفضاء السوري، والتعرف إلى الأطراف الأكثر تأثرًا به.

• إجراء حوارات تشارك فيها جميع فئات المجتمع، والاستفادة من التجارب الدولية المتعلقة بمواجهة خطاب الكراهية، وتقديم سبل الانتصاف القانوني لهم.

• تحديد مسؤوليات المنصات الرقمية في التعامل مع البلاغات ومحاربة هذا المحتوى.

• تجنب فرض رقابة عامة أو عقوبات قاسية لمجرد قمع الآراء المخالفة.

• خلق بصمة رقمية إيجابية لكل فرد لبناء مجتمع رقمي آمن وسلمي.

تدريب حول المواطنة الرقمية ودورها في بناء السلام ضمن مشروع بصمة-تك - 10 أيلول 2025 (دارة سلام)

حين تصبح المدرسة عبئًا..

لماذا يهرب الطلاب؟

عنب بلدي – د. أكرم خولاني

ظاهرة هروب الطلاب من المدارس هي أحد التحديات التي تواجه العملية التعليمية في مختلف المجتمعات، فهي ليست مجرد غياب عن الحصص المدرسية، بل مؤشر على مشكلات أعمق على مستوى الطالب والأسرة والمدرسة والمجتمع، وتؤثر سلبًا على التحصيل العلمي للطالب وعلى مستقبله، ويمكن أن تؤدي للتسرب من المدرسة، وما ينتج عنه من مشكلات مجتمعية كانتشار الأمية والجهل وغيرهما مما يعوق نمو المجتمع وتطوره في مختلف مجالات الحياة، لذا فهي تتطلب معالجة شاملة ودراسة دقيقة لأسبابها للتوصل إلى الحلول المناسبة.

ما المقصود بالهروب من المدرسة؟

هروب الطالب من المدرسة يعني قضاءه الوقت خارج قاعة الصف خلال الحصص الدراسية في مكان يجهله الأهل ودون علمهم، وهذا هو الفرق بين الهروب من المدرسة وهروب المدرسة، ففي حالة الهروب يحاول الطالب أخذ الإذن من الوالدين للسماح بعدم الذهاب إلى المدرسة بحجة المرض أو غياب المعلم أو غيرهما من الحجج، ويقضي وقته في المنزل.

وقد يكون الهروب كليًا، ويعني أن الطالب ومنذ الصباح لا يدخل إلى المدرسة نهائيًا ثم يعود إلى المنزل بعد انتهاء وقت المدرسة.

وقد يكون الهروب جزئيًا، حيث يغادر الطالب المدرسة في وقت من أوقات الدوام ثم يعود إليها، أو يمكن ألا يعود إلى المدرسة وإنما يعود مباشرة إلى المنزل بعد انتهاء الدوام، أو قد يهرب الطالب من حصة دراسية معينة فيتحجج بأي حجة للخروج من الصف ويقضي وقته متجولًا بين الصفوف أو في دورات المياه حتى انتهاء الحصة المذكورة ثم يعود ليكمل الدوام المدرسي.

ما الأسباب؟

أسباب هروب الطلاب من المدارس متعددة، ما بين التربوية والنفسية والأسرية والاجتماعية، ومن أبرزها:

• كثرة الواجبات المدرسية، فكثير من المعلمين يستخدمون الواجبات المدرسية وسيلة للعقاب والتهديد، ويثقلون كاهل الطلاب بأعباء كبيرة تجعلهم عاجزين عن أدائها، إذ يتعرضون إثر ذلك للعقاب، مما يجعل الجو الذي تتم فيه العملية التعليمية لا يبعث على الشعور بالاطمئنان والرضا، فلا يجدون مناصًا من ذلك سوى الهروب.

• الخوف من العقاب، فتهديد المعلم المستمر لطلابه بالعقاب القاسي يؤثر على عدم انتظامهم بالمدرسة، وأحيانًا يسود الجو الاستبدادي النظام المدرسي ككل، فيؤدي ذلك إلى كراهية المدرسة بالكامل، فالطالب الذي يتأخر عن مواعيد المدرسة لأسباب قهرية ويتعرض للعقاب الشديد، قد يفضّل بعد ذلك عدم الذهاب إلى المدرسة بقية اليوم وقد يعتاد الطالب ذلك فيما بعد.

• عدم وجود بيئة تعليمية محفزة داخل المدرسة، كالافتقار إلى المناهج الدراسية التي تتوافق مع الإمكانات العقلية للطلاب، وضعف العلاقة بين الطالب والمعلمين، أو التعرض للتنمر أو المضايقات من الزملاء أو المعلمين.

• ضعف الدعم النفسي والاجتماعي في المدرسة، حيث يحتاج الطلاب إلى بيئة داعمة تساعدهم على التعامل مع التحديات الشخصية والعاطفية التي قد يواجهونها.

• التأثير السلبي للأصدقاء الذين يمارسون سلوكيات غير ملتزمة تجاه المدرسة.

• المشكلات العاطفية عند الطلاب بسن المراهقة.

• تساهل الأهل مع غياب الطالب عن المدرسة وعدم التعامل مع المشكلة بجدية.

• المستوى التعليمي والثقافي للأسرة الذي قد لا يشجع على التفوق الدراسي.

• انشغال الأهل عن متابعة شؤون أبنائهم المدرسية.

• المشكلات والخلافات الأسرية التي قد تؤثر سلبًا على استقرار الحالة النفسية للطالب.

ما الآثار السلبية للهروب من المدرسة؟

• تراكم الفجوات المعرفية: تؤدي الانقطاعات عن الدروس وعدم تلقي المعلومات بشكل متسلسل إلى ثغرات معرفية تؤثر على الأداء التعليمي وصعوبة فهم المواد الدراسية.

• انخفاض الدافعية والحماسة للتعلم: تؤدي صعوبة فهم الطالب للمناهج بسبب غيابه إلى شعوره بالإحباط والفشل وفقدان الحماسة لمتابعة التعليم.

• التأخر الدراسي: يعتمد التحصيل الدراسي على بناء قاعدة من المهارات في القراءة والكتابة والحساب، ويؤدي التغيب المتكرر عن الدروس إلى ضعف اكتساب هذه المهارات وتأخر التحصيل العلمي.

• التسرب النهائي: يعتبر الهروب المتكرر مؤشرًا قويًا على احتمالية التسرب النهائي من المدرسة وحرمان الطالب من إتمام تعليمه والحصول على شهادة علمية.

• الانخراط في سلوكيات سلبية: ينتج عن الانقطاع عن المدرسة الشعور بالفراغ وفقدان الثقة بالنفس وعدم وجود أهداف واضحة، وقد يدفع تراكم الضغوط النفسية والاجتماعية على الفرد إلى سلوكيات سلبية كالتدخين وتعاطي المخدرات والجريمة أحيانًا.

• ضعف الاندماج الاجتماعي والمشاركة المدنية: يقلل عدم الحصول على تعليم جيد من قدرة الفرد على فهم حقوقه وواجباته والمشاركة بفعالية في المجتمع.

ما الحلول؟

يجب تكاتف الجهود بين المدرسة والأسرة والمجتمع لمكافحة هذه الظاهرة، ويأتي في البداية دور الاختصاصي الاجتماعي المدرسي في بناء علاقة مهنية مع الطالب، والاستماع الفعال إليه وفهم وجهة نظره، لمعرفة الأسباب التي أدت إلى هروبه من المدرسة.

ثم تأتي الخطوة التالية، وهي وضع الخطة الإرشادية لحل المشكلات التي تسببت بهروب الطالب من المدرسة سواء في البيئة المدرسية أو في المنزل، وتقديم الدعم المناسب للطالب عن طريق تشجيعه على الحضور للمدرسة، وذلك باستخدام المعززات المختلفة كالتعزيز الاجتماعي الذي يتضمن عددًا من الإجراءات، كالمديح، والتلامح الجسدي كالربت على الكتف، والتعبيرات الإيجابية للوجه كالابتسامة، والتلامح البصري، وكذلك تعزيز سلوك الانتظام في المدرسة.

وبشكل عام يجب توجيه الطالب للمشاركة في الأنشطة المدرسية التي تستهوي اهتماماته وتساعده على التعبير عن نفسه بشكل إيجابي.

وتعد التوعية المستمرة داخل المدارس خطوة أساسية للحد من ظاهرة الهروب، حيث يجب تعليم الطلاب أهمية التعليم والالتزام بالحضور المدرسي.

ونؤكد أهمية التدخل المبكر لحل أي مشكلة يواجهها الطالب في مراحلها الأولية، الأمر الذي يسهم في تجنب تفاقم المشكلة والوصول إلى نتائج إيجابية في نهاية المطاف.

حساسية موسمية

حلول دوائية ومناعية لـ"حمى القش"

مع اقتراب فصل الخريف، يعود مشهد العطاس المتكرر واحمرار العينين وسيلان الأنف ليذكّر المصابين بالحساسية الموسمية بما يشبه "المعاناة الدورية" التي تفرضها الطبيعة.

تُعرف هذه الحالة أيضًا بـ"حمى القش" أو التهاب الأنف التحسسي الموسمي، وتنتج عن استنشاق غبار الطلع أو مواد مهيجة منتشرة في الهواء خلال مواسم معيّنة ولا سيما في الربيع أو الصيف أو الخريف.

بحسب دراسة أعدها الدكتور جيمس فرنانديز من كلية "كليفلاند كلينيك ليرنر" للطب في الولايات المتحدة، وراجعها الدكتور براين ماندل، فإن الحساسية الموسمية ليست مجرد إزعاج مؤقت، بل يمكن أن تؤثر على نوعية الحياة اليومية، والنوم، وحتى الأداء المدرسي أو العملي لدى المصابين.

الأعراض والتشخيص

تظهر الأعراض بشكل رئيس في الغشاء المبطن للأنف، مما يتسبب في التهاب الأنف التحسسي، أو الغشاء المبطن للأجفان والمغطي لبياض العينين (الملتحمة)، مما يؤدي إلى التهاب الملتحمة التحسسي، وتتباين شدة الأعراض مع تقلب فصول السنة.

تتراوح أعراض الحساسية الموسمية بين العطاس المتكرر، وسيلان أو انسداد الأنف، والحكة في الأنف والحلق والعينين، إضافة إلى احمرار العينين والدمع المستمر.

كما تشمل الأعراض الأخرى كلًا من السعال والأزيز التنفسي، خاصة عند الأشخاص الذين يعانون من الربو، وأحيانًا التهيج واضطرابات النوم.

يعتمد الأطباء على ملاحظة الأعراض وتوقيت ظهورها أولًا، وغالبًا ما يتم اللجوء إلى اختبار وخز الجلد أو فحص الأجسام المضادة (IgE) لتحديد المادة المسببة للحساسية، خصوصًا في الحالات المعقدة أو المزمنة.

العلاجات المتاحة

توصي الدراسة بعدة مستويات من العلاج:

• البخاخات الأنفية الكورتيزونية: الخيار الأول والأكثر فاعلية.

• مضادات الهيستامين: سواء على شكل أقراص أو بخاخات أنفية، وقد تُدمج مع مزيلات الاحتقان لفترة قصيرة.

• العلاجات المساعدة: مثل غسل الأنف بمحلول ملحي لتخفيف الاحتقان.

• في الحالات الأكثر شدة، قد يتم اللجوء إلى كورتيزونات فموية أو بالحقن لفترات قصيرة جدًا.

أما بالنسبة لأعراض العين، فتنصح الدراسة بغسل العينين بالمحاليل العادية (الدموع الاصطناعية) أو استخدام القطرات العينية المضادة للهيستامين، مع إمكانية اللجوء إلى القطرات الكورتيزونية تحت إشراف طبي صارم، وتنصح بعدم ارتداء العدسات اللاصقة في أثناء نوبات التهاب الملتحمة التحسسي.

العلاج المناعي

تفتح الدراسة نافذة على ما يُعرف بـ"العلاج المناعي" (إزالة التحسس)، وهو أسلوب علاجي يقوم على تعريض المريض تدريجيًا لكميات صغيرة من المادة المثيرة للحساسية، سواء عن طريق الحقن أو تحت اللسان، بهدف تدريب الجهاز المناعي على التعايش مع هذه المادة وتقليل ردود الفعل التحسسية بمرور الوقت.

لكن، يشدد الأطباء على ضرورة أن يتم هذا العلاج في بيئة مراقبة، بسبب احتمال حدوث تفاعلات تحسسية شديدة، ولو بشكل نادر.

الحساسية الموسمية ليست مرضًا يمكن تجاهله على أنه "عطاس موسمي"، بل هي حالة صحية تحتاج إلى متابعة وعلاج، خصوصًا أن تطورها قد يؤدي إلى مضاعفات مثل الربو أو التهابات الجيوب المزمنة.

والرسالة الأساسية التي تخلص إليها الدراسة أن العلاج المبكر والمتكامل، سواء دوائي أو مناعي، قادر على الحد من تأثير هذه الحساسية وتحسين جودة حياة المصابين بها.

متجاوزًا حدود السياسة والاتهامات

فضل شاكر
"يعيد التوازن" إلى الأغنية العربية

عنب بلدي – عمر علاء الدين

"إلا وأنا معاك"، "كيفك ع فراقي"، "صحّاك الشوق"... كلمات لا تكاد تمر في شارع من شوارع دمشق، إلا وتسمعها في مقهى، أو في سيارة تعبر الطريق، ويرددها الكبير والصغير.
تلك الكلمات هي مقدمة أغانٍ أطلقها الفنان اللبناني فضل شاكر في الأشهر الستة الماضية، وحققت نجاحًا مليونية على "يوتيوب".

حفلت أغانٍ معظم ألبوم فضل شاكر الجديد "تفاوتت درجات حلوها" بـ 18 لحنًا من ألحانه

لا تكاد تمر ساعات على إطلاق إحدى أغانيه حتى تحقق ملايين المشاهدات وتتفوق أرقامها على أغانٍ مضى على إطلاقها أشهر وسنوات، وفق ما تظهر الأرقام على "يوتيوب" ومنصات الأغاني.
وبمراجعة سريعة، تكشف الأرقام أن أغنيته الأخيرة "صحاك الشوق"، على سبيل المثال، التي أطلقها قبل أسبوعين فقط، حققت على "يوتيوب" أكثر من 40 مليون مشاهدة، في حين تخطت أغنية "كيفك ع فراقي" التي أُطلقت قبل شهر واحد 88 مليون مشاهدة، بينما تجاوزت أغنية "أحلى رسمة" 151 مليون مشاهدة بعد مرور أربعة أشهر على إطلاقها.
يرى دكتور العلوم الموسيقية والباحث الأردني أيمن تيسير، أن أعمال شاكر تحمل رسالة للوسط الفني بأن القيمة الفنية الصادقة كافية لبلوغ النجاح، بينما الأرقام تبقى "وهمًا قصير العمر".

ثناء وجدل واتهام

عودة شاكر إلى الساحة أثارت جدلًا سواء بين الفنانين، أو بين الجمهور الذي انقسم بين محب له مرحب بعودته، وبين ناقد له ولتاريخه المثقل بالملفات القضائية، إضافة إلى أن موقفه من الثورة السورية، كان سببًا في الهجوم عليه من بعض الأطراف في لبنان، أبرزها تيار "حزب الله".
الفنان التونسي صابر الرباعي، أثنى على الفنان اللبناني فضل شاكر في الفترة الأخيرة، معتبرًا أن الأغاني التي طرحها أسهمت في إعادة التوازن للأغنية العربية، ومنحتها روحًا صادقة تفتقدها الساحة منذ سنوات.
وشكر الرباعي في تغريدة على حسابه بمنصة "إكس"، في 30 من آب الماضي، فضل شاكر وكامل فريق العمل من شعراء وملحنين وموزعين، قائلًا، "أعدتم التوازن للأغنية العربية من خلال إبداعاتكم الأخيرة".
وأضاف الرباعي، "مقولة الجمهور عايز كده غير صحيحة"، معتبرًا أن الجمهور يريد أغنية صادقة وعميقة وإحساسها عالٍ يخاطب وجدانهم لا أكثر.
المطرب اللبناني راغب علامة، أثار جدلًا واسعًا بعد حديثه عن حملات الهجوم التي تعرض لها مؤخرًا على مواقع التواصل الاجتماعي، وأنه لا يلجأ للقتل للدفاع عن نفسه وإنما للقانون، بالإشارة إلى التهم الموجهة لفضل شاكر، وهي التورط في حادثة "عبرا" إلى جانب أحمد الأسير، حيث أدت الحادثة إلى مقتل 18 جنديًا لبنانيًا.
راغب علامة، وفي حديث إلى موقع "ET بالعربي"، شدد على أنه لا يلجأ إلى الأساليب غير القانونية لمواجهة هذه الهجمات، موضحًا، "أنا لا أحمل سلاحًا ولا أقتل من تكلم عليّ لدي القضاء والقانون، وأؤمن بالدولة وبالقانون، وطريقتي هي القانون".
ولفت علامة إلى أن بعض الأشخاص يلجؤون إلى أساليب مختلفة تمامًا للدفاع عن أنفسهم، مضيفًا، "طريقة غيري قد تكون على طريقة (الزعران)، لكن بالنسبة لي القانون هو من يأخذ حقي، حتى لو لم يستطع أن يأخذ حقي بالكامل".
هذا التصريح أثار حفيظة نجل فضل شاكر، محمد، الذي أبدى استغرابه من تصريح علامة الأخير، مؤكدًا أن والده لم يتورط في أي عمليات قتل كما يُشاع.
وقال محمد شاكر مخاطبًا علامة، "اليوم نراك تعود وتتحدث أنك لا تحمل سلاحًا ولا تقتل، أبي (فضل شاكر) متى قتل؟ أنت تعلم جيدًا أن المحكمة العسكرية برّأت والدي، وتعلم أن أبي ليست له علاقة بهذا الموضوع".
واعتبر محمد شاكر أن ما جرى لوالده كان "رد فعل على ما فُعل بنا، حُرق منزلنا وبقي على مدار ثلاثة أيام يتعرض للسرقة. إن أبي حمل السلاح لأنه لم يقدر أحد على حمايتنا، لكنه لم يقتل ولم يحرق ولم يسرق".

البساطة الجذابة

يواصل الفنان اللبناني فضل شاكر تأكيد حضوره كأحد أبرز الأصوات العربية التي ما زالت تراهن على البساطة والصدق الفني بعيدًا عن البهرجة والضجيج، بحسب الدكتور في العلوم الموسيقية بالجامعة الأردنية والباحث أيمن تيسير.
واعتبر تيسير، خلال حديثه إلى عنب بلدي، أن فضل شاكر في أغانيه الخمس الأخيرة، نجح في إثبات أن "الموسيقا الحقيقية تصل إلى القلوب عندما تنطلق من إحساس صادق ومقام عربي أصيل".
واعتمدت هذه الأعمال، بحسب الباحث الأردني، على مقام "البياتي" وإيقاع "المقسوم المعتدل"، ما منحها سلاسة وقربًا من الأذن العربية، وأعاد المستمع إلى أجواء الطرب الأصيل.
وعلى الرغم من "كثافة" النصوص الغنائية، فقد قدم شاكر، بحسب الدكتور في العلوم الموسيقية، "أداء مليئًا بالعاطفة والإحساس، متجنبًا المبالغة في الاستعراض الصوتي"، الأمر الذي عزز من صدق التجربة الفنية".
ويرى تيسير أن الأرقام التي حققتها هذه الأغاني على منصات الاستماع والمشاهدة جاءت لـ"تؤكد أن الجمهور العربي لا يزال متمسكًا بجذوره الموسيقية، وأن الفن الأصيل هو ما يفرض نفسه على الذائقة العامة".
أما الفنان المصري هاني شاكر فقال، "أنا أحب صوت فضل شاكر، وهو فنان صاحب إحساس مميز، وأستمتع بالاستماع إليه دائمًا، مشكلاته السياسية لا تعنيني، وأتمنى من الله أن يخرج من أزماته بخير".
واعتبر المطرب المصري أن "الفن رسالة إنسانية راقية، ويجب أن نحكم على الفنان من خلال إبداعه، لا مواقفه السياسية أو الشخصية".
وفي تجربة فضل شاكر، بحسب الدكتور في العلوم الموسيقية أيمن تيسير، فإن الشعار الشائع "الجمهور عايز كده" فشل.
وأثبت فضل شاكر أن الفنان الحقيقي هو من يقود جمهوره، لا العكس، على حد تعبير الباحث الأردني.
وبرهنت تجربة المطرب اللبناني أن "المقام والإيقاع العربي الأصيل" كفيلان بإنجاح أي عمل غنائي، وأن البساطة قد تكون أكثر جاذبية من التوزيعات الضخمة والآلات المتعددة، بحسب الباحث الذي اعتبر أن ما قام به فضل شاكر، هو "رسالة ضمنية إلى الوسط الفني بأن القيمة الفنية الصادقة وحدها كافية لبلوغ النجاح، فيما تبقى الأرقام المزيفة التي ترافق بعض الأعمال التجارية مجرد وهم قصير العمر".

ما الذي جرى مع فضل شاكر؟

مع انطلاق الثورة السورية، عام 2011، كان فضل شاكر من أوائل الفنانين الذين تضامنوا مع الشعب السوري في ثورته، وأصدر عدة أغانٍ عن الثورة مثل: "لا تضعفي يا سوريا"، "سنظل فيها صامدين"، "سوف نبقى هنا".
وكان شاكر صرح أكثر من مرة أنه لن يعتزل الغناء إلا بعد موت بشار، في إشارة إلى رئيس النظام السوري، وقال "سأهدي اعتزالي للثورة السورية".
وبرر حماسته للثورة السورية بأنه يكره الظلم، وأن ما يتعرض له السوريون هو ظلم يشبه ما يتعرض له أهالي غزة من الاحتلال الإسرائيلي.
وبدأ بعدها بالظهور إلى جانب الشيخ أحمد الأسير، في أوائل عام 2012، ويعتبر الأسير من أبرز رموز التيار السلفي في لبنان ولا سيما مدينته صيدا، ونفذ اعتصامًا استمر لأسابيع في ذات العام احتجاجًا على سلاح "حزب الله" للمطالبة بانتزاعه، قبل فض الاعتصام بالقوة من قبل الأمن وقوى الجيش، واختفى منذ ذلك الحين.
واتهم القضاء اللبناني شاكر بأنه تورط، إلى جانب الأسير، في أحداث "عبرا" عام 2013 التي وقعت عقب تصادم عسكري حصل بين جماعة الأسير والجيش اللبناني، في حزيران 2013، ما أدى إلى مقتل 18 شخصًا من المؤسسة العسكرية اللبنانية، لكن شاكر نفى مشاركته في تلك الواقعة، مشيرًا إلى أنه ابتعد عن الأسير إثر خلاف معه قبل شهرين من الأحداث.
وفي حديث مع صحيفة "الحياة" اللندنية عام 2017، قال شاكر، "استُدرجت إلى مواجهة مع (حزب الله)، وليس مع الجيش اللبناني، وأنا ومجموعتي لم نطلق رصاصة على الجيش ولا على الحزب".
وأضاف، "كل ما أقدمت عليه هو مشاركتي في تظاهرات احتجاج على نفوذ (حزب الله) في صيدا، وتنديد بجرائم النظام في سوريا، وهذا ما لا يستحق ما طلبه لي القاضي في القرار الظنّي، وهو السجن لخمس سنوات".
وشارك فضل في مظاهرات عدة داخل الأراضي اللبنانية نددت بما وصفتها بـ"الجرائم" التي قام بها النظام السوري بحق المدنيين في سوريا، وبمشاركة ميليشيا "حزب الله" إلى جانبه في القتال.
كما دعا إلى "نصرة الشعب السوري"، وأعلن في مطلع الثورة السورية عن تشكيل كتائب "مقاومة حرة"، داعيًا إلى النفير العام في سوريا ضد النظام والحزب اللبناني.
في عام 2020، أصدرت المحكمة العسكرية في لبنان حكمًا غيابيًا على فضل شاكر بالسجن لمدة 22 عامًا مع الأشغال الشاقة.
وكان قبلها قد صدر حكم بحقه، في أيلول 2017، حيث قضت المحكمة العسكرية ذاتها بسجن الفنان 15 عامًا مع الأشغال الشاقة، تزامنًا مع إقرارها إعدام أحمد الأسير، إلا أن هذا الحكم أسقطه القضاء اللبناني عن شاكر، في تموز 2018، وحكم ببراءته من تهمة "تشكيل عصابة مسلحة".
وما زالت بعض التهم بحق شاكر موجودة حتى اليوم، منها تعكير صلات لبنان بدولة عربية، وإثارة النعرات الطائفية، والمس بسمعة مؤسسة الجيش اللبناني، وتمويل مجموعة أحمد الأسير، وتقديم خدمات لوجستية لأشخاص قاموا بعمليات إرهاب، وتبييض أموال.

"الدارك ويب"
كيف يتحول الترفيه الرقمي إلى خطر يهدد الأطفال

مع توسع الفضاء الرقمي وتزايد الاعتماد على الإنترنت في التعليم والتسلية، تنشأ مخاطر وتحديات متسارعة تهدد شريحة الأطفال.
"الويب المظلم" أو ما يسمى "الدارك ويب" يمثل أحد أخطر هذه التحديات، فهو يتيح لمجرمين استغلال الثغرات التقنية والاجتماعية للتسلل إلى حياة الصغار، إذ لم تعد الجرائم الإلكترونية تقتصر على سرقة بيانات أو اختراق أنظمة، بل تجاوزت ذلك إلى استهداف الأطفال بشكل مباشر من خلاله.

ما "الدارك ويب"

يُعد "الدارك ويب" جزءًا خفيًا من شبكة الإنترنت لا يمكن الوصول إليه عبر المتصفحات التقليدية مثل "كروم" أو "سفاري"، بل يحتاج إلى برامج خاصة مثل "TOR".
الخبير في التكنولوجيا وأمن المعلومات عامر بشار، قال لعنب بلدي، إن هذا الفضاء يُستغل في أنشطة غير قانونية تشمل تجارة المخدرات والأسلحة والبيانات المسروقة، وحتى منصات استغلال الأطفال وغيرها من الممارسات الممنوعة.

استغلال الألعاب للوصول إلى "الدارك ويب"

تبدو بعض الألعاب عادية للوهلة الأولى، لكنها قد تتحول إلى بوابة غير آمنة، ولفت الخبير بشار عامر إلى أن بعض الجهات تستغل مثل هذه الألعاب بعد أن يتم تعديلها من خلال نسخ غير رسمية أو روابط تحميل مشبوهة لتكون بوابة يمكن أن تقود المستخدمين إلى غرف دردشة أو منصات على "الدارك ويب"، حيث يصبحون عرضة لسرقة البيانات أو الابتزاز أو حتى دفعهم إلى سلوكيات مؤذية.

علامات تكشف خطورة اللعبة

غالبًا ما تظهر مؤشرات تحذيرية تكشف أن اللعبة غير آمنة، مثل تحميلها من مصادر غير رسمية، ويوضح الخبير في التكنولوجيا وأمن المعلومات عامر بشار، أن هناك عدة إشارات مقلقة يجب الانتباه إليها:

1. مصدر التحميل غير الرسمي: اللعبة لا تُحمّل من المتجر الرسمي وإنما من رابط عشوائي أو منتدى غير معروف.
2. طلبات وصول مشبوهة: اللعبة تطلب صلاحيات غير منطقية مثل الوصول إلى الكاميرا أو الميكروفون أو جهات الاتصال دون سبب.
3. حجم اللعبة أو سلوكها غير طبيعي: اللعبة صغيرة الحجم جدًا، لكنها تستهلك الإنترنت بشكل كبير أو تبطئ الجهاز.
4. محادثات مجهولة المصدر: وجود غرف دردشة داخل اللعبة، حيث تتم دعوة الأطفال أو المستخدمين لمحادثات سرية خارج بيئة اللعبة.

ونبه الخبير إلى احتمال أن تكون اللعبة عادية ومحمّلة من المتجر الرسمي، لكن يتم إرسال إعلانات وروابط داخل اللعبة من قبل بعض الأشخاص، تدعو المستخدم للانضمام إلى دردشات خاصة أو تحميل إضافات من خارج المتجر.

نصائح تقنية للمستخدمين

لتفادي المخاطر المتعلقة بـ"الدارك ويب"، ينصح الخبير عامر بشار، باتباع إجراءات وقائية، كتحميل الألعاب فقط من المتاجر الرسمية، والتحقق من هوية المطوّر (هل الشركة معروفة وموثوقة)، ومراجعة التعليقات الخاصة باللعبة، فبعض المستخدمين يكشفون عادة عن مشكلات أو ممارسات مشبوهة.
كما يجب استخدام برنامج موثوق لمكافحة الفيروسات للكشف عن التطبيقات الضارة، ومن الضروري تفعيل الرقابة على الأذون، من خلال منع أي لعبة من الوصول إلى الميكروفون أو الكاميرا إلا إذا كان ذلك ضروريًا.
وأيضًا، مراقبة الدردشات أو المراسلات على اللعبة، ومنع إضافة أشخاص مجهولين للعب معًا، والمراقبة الدائمة لاستهلاك الإنترنت بشكل دائم، إذ قد تكون اللعبة ترسل بياناتك في الخلفية.
وبما أن الأطفال يشكلون الفئة الأكثر عرضة للاستغلال عبر الألعاب الإلكترونية، يشدد عامر بشار على ضرورة أن يثقف الأهل أبناءهم حول وجود ألعاب خطيرة، وأن يتولوا بأنفسهم مهمة تثبيت الألعاب من مصادر آمنة.
كما ينصح باستخدام خاصية الرقابة الأبوية، والمتابعة المستمرة لما يتعرض له الأطفال من محادثات أو روابط، مع تعليمهم الحذر من الغرباء ومشاركة الأهل في اللعب أحيانًا لاكتشاف أي سلوك مريب.

"معاوية".. دراما تاريخية تتعرض للنقد

سجلت الدراما التاريخية العربية حضورها اللافت في الموسم الرمضاني الماضي، وكان من أبرز أعمالها مسلسل "معاوية"، الذي يجسد سيرة سادس الخلفاء معاوية بن أبي سفيان.
تدور أحداث العمل عن سيرة معاوية الشخصية منذ نشأته ودوره في كتابة الوحي، وحتى توليه الحكم عقب تنازل الإمام الحسن بن علي عن الخلافة.
كما يغطي العمل أحداثًا محورية في التاريخ الإسلامي، كمرحلة "الفتنة الكبرى"، بداية من استشهاد الخليفة عثمان بن عفان، مرورًا بحكم الإمام علي بن أبي طالب، ثم وصول معاوية إلى سدة الحكم، وانتهاء بمساعيه لتسليم الخلافة لابنه يزيد.
ورصد العمل أهم محطات إدارته شؤون الحكم، بالإضافة إلى الجوانب البطولية التي خاضها معاوية، كإنشاء الأسطول البحري بعد حريق عكا، ومعركة فتح قبرص بعد مواجهة "البيزنطيين".
وتناولت أحداث العمل معركة "القسطنطينية" ومواجهة "الروم"، إحدى أكثر معارك الإسلام "شراسة"، والتي أدت إلى استشهاد الصحابي "أبو أيوب الأنصاري"، كما تعرض لواقعة "صفين".
وتطرق العمل لتفاصيل الحياة الشخصية للخليفة الأموي معاوية، إذ عرض مراهقته وشبابه، وزواجه من فاختة ووفاتها، وطلاقه من زوجته ميسون، ووفاة ابنه البكر عبد الرحمن، ووالدته، وأخيه.
حملة انتقادات واسعة طالت مسلسل "معاوية"، منذ أولى حلقاته، ومردّها أسباب دينية، منها: تجسيد سيرة الصحابة والخلفاء وخاصة شخصية معاوية التي تعتبر "موضع جدل" في تاريخ الإسلام، والمغالطات التاريخية في تلك الحقبة، وأسباب فنية ترتبط بأداء الفنانين، وبالمحتوى، وبالمظهر الخارجي.
وبدأت الانتقادات بمشهد ولادة الخليفة معاوية، الذي أثار موجة غضب، كذلك مراحل حياته العمرية التي مرت بسرعة كبيرة، كمراهقته، ودخوله الإسلام، وحتى عندما أصبح كاتبًا للوحي، دون التطرق لتفاصيل أساسية، وهنا اعتبر المؤرخون والنقاد أن هدف العمل ليس رصد جوانب حياة معاوية، بل تقديم صورة أرادها صنّاع العمل أن تكون حياة معاوية.
إظهار وجوه الصحابة مثل "أبو بكر" وعمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهم، كان أحد أبرز الانتقادات التي طالت العمل ونجومه.
ويمتد النقد إلى غياب المعالجة الدرامية الواضحة، وسوء اختيار الفنانين، وأداء بعضهم "البارد"، وكثرة الحوارات الفارغة التي لا تمهد لأحداث درامية، جعل الإخراج موضع سخرية، بالإضافة إلى أزياء الفنانين وملوكهم التي لم تناسب تلك الحقبة.
"معاوية"، بطولة عدة فنانين سوريين وعرب، منهم لجين إسماعيل بدور معاوية، وإياد نصار بدور علي بن أبي طالب، وسامر المصري بدور عمر بن الخطاب، وأيمن زيدان بدور عثمان بن عفان، وغانم الزرلي بدور يزيد بن أبي سفيان، وسهير بن عمارة بدور هند بنت عتبة، ووائل شرف بدور عمرو بن العاص، وأسماء جلال بدور زوجة معاوية، وفنانون آخرون.
العمل من تأليف خالد صلاح، وإخراج أحمد مدحت، وإنتاج مجموعة "mbc" وعُرض على قنواتها، وعلى منصة "شاهد"، ويعد المسلسل أضخم دراما تاريخية عربية، بميزانية استثنائية بلغت 100 مليون دولار، إذ تضمن تقديم مشاهد بصرية مميزة، كالمعارك "الضخمة".

للمشاركة في تحرير صفحات "عنب بلدي" يمكنكم إرسال مشاركاتكم
عبر البريد الإلكتروني إلى editor@enabbaladi.org
الآراء الواردة في الجريدة لا تعبر بالضرورة عن رأي عنب بلدي

كتاب

"زلزال فتح دمشق"..
شهادة على 11 يومًا غيّرت وجه سوريا

تفاصيل لم تتناولها الروايات الرسمية، وقلّما نقلها الإعلام المحلي والعربي والغربي، يعرضها الصحفي والكاتب السوري أحمد موفق زيدان، في كتابه "زلزال فتح دمشق"، الذي يتناول الأيام التي سبقت وأعقبت دخول دمشق، وأنهت النظام السابق.
"زلزال فتح دمشق"، الذي صدر في شباط الماضي، يعد شهادة ميدانية حيّة على مرحلة يعتبرها الكاتب نقطة فاصلة في التاريخ السوري الحديث.
وهو لا يكتفي بإعادة سرد تسلسل الأحداث، بل يسعى إلى بناء سردية بديلة تستند إلى معايشة الكاتب المباشرة للأحداث، بدءًا من غرفة العمليات في شمال إدلب وصولًا إلى لحظة دخول العاصمة.
يقول زيدان، إن تلك اللحظات شكلت "فتحًا داخليًا"، لم تُسفك فيه أنهار من الدم كما توقع كثيرون، بل حمل روحًا يغلب عليها التسامح والعفو عن الناس، الذين ساروا جنبًا إلى جنب رغم الجراح، تاركين أمر المحاسبة للقضاء، ليقدموا مشهدًا يبتعد عن ثنائية المنتصر والمهزوم التي سادت أدبيات الحرب.
يمزج الكتاب بين السرد الميداني والتحليل السياسي، في محاولة لفهم كيف تحولت دمشق من "مزرعة" كما يصفها الكاتب، إلى فضاء مفتوح لوطن يبحث عن ذاته.
ومن خلال شهادات الشهداء والمقاتلين، يسعى زيدان إلى دحض الروايات التي تربط "الفتح" بصفقات إقليمية أو مؤامرات دولية، مؤكدًا أن ما جرى كان فعلًا سوريًا بامتياز، قاده أبناء الداخل بتضحياتهم وإصرارهم.
تطرق زيدان إلى البعد الإنساني، من خلال توثيق تفاصيل صغيرة من حياة الناس الذين عاشوا تلك الأيام، وأثرها النفسي والاجتماعي عليهم .
في ختام "زلزال فتح دمشق"، يوضح أحمد موفق زيدان أن عمله ليس سوى خطوة أولى في مسار طويل من التوثيق، وأن مسؤولية حفظ الذاكرة لا يمكن أن تُترك للمصادفات أو للروايات الرسمية.
يرى زيدان أن ما جرى يستحق أن يُروى بأصوات متعددة، وأن يكون هذا الكتاب باكورة لسلسلة أعمال تسرد تفاصيل "الفتح" كما عاشها الأبطال والناس العاديون.

مَن الكاتب؟

أحمد موفق زيدان صحفي وكاتب سوري، والمستشار الإعلامي الحالي للرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع.
عمل مراسلًا ميدانيًا لسنوات طويلة في مناطق النزاع، خصوصًا في باكستان وأفغانستان ومؤخرًا في سوريا واليمن.
وسجل أحمد زيدان حضورًا إعلاميًا بارزًا عقب هجمات 11 من أيلول 2001، كما غطى الحرب على أفغانستان، والتقى أكثر من مرة مع زعيم تنظيم "القاعدة" السابق، أسامة بن لادن.
من مؤلفاته: "طالبان أفغانستان.. مستقبل الحركة وآفاق الدولة"، "صعود طالبان: طالبان الإمارة الثانية"، "صيف أفغانستان الطويل: من الجهاد إلى الإمارة"، "آسيا الوسطى: الهوية الضائعة".
في عام 2015، وضعت الولايات المتحدة الأمريكية زيدان على قائمة الإرهابيين المشتبه بهم، متهمة إياه بالانتماء لـ"القاعدة" و"الإخوان المسلمين"، عدا عن عمله مديرًا لمكتب شبكة "الجزيرة" في باكستان.

رغم تأهله إلى نهائيات كأس آسيا

انتقادات تطول أداء "الأولمبي" السوري تحت 23 عامًا

استعدادات المنتخب السوري الأولمبي لتصفيات كأس آسيا - 10 آب 2025 (المنتخب السوري/ فيس بوك)

عنب بلدي – مارينا مرهج

تأهل منتخب سوريا الأولمبي لكرة القدم إلى نهائيات كأس آسيا تحت 23 عامًا، لم تجنّبه انتقادات طالت الأداء خلال البطولة مقابل التقييم خلال التدريبات، وكذلك ضعف الخط الدفاعي مقابل أداء هجومي فردي.

وأمام هذا الأداء سيواجه "الأولمبي" تحديات في التشكيلة وخطة اللعب، تفرضها قرعة صعبة في النهائيات، المقررة مطلع العام المقبل في السعودية.

وجاء التأهل، في 9 من أيلول الحالي، بعد فوز على منتخب طاجكستان بهدف وحيد في التصفيات المؤهلة إلى النهائيات الآسيوية، والمقامة في العاصمة الطاجكية دوشنبه.

وسجل هدف المنتخب السوري اللاعب محمد سراقبي، في الدقيقة بعد الـ97، ليتصدر المنتخب بهذا المجموعة الـ11 برصيد تسع نقاط، بينما احتلت الفلبين المركز الثاني برصيد ست نقاط، أما طاجكستان فقد حلت بالمركز الثالث برصيد ثلاث نقاط، بينما بقيت نيبال أخيرًا بلا نقاط.

وكان منتخب سوريا الأولمبي فاز خلال التصفيات على منتخب الفلبين بهدفين مقابل هدف، وعلى منتخب نيبال بأربعة أهداف مقابل هدفين.

وينص نظام البطولة على تأهل أبطال المجموعات الـ11 إلى النهائيات الآسيوية، إضافة إلى أفضل أربعة فرق تحل في المركز الثاني.

فوز تطوله الانتقادات

استطاع منتخب سوريا الأولمبي تحقيق التأهل إلى كأس آسيا، بالرغم من أن فترة التحضيرات كانت قصيرة جدًا، وبإمكانيات متواضعة.

وقال مدير المنتخب الأولمبي، يوسف ربيع حسن، في حديث إلى عنب بلدي، إنه تم التركيز خلال التحضيرات على رفع الروح المعنوية للاعبين، وتعزيز الثقة بالنفس والانضباط الذهني، والاهتمام باللعب الجماعي وليس الفردي، والتعامل مع الضغط الجماهيري والإعلامي بهدوء.

بالمقابل، يرى الخبير الرياضي حسين مصطفى، أن أداء المنتخب السوري مغاير تمامًا لما تمت مشاهدته خلال التدريبات في الفترة التحضيرية، وهو ما يستدعي برأيه وضع إشارات استفهام على مستوى الفريق ككل.

ففي حين يمتلك خط هجوم قويًا يعتمد على لاعبين ذوي مهارات فردية عالية، تمكنوا من حسم العديد من المباريات، كان خط الدفاع نقطة ضعف واضحة، إذ ظهر تراجع الأداء في الخط الخلفي خلال التصفيات الآسيوية الأخيرة.

وعلى الرغم من التأهل إلى كأس آسيا، وجد المحلل الرياضي هاني عنطوز، أن الأداء الفني خلال البطولة أظهر عدة ثغرات واضحة، فالفريق لم يقدم هوية لعب مستقرة، بل اعتمد بشكل كبير على الدفاع والمرتدات، وافتقد للتوازن التكتيكي خاصة أمام طاجكستان.

إلى جانب ذلك، برزت مشكلات فنية في التمرير، إذ ارتفعت نسبة الكرات المقطوعة في لحظات حساسة، وطغت النزعة الفردية لدى بعض اللاعبين على الأداء الجماعي، مما انعكس أيضًا على الجانب الهجومي، فقد أضاع المنتخب فرصًا عديدة، وكاد أن يدفع ثمنه أمام طاجكستان لولا سوء استغلال الخصم لفرصه.

وعلى مستوى الاختيارات، أثار غياب لاعبين محترفين، مثل أنه عبدي وجان الاستدعاء، خصوصًا أن الفريق بدا بأمسّ الحاجة لعناصر خبرة تعزز أداءه.

ورغم خوض المنتخب ثلاثة معسكرات خارجية وسبع مباريات ودية انتهت بنتائج جيدة، فإن هذه التحضيرات لم تنعكس على الأداء في التصفيات، ما كشف عن فجوة بين الإعداد النظري والمردود العملي.

قرعة "صعبة" في كأس آسيا

سيكون المنتخب السوري الأولمبي أمام قرعة صعبة في بطولة آسيا تحت 23 عامًا، المقررة مطلع العام المقبل في السعودية.

وأرجع مدير المنتخب الأولمبي، يوسف ربيع حسن، ذلك إلى وجود المنتخب في المستوى الرابع عند سحب القرعة، ما يجعل الفريق يجد نفسه في مجموعة قوية إلى جانب منتخبات من مستويات أعلى.

- المستوى الأول: السعودية، أوزبكستان، اليابان، العراق.
- المستوى الثاني: كوريا الجنوبية، فيتنام، أستراليا، قطر.
- المستوى الثالث: تايلند، الأردن، الإمارات، إيران.
- المستوى الرابع: الصين، سوريا، قيرغيزستان، لبنان.

ويحتاج المنتخب، وفق حسين مصطفى، إلى التدعيم ببعض المراكز وأهمها خط الوسط والدفاع، بالإضافة إلى استدعاء اللاعبين المحترفين في كأس آسيا المقبلة.

وتفرض المشاركة في التصفيات رغم نجاحها بالعلامة الكاملة إعادة تقييم شامل، وإعادة ترتيب أوراق المنتخب قبل النهائيات المقبلة، صنفها هاني عنطوز في:

- إصلاح الجوانب التكتيكية والفنية

لا بد من وضع أسلوب لعب واضح يمنح المنتخب شخصية هجومية، مع معالجة مشكلات التمرير وتقليل الأخطاء الفردية، كما يشكل دمج المحترفين مع التشكيلة الحالية عنصرًا أساسيًا لتعزيز القوة والعمق، خاصة أن الفترة المتبقية قبل النهائيات (قرابة 120 يومًا) تمنح مساحة كافية لهذا العمل.

- تقوية الجانب النفسي

أظهرت التصفيات أن الضغوط النفسية ما زالت تؤثر على اللاعبين في اللحظات الحرجة، كما حدث خلال مواجهة طاجكستان، لذلك، فإن التركيز على إعداد ذهني متين وبناء روح جماعية منضبطة سيكون عاملًا حاسمًا في النهائيات.

- استثمار الوقت للتحضير المثالي

الفترة المقبلة فرصة لاختبار عناصر جديدة وتدعيم المراكز التي أظهرت ضعفًا، بما يضمن تشكيل فريق قادر على مجاراة المنتخبات القوية المنتظرة في النهائيات.

معسكر داخلي سبق التصفيات

أقام المنتخب السوري الأولمبي لكرة القدم، في آب الماضي، ضمن معسكر داخلي على أرضية ملعب "الفيحاء" دمشق، استعدادًا لخوض التصفيات المؤهلة إلى كأس آسيا تحت 23 عامًا.

وخلال حديث حينها إلى عنب بلدي، قال المدير الفني للمنتخب، ماهر بحري، إن المعسكر يقام رغم وجود بعض الغيابات بسبب التزامات لاعبين مع أنديتهم، مثل الكرامة وحطين.

وحول استدعاء اللاعبين المحترفين في الخارج، أكد بحري أن الجهاز الفني يتواصل مع عدد من الأسماء، إلا أن أيًا منهم لم يشارك في التحضيرات حتى الآن، مشددًا على أن "الجاهزية والكفاءة" هما المعياران الوحيدان لاختيار اللاعبين.

التأهل إلى نهائيات كأس آسيا تحت 23 عامًا يعد إنجازًا مهمًا يبرز قدرات هذا الجيل الواعد، غير أن الأداء العام للمنتخب أظهر ثغرات واضحة تتطلب معالجة جدية وسريعة من الجهاز الفني والإدارة، فالنجاح في التصفيات لا ينبغي أن يحجب مواطن الخلل، بل يجب أن يشكل دافعًا لمزيد من التطوير والاستعداد بشكل أفضل لمواجهة منتخبات أقوى في النهائيات.

إقبال على رياضة "كمال الأجسام" في دير الزور

عنب بلدي – عبادة الشيخ

تزايد الإقبال بشكل ملحوظ على رياضة "بناء الأجسام" (كمال الأجسام) في محافظة دير الزور بعد سقوط النظام السوري السابق، ما يعكس رغبة الشباب في تجاوز التحديات اليومية واستعادة نمط حياة صحي، بعد سنوات من التراجع بسبب الظروف الأمنية.

ورغم أن رياضة "كمال الأجسام" تعتبر من الكماليات في ظل الظروف المعيشية الصعبة بالمحافظة، فإن ممارسيها يجدون طرقًا للتكيف، فبينما يرى بعضهم أن ارتفاع الأسعار وتدني الدخل يشكلان عائقًا، يجد آخرون في ممارسة الرياضة نوعًا من الاستثمار في صحتهم الجسدية والنفسية، ما يدفعهم لتوفير النفقات اللازمة للاشتراك في النوادي.

اللاعب محمد العبد الله، من مدينة العشارة بدير الزور، قال إن الشباب يدفعون رسومًا شهرية متواضعة نسبيًا تبلغ حوالي عشرة دولارات، مما يجعلها خيارًا ممكنًا للكثيرين.

كما أسهم سقوط النظام السابق باستعادة نشاطها، إذ لم يكن بالإمكان ممارستها سابقًا لعدم وجود أندية في الريف، فضلًا عن انتشار الحواجز الأمنية وارتفاع أسعار المواد الغذائية واللحوم والمواصلات التي اختلفت عن السابق بنسبة كبيرة.

عمار العسكر، مدرب لياقة بدنية، قال لعنب بلدي، إنه يتم تجهيز لاعبين في دير الزور لخوض بطولات على مستوى المحافظة والجمهورية، كما أنه ينسق مع مديرية الشباب والرياضة لإقامة بطولات على مستوى المحافظة.

الإقبال على هذه الرياضة زاد خلال الفترة الماضية بعد توقفها لثلاثة أشهر مطلع العام الحالي، رغم أنها تعتبر من الكماليات والأمور الثانوية والترفيهية بالنسبة لشباب المنطقة، بحسب منير الرويلي، الذي يمتلك ناديًا لرياضة "كمال الأجسام" في مدينة دير الزور.

ولاحظ الرويلي زيادة بالتسجيل في ناديه بشكل تدريجي خلال الأشهر الأخيرة، مشيرًا في الوقت ذاته إلى أن نسب التسجيل تتفاوت بين فصلي الشتاء والصيف، إذ تتحسن قليلًا في فصل الصيف.

وأشار إلى عودة العديد من شبان المنطقة وزيادة عنصر الشباب بعد موجات الهجرة التي شهدتها المحافظة خلال سنوات سيطرة النظام السابق، إذ هاجر العديد من زبائنه إلى خارج سوريا، مؤكدًا أن الأندية بدأت تتعافى بسبب عودة المهجرين إلى مدينتهم.

ويتقاضى سامر أجورًا شهرية تصل إلى عشرة دولارات من كل مشترك، وأشار أن الوضع الاقتصادي لديه صار أفضل بعد تحسّن واقع الكهرباء وانخفاض سعر ليتر المازوت من 18,000 ليرة سورية خلال فترة سيطرة النظام السابق إلى 7000 ليرة سورية اليوم.

تحديات اقتصادية.. خطط للتكيف

تشكّل التحديات الاقتصادية عائقًا أمام ممارسي رياضة "كمال الأجسام" في دير الزور، فبينما تُعتبر هذه الرياضة في مناطق أخرى استثمارًا في الصحة، يرى كثيرون أنها "ترف" في ظل تدني الدخل وارتفاع أسعار السلع الأساسية. ويواجه اللاعبون صعوبة في تأمين التغذية السليمة، خاصة مع عدم توازن وثبات أسعار اللحوم والدجاج ومنتجات الألبان، والتي تعد أساسية لبناء العضلات.

كما أن توفير المكملات الغذائية المستوردة، مثل "البروتين" و"الكرياتين"، يمثل تحديًا ماليًا، ما يدفع الكثير من الشباب للاعتماد على بدائل طبيعية ووجبات محلية بسيطة لتعويض النقص، بحسب رياض الخضر وهو لاعب "كمال أجسام".

بالمقابل، فإن رسوم الاشتراك الشهرية المعقولة، جعلت من الرياضة خيارًا ممكنًا لكثيرين بحسب الخضر.

تنوع في أساليب التدريب

مجد المضحي، مدرب رياضي، قال لعنب بلدي، إن هنالك تنوعًا في أساليب التدريب بالنوادي الرياضية بدير الزور، وهذا الأمر يتناسب مع أهداف اللاعبين المختلفة، لكن يميل الشباب بشكل عام إلى الأساليب التي تركز على بناء الكتلة العضلية وزيادة القوة.

الأسلوب الأكثر شيوعًا هو التدريب المجزأ (Split Routine)، حيث يتم تخصيص يوم لكل مجموعة عضلية أو مجموعتين، مثل يوم للصدر والكتف، ويوم آخر للظهر والأرجل، وهو ما يسمح بتركيز أكبر على كل عضلة لتحقيق أقصى نمو.

كما يفضل العديد من الشباب التدريب عالي الشدة (High-Intensity Train-ing – HIT)، الذي يعتمد على أوزان ثقيلة وعدد تكرارات قليل لزيادة القوة بشكل سريع، بحسب المضحي.

ورغم أن التدريب الوظيفي (Func-tional Training) واللياقة البدنية العامة بدأت تكتسب شعبية، فإن الهدف الأساسي لمعظم الشباب هو تحقيق جسم رياضي وقوي، مما يجعل تدريبات القوة التقليدية هي الخيار المفضل لديهم.

خطط للتطوير

علي الصالح، مدير المكتب التنفيذي في محافظة دير الزور، قال لعنب بلدي، إن هنالك رؤية واضحة تهدف إلى نشر ثقافة صحية وسليمة لرياضة "بناء الأجسام"، وذلك عبر تطوير الأندية والمراكز القائمة وتجهيزها بمدربين مؤهلين.

وتشمل خطط المكتب متابعة تراخيص المنشآت الرياضية، وتقديم ورشات عمل ودورات تدريبية للكوادر المحلية بالتعاون مع اتحاد اللعبة، والتركيز على أهمية التغذية السليمة ومخاطر المنشطات، لجذب المواهب الشابة.

ويخطط المكتب لإنشاء مركز تدريبي في جامعة "الفرات" وآخر تابع لمديرية الرياضة والشباب بأسعار رمزية، بالإضافة إلى تقديم مكافآت للمواهب الواعدة وتنظيم بطولات دورية على مستوى المحافظة.

لاعب كامل أجسام يستعرض جسمه في الصالة الرياضية بمدينة دير الزور - 20 آب 2025 (عنب بلدي/ عبادة الشيخ)

بعد ركود طويل وبمشاركة عشر محافظات

الملاكمة تعود ببطولة "نصر سوريا"

عنب بلدي – رغد عثمان

شهدت بطولة "نصر سوريا" بالملاكمة منافسات عبر 58 مباراة، بين 83 ملاكمًا من فئتي الشباب والرجال، بعد فترة من التوقف.

البطولة التي انتهت في 7 من أيلول الحالي، احتضنتها صالة البطولات في مدينة الحمدانية الرياضية بمدينة حلب، بمشاركة عشر محافظات سورية، فيما تغيبت عن المشاركة كل من محافظات: دمشق، اللاذقية، درعا، السويداء.

واستمرت البطولة ثلاثة أيام متتالية.

وتصدر ملاكمو حلب قائمة الميداليات عن فئة الشباب بـ21 ميدالية ذهبية، منها ست فضيات، وخمس برونزيات.

جاءت الحسكة بالمركز الثاني، وحصد لاعبوها ميداليتين ذهبيتين، وثلاث فضيات، ثم ريف دمشق، بذهبيتين وفضية واحدة، وحمص بذهبيتين وأربع برونزيات، وحماة بذهبيتين.

حصلت دير الزور على أربع فضيات، وإدلب على فضيتين وأربع برونزيات، والرقة فضية وثلاث برونزيات، وطرطوس فضية وبرونزية.

فيما حصل فريق الحرفيين على فضة وبرونزية.

بداية مبشرة

تمثل عودة النشاط الرياضي في حلب بعد سنوات من التوقف "ولادة جديدة للرياضة الحرة في سوريا"، إذ إن بطولة "نصر سوريا" ليست مجرد بطولة رياضية، بحسب ما قاله البطل الدولي السابق في الملاكمة محمد مليس، لعنب بلدي، بل رسالة بأن الحياة تنتصر دائمًا.

ووصف مليس اللاعبين الشباب بأنهم كانوا أبرز ما ميز البطولة بأدائهم وحماستهم، وأن مستواهم الفني مبشّر، إذ أظهروا روحًا عالية من التحدي، مضيفًا أن هناك عدة فرق لفتت الأنظار بأدائها، خاصة تلك التي جاءت من مناطق عانت ظروفًا قاسية من حصار وقصف، مؤكدًا أن مجرد حضورها ومنافستها هو "فعل مقاومة يستحق الاحترام".

وفي حديثه عن المستقبل، يرى أن الملاكمة السورية أمام بداية حقيقية قائمة على الكفاءة والجهد بعيدًا عن التسييس والإقصاء.

واختتم مليس حديثه، بأنه على استعداد كامل لدعم لاعبي حلب، ومنتخبات سوريا الحرة، بخبراته وعلاقاته الدولية، بهدف إعادة الملاكمة السورية إلى مكانتها الإقليمية والعالمية، معتبرًا ذلك "مسؤولية وطنية قبل أن تكون رياضية".

من ختام بطولة الملاكمة في محافظة حلب التي استضافتها صالة البطولات بمدينة الحمدانية الرياضية - 7 أيلول 2025 (جريدة الاتحاد الرياضي)

تقييم إيجابي

رئيس اللجنة الفنية للملاكمة في حلب، عبد القادر شيخ العشرة، أوضح لعنب بلدي أن الهدف من إقامة البطولة هو إحياء النشاط الرياضي بعد توقف طويل، واقتصار اللاعبين على التدريبات دون خوض أي منافسات، كما أنها تعتبر فرصة لتقييم أداء الفرق والملاكمين أيضًا.

نالت البطولة من الناحية التنظيمية والفنية تقييمًا إيجابيًا من مختلف المحافظات المشاركة، بحسب قول شيخ العشرة، مضيفًا أن أداء فئة الشباب بالمنافسة كان جيدًا جدًا، فيما كان مستوى الرجال متوسطًا، وعن التحكيم في البطولة يرى أنه كان ممتازًا ونتائجه عادلة.

وكشف شيخ العشرة عن وجود مقترح لتنظيم دورة دولية في حلب تحمل اسم مناسبة وطنية، بمشاركة دول عربية وإقليمية، مشيرًا إلى أن نجاح بطولة "نصر سوريا" شكل حافزًا لدعم هذه الفكرة، لكنه بانتظار تشكيل اتحاد الملاكمة الجديد.

كما تحدث عن مشروع رياضي للملاكمة وهو "من الطفولة إلى البطولة"، الذي يستهدف اكتشاف ورعاية المواهب ابتداء من عمر عشر سنوات ولمدة ست سنوات متواصلة، وصولًا إلى إعداد أبطال قادرين على تمثيل سوريا في المحافل الدولية وحتى الأولمبياد.

والملاكمين أيضًا.

وعن غياب بعض المحافظات عن البطولة، أوضح شيخ العشرة أن بعض المحافظات اعتذرت عن عدم المشاركة بسبب ضعف الإمكانيات المالية، إذ يشكل الدعم المادي تحديًا بالنسبة لهم، ودعا الداعمين والجهات المعنية إلى تقديم الدعم المادي اللازم لإنجاح هذا المشروع.

منافسة بعد ركود رياضي

من جهته، قال مدير دائرة ألعاب القوة في حلب، نور شمسة، في تصريح لعنب بلدي، إن تسمية البطولة بـ"نصر سوريا" جاء انسجامًا مع الحالة العامة التي يعيشها السوريون، من جماهير ورياضيين.

وأضاف أن هذه البطولة مهمة، خاصة أن اتحاد الملاكمة في دمشق لم ينظم أي نشاط منذ أكثر من عام ونصف، ما جعل الرياضيين في حلب وسوريا عمومًا متعطشين لخوض المنافسات.

وأضاف أنه على الرغم من الطابع الودي للبطولة، كانوا في حلب سبّاقين لاستضافة هذا الحدث ودعوة معظم المحافظات للمشاركة فيه.

وأشار شمسة إلى أن الدعم الذي قدمته مديرية الرياضة والشباب كان "فوق الجيد" قياسًا بالإمكانيات المتاحة، مؤكدًا أن لهذه البطولات انعكاسات إيجابية أسهمت في إخراج اللعبة من حالة الركود التي عاشتها على مدى عامين بسبب توقف النشاطات.

وحول وضع الملاعب، أوضح شمسة أن حلب لا تمتلك سوى صالتين لممارسة اللعبة، إحداهما قديمة جدًا بتجهيزاتها في صالة الشهباء، والأخرى حديثة تابعة للمديرية، مجهزة بوسائل تدريب متطورة ومزودة بحلبات أجنبية عالية المستوى، وقد خُصصت لتكون صالة للمنتخب الملاكمة و"الكيك بوكسينغ".

ويطمح شمسة إلى أن تكون في حلب أكثر من صالة، "فهي عاصمة الرياضة، وتستحق أن تحتضن المزيد من المنشآت الرياضية المتخصصة"، حسب تعبيره.

عنب بلدي
جريدة أسبوعية
تأسست في داريا
enab baladi
من كرْم الثورة

الأحـد 14 أيلول/سبتمبر 2025
العـدد 708 – السنـة الرابعة عشرة

24 صفحة
سعر النسخة 10,000 ليرة سورية

صيدنايا ومعلولا مقصد للجميع

"الصليب" يوقد نار الذاكرة في سوريا..
عيد يتجاوز الطوائف ويجذب الزوار

عنب بلدي – كريستينا الشماس

يحتفل المسيحيون في سوريا، في 14 من أيلول من كل عام، بعيد "الصليب المقدس"، وهو مناسبة ذات جذور تاريخية ودينية، لكنها تحولت إلى تقليد اجتماعي وثقافي يتجاوز الانتماءات، في مشهد يعكس تنوع المجتمع السوري وتماسكه.

تعود قصة عيد "الصليب" إلى روايات تاريخية دينية مرتبطة باكتشاف الصليب الذي صُلب عليه السيد المسيح، لكن في الوعي المحلي اكتسبت المناسبة أبعادًا أوسع، فالأهالي في صيدنايا ومعلولا، وهما من أبرز البلدات المسيحية في ريف دمشق، احتفظوا بطقوس خاصة أعطت للعيد نكهته السورية المميزة، حتى باتت المنطقتان مقصدًا للزوار من مختلف المحافظات، إضافة إلى تهافت السياح الأجانب، الذين يبحثون عن تجربة ثقافية ولديهم فضول في التعرف إلى تلك البلدتين.

طقوس العيد

بات إشعال النيران من الطقوس الرئيسة للاحتفال بعيد "الصليب"، الذي يرتبط بحدث تاريخي مرتبط بالعثور على صليب السيد المسيح في عام 335، فكانت فرق الجنود المكلفة بالبحث عن الصليب، اتفقت على إشارة إضرام النار في حال وجدت إحداها عود الصليب.

يبدأ العيد في بلدة صيدنايا الجبلية والشهيرة بوجود دير السيدة العريق فيها، قبل يومه الرسمي، حين توقد النيران على أسطح المنازل والتلال المحيطة.

مشهد النيران الذي يضيء سماء البلدة لا يحمل فقط دلالة رمزية دينية، بل أصبح تقليدًا اجتماعيًا يجمع السكان والزوار.

قالت مريم حداد، من أبناء صيدنايا، لعنب بلدي، إن النار ليست مجرد شعلة، بل إنها الرابط الذي يجعل البلدة كلها أسرة واحدة، فكل بيت يضيء شعلة ليقول إنه حاضر ومشارك في العيد.

وأضافت مريم أن الأطفال يركضون في الأحياء حاملين مشاعل صغيرة، والشباب يتجمعون في حلقات دبكة حول النيران، فيما يردد الكبار الأغاني التراثية، والألعاب النارية لا تتوقف طيلة فترة الاحتفال.

ورغم أن السنوات الأخيرة حملت الكثير من الأزمات، ظلت هذه الطقوس صامدة، وكأنها وسيلة للتشبث بالحياة والذاكرة، بحسب مريم.

وفي معلولا، البلدة التي لا تزال تحتفظ بلغة السيد المسيح الآرامية حتى اليوم، فإن العيد يتحوّل إلى مهرجان شعبي يمتد على مدار يومين، فحلقات الدبكة تنتشر في ساحات الأديرة لتختلط أصوات الطبول بالأجراس، والصلاة بالهتاف.

ولكن اقتصر العيد هذا العام في بلدة معلولا على إقامة الصلوات والقداديس، دون وجود احتفالات أخرى، تجنبًا لوقوع أي حوادث أمنية.

وكانت معلولا تستقبل مئات الزوار من داخل سوريا وخارجها، وتتحول المناسبة إلى لقاء للأسر التي فرقتها الهجرة، فكثير من المغتربين يحرصون على العودة في هذه الفترة بالذات، ليجدوا في العيد فرصة لاستعادة الطفولة والذكريات، ولتعريف أبنائهم بتراث ظل حاضرًا رغم التحولات.

جورج صليبي رجل ستيني، هاجر منذ عشر سنوات مع عائلته إلى أستراليا، اعتاد زيارة سوريا ليشارك باحتفالات عيد "الصليب".

"العيد في سوريا له نكهته الخاصة التي لا نجدها في الخارج، فمهما ابتعدنا أو هاجرنا، نحاول أن نعود في هذه الأيام، لنحتفل مع العائلة ونبني أجمل الذكريات حتى تهون علينا غربتنا"، قال جورج.

مشاركة تتجاوز الطوائف

من أبرز ما يميز عيد "الصليب" في سوريا، مشاركة أبناء ديانات وطوائف أخرى في الاحتفالات، الذين يقصدون بلدتي صيدنايا أو معلولا، للتعبير عن التضامن والمشاركة في الفرح.

سامر الحلبي، شاب من دمشق اعتاد زيارة معلولا في هذه المناسبة، وصف العيد بأنه لا يعرف حدودًا، مضيفًا، "نأتي لنشارك أصدقاءنا فرحتهم ونشعر أنه عيدنا أيضًا، فبلدة معلولا تفتح أبوابها للجميع".

تحدثت ليلى عثمان، من ريف دمشق، لعنب بلدي، أنها تذهب مع عائلتها وأطفالها كل عام ليشاركوا أبناء الطائفة المسيحية فرحتهم.

وأضافت ليلي، "أريد أن يتعلم أبنائي أن الأعياد هنا تخص الجميع، وأن الفرح لا يقسم.

واعتبر جورج صليبي أن مشاركة أبناء الديانات الأخرى لأعيادهم، أصبحت رمزًا للتآخي في وقت كثرت فيه الانقسامات.

ويرى جورج أن الأعياد الدينية باتت تعبر عن الأرض والهوية السورية المشتركة، وأن مثل هذه المناسبات يمكن أن تكون جسورًا لا حواجز بين أبناء سوريا.

أبعاد سياحية واقتصادية

أسهمت هذه الاحتفالات في تعزيز مكانة صيدنايا ومعلولا كوجهتين للسياحة الداخلية والدينية، فتشهد الفنادق والمطاعم ازدحامًا ملحوظًا خلال أيام العيد، وتزدهر الحركة التجارية في الأسواق.

جوليانا منصور، طالبة في كلية السياحة وشاركت في عدد من المجموعات السياحية مع زوار وسياح أجانب لبلدتي معلولا وصيدنايا، قالت لعنب بلدي، إن مثل هذا العيد يشكل فرصة لإعادة تقديم صورة جميلة ومشرقة عن سوريا.

وأشارت جوليانا إلى أن احتفاظ السوريين بأعيادهم وطقوسهم، نقل للسياح وخاصة الأجانب، بأن الواقع هنا ليس فقط كما يُنقل في الأخبار على أنه مليء بالخوف والانقسامات، بل هناك أيضًا حياة واحتفالات.

ونوهت إلى أن عيد "الصليب" أسهم على مدار أعوام بتحسن الحياة الاقتصادية في البلدتين حتى في ظل سنوات الحرب، فكان هناك سياح أجانب يترددون لبلدتي معلولا وصيدنايا، بغية التعرف إلى تراث البلدتين وإلى طبيعة الحياة فيهما، وزيارة الأديرة.

احتفالات بعيد الصليب المقدس أمام دير سيدة صيدنايا – 13 أيلول 2024 (دير السيدة/فيس بوك)

آليات حدوث الفوضى الخلاقة

خطيب بدلة

أطلق الأمريكان، في سنة 2005، مصطلح "الفوضى الخلاقة"، على لسان وزيرة خارجيتهم، كوندااليزا رايز. وكان الأفضل، من وجهة نظري، أن نسمي ما حدث في بلادنا، خلال السنوات الأخيرة، الفوضى الهدامة، لا الخلاقة، فإذا كانت الأمور تؤخذ، كما يقال، بنتائجها، يكفي أن ننظر إلى اتساع مساحات الخراب، التي تحققت على أرضنا، وفظاعتها، لنصاب بالذعر.

قد يتساءل زيد من الناس: ألم تؤدِّ الفوضى التي حدثت، للتغيير؟ الجواب، بلى، ولعلمك، إن حدوث التغيير، في مثل حالتنا، طبيعي، بل حتمي، إذ لا يعقل أن تراق تلك الدماء، وتهدم هاتيك الأبنية والمنشآت، وتتعطل الصناعة، والتجارة، والسياحة، ويصل الشعب إلى حافة الجوع، ولا يحدث تغيير ما. ولكن، وهنا يبرز سؤال يشبه الاستفسار، حول طبيعة التغيير: أهو إلى الأفضل أم إلى الأسوأ؟

في معرض الإجابة عن هذا السؤال، لا بد أن تنتصب أمامنا حالة "النسبية"، ويظهر الانقسام في الرأي، جليًا، بين مَن يعتقد أن التغيير قد أخذنا نحو الأسوأ، ومَن يعتقد أننا وصلنا للأفضل، ولكن السؤال الأكثر إيلامًا هو: أما كان ممكنًا التغيير إلى الأفضل، بالطرق السلمية، ودون وقوع كل تلك الخسائر الكارثية؟

الجواب: مع الأسف، لا، وهذا يعود إلى طبيعة الأنظمة الدكتاتورية التي شبهها المفكر عبد الرحمن الكواكبي بثور هائج، عندما يدخل إلى معمل للفخار، ويحاول الناس إخراجه، يكسر كل ما يقع تحت حوافره من فخار. كانت فرص إنقاذ سوريا تتوالى أمام وريث السلطة، بشار الأسد، منذ 2011، دون توقف، فمطالب ثوار الفترة الأولى من الثورة، لم تكن تتعدى الإصلاح السياسي، وأبرزها: وضع حد لسيطرة المخابرات على المجتمع السوري.. وفي سنة 2012، وضع المبعوث الأممي، كوفي عنان، ست نقاط للحل السلمي في سوريا، صدر بعدها "إعلان جنيف" الذي يطالب بتشكيل هيئة حكم انتقالية، تمثل مختلف مكونات الشعب السوري، وتقود البلاد إلى نظام جديد، نظام أقل استبدادًا، مع شيء من الحرية، والعدالة، والديمقراطية.. ولكن الوريث بشار، كان يبدي قمة البهجة، والسعادة، لوقوف الإيرانيين، وذراعهم "حزب الله"، والميليشيات العراقية ذات الصبغة الطائفية، إلى جواره، وسُرّ أكثر بالتدخل العسكري الروسي، الذي قتل أشخاصًا لم يتمكن الأسد من قتلهم، وهدم بيوتًا غفلت قوات الأسد عن تهديمها، ومع ذلك، الروس أنفسهم، وافقوا على إصدار قرار مجلس الأمن رقم 2254، في أواخر سنة 2015، الذي يتضمن أفكار بيان جنيف نفسها، ومع ذلك، استمر مسلسلان رهيبان في العرض، على الشاشة السورية، الأول، مسلسل القتل والتدمير، والثاني، إضاعة فرص إنقاذ ما يمكن إنقاذه من سوريا.

بعد أحداث العنف، ذات الطبيعة الطائفية، التي شهدتها سوريا في شهري آذار وتموز 2025، قُدمت للسوريين فرصتان جديدتان، لإنقاذ البلاد من فصل جديد من فصول الحرب الأهلية، الأولى، بيان مجلس الأمن، الذي أكد ضرورة تطبيق القرار 2254، الذي لا يزال ساري المفعول، والثاني بيان الجامعة العربية، المنسجم تمامًا مع بيان مجلس الأمن.

إنها فرصة جديدة لإنقاذ سوريا، هل سنأخذ بها؟ أم سنجعلها حلقة ضمن مسلسل الفرص الضائعة؟

مؤسسة إعلامية سورية مستقلة تأسست عام 2011، تقدم تغطيات على مدار الساعة عبر موقعها الإلكتروني التفاعلي بأكثر من لغة، وتصدر مطبوعة أسبوعية، سياسية، اجتماعية، منوعة. فضلًا عن مجموعة من الحسابات النشطة على مواقع التواصل الاجتماعي، وعددٍ من الخدمات الأخرى.

للتواصل مع عنب بلدي عبر البريد الإلكتروني:
للاستفسارات: info@enabbaladi.org
للمشاركات: editor@enabbaladi.org
للإعلانات: marketing@enabbaladi.org

www.enabbaladi.net
instagram/enabbaladi
facebook/enab.baladi
EnabBaladiNewspaper